



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

التقرير البرلماني حول الدين والمعتقد

العمل في سبيل مجتمعات
أكثر سلمية وشمولية



الجزء الأول: المشاركة المؤسسية للبرلمانات مع الدين والمعتقد



© الاتحاد البرلماني الدولي، 2023

للاستخدام الشخصي وغير التجاري، قد يتم نسخ هذا المنشور كله أو أجزاء منه بشرط أن يتم أيضاً نسخ مؤشرات حقوق النشر والمصدر وعدم إجراء أي تعديلات.

يرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي عن استخدام محتوى المنشور.

ISBN 978-92-9142-886-1

صورة الغلاف: تمت دعوة القادة الدينيين إلى البرلمان النيوزيلندي بعد هجمات مسجد كرايستشيرش في العام 2019. وتضم المجموعة المشتركة بين الأديان ممثلين عن الديانات والكنائس الإسلامية واليهودية والبوذية والسيخية والهندوسية والكاثوليكية والإنجيلية والمشيخية.

© VNP/دانييلا مواتي كوكس

تصميم وتخطيط من قبل فيليب باسون، الغرافيت



الفهرس

05	مقدمة من قبل الأمين العام
07	المقدمة
11	ملخص تنفيذي
15	1. الدين والمعتقد والنظام التشريعي
15	1.1. التأثير والتراث الديني
22	1.2. التشريعات التنظيمية لممارسة الدين
23	1.3. قوانين مختلفة لمختلف الطوائف
26	2. اللجان البرلمانية
32	3. التمثيل: المقاعد المحجوزة
37	4. التشاور
37	4.1. اجتماعات اللجان
38	4.2. دعوة الجماعات الدينية إلى البرلمان
40	4.3. المشاركة العامة
43	5. الأنشطة البرلمانية
43	5.1. جماعات المصالح المشتركة غير الحزبية
45	5.2. مناقشة سنوية حول حرية الدين أو المعتقد
46	5.3. الاحتفالات الدينية
46	5.4. أحداث رمزية مخصصة
48	6. المواقف البرلمانية تجاه الدين والمعتقد
48	6.1. الصلاة قبل الجلسات البرلمانية
51	6.2. قواعد اللباس
55	6.3. احتفال البرلمان بالمناسبات الدينية والتراث الديني
57	6.4. القسم والتأكيدات الرسمية
59	7. المشاركة البرلمانية الإقليمية والدولية
59	7.1. الحوار والربط الشبكي بين البرلمانات



62	7.2 الحوار وشبكات التواصل خارج البرلمان
67	لمحة
68	المراجع
81	المنهجية ومصادر البيانات
83	الشكر والتقدير
84	المشاركة في جمع البيانات لهذا التقرير



مقدمة من قبل

الأمين العام

يؤدي الدين والمعتقد دوراً هاماً في دولنا ومجتمعاتنا. تذكر أكثر من 100 دولة لفضة الله في صكوكها الدستورية أو ما شابهها، وغالباً ما يكون الدين والمعتقد حاضرين في مختلف فروع الحكومة أو متشابكين في فهم الدولة لذاتها. إن الحق في حرية الدين أو المعتقد مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948.

ويؤدي البرلمانين دوراً مهماً في الانخراط بشكل هادف مع قيم ووجهات نظر ناخبهم للعالم، التي يتأثر الكثير منها بالدين أو المعتقد. يجب أن تضمن البرلمانات احترام حقوق الإنسان، من دون تمييز من أي نوع. لدى ديانات أو معتقدات كثيرة مواقف بشأن مجالات الاهتمام البرلماني، مثل الزواج والطلاق، والحقوق الإنجابية وحرية التعبير، على سبيل المثال لا الحصر. في عالمنا المعولم بشكل متزايد، أصبحت المجتمعات أكثر تنوعاً، مما يؤثر على التماسك الاجتماعي وقيم واحتياجات المواطنين.

ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بالعمل من أجل مجتمعات أكثر سلمية وشمولية وإدراج الدين والمعتقد في هذه المحادثة. في الجمعية العامة الـ127 للاتحاد البرلماني الدولي، في مدينة كيبيك في العام 2012، تناولت البرلمانات مسائل المواطنة والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عالم تسوده العولمة. أدركت أهمية الموازنة بين احترام التنوع والشمول والتماسك الاجتماعي كوسيلة لبناء الثقة وكشرط مسبق للتقدم والازدهار. في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، في سانت بطرسبرغ، في العام 2017، أقرت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بأن الحوار مع الأديان والثقافات والأعراق ضروري للسلام والتعددية الثقافية. اعترفت البرلمانات في الجمعية العامة الـ146 الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي، في المنامة، أنه يمكن للناس أن يصبحوا أهدافاً لأنواع مختلفة من التعصب على أساس دينهم أو معتقدتهم، في حين أنهم يمكن أن يكونوا أيضاً عوامل مهمة في تشجيع الشبكات التعاونية التي تعزز الحوار والمشاريع المشتركة في خدمة المجتمع. وفي الاتحاد البرلماني الدولي، نؤمن بالدور المركزي للبرلمانات في ضمان سيادة القانون والعدالة وكذلك في المساهمة في مجتمعات أكثر شمولية. تشجع استراتيجيتنا البرلمانات على اعتبار نفسها جزءاً من الأنظمة الأوسع التي يجب أن تشارك فيها من أجل تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة للجميع.



ويستكشف هذا التقرير المشاركة المؤسسية للبرلمانات في مختلف جوانب الدين والمعتقد. وهو يستعرض ويقيم الآليات والأنشطة البرلمانية، كما يسلط الضوء على كيفية تعزيز البرلمانات للإدماج والتعامل مع الدين والمعتقد بطريقة تعكس الاحتياجات والقيم والثقافات البرلمانية المختلفة.

وإنه لمن دواعي سروري أن أقدم هذا التقرير الفريد الذي يدعو القراء إلى حوار هادف حول الدين والمعتقد في عمل البرلمانات الوطنية.

(التوقيع)

مارتن تشونغونغ

الأمين العام

الاتحاد البرلماني الدولي





المقدمة

رموز الديانة المسيحية،

والبوذية، والإسلامية،

واليهودية: الإنجيل،

والصليب، والكنية،

ومونوغرام الله، والجابامالا

© فريد دو

نوييل/غودونغ/ليماغ، وكالة

فرانس برس

هذا التقرير البرلماني حول الدين والمعتقد هو جزء من مشاركة أوسع للاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، لتعزيز المجتمعات الشاملة والسلمية حيث يتم ضمان حقوق الجميع، وحمايتهم، بغض النظر عن الدين أو المعتقد.

والبرلمانات هي الأوصياء على سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة في المجتمعات، من خلال مهامها الرئيسية في سن القوانين والرقابة ووضع الموازنة والتمثيل. يشكل الدين والمعتقد بعداً هاماً للهوية والقيم وعمليات صنع القرار للأفراد والمجتمعات المحلية.

وكشفت دراسة يُستشهد بها كثيراً، أجراها منتدى الدين والحياة العامة في مركز بيو للأبحاث في العام 2012، أن نسبة 84٪ من الناس في جميع أنحاء العالم ينتمون إلى ديانات وأن هذا العدد أخذ في الازدياد. ففي العديد من المجتمعات، لا يعد الدين والمعتقد مجرد أمرين يتعلقان بالتأمل الشخصي، بل يتداخلان في النسيج الاجتماعي. لطالما كانت المنظمات الدينية من الجهات المهمة التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية والتعليم والمساعدة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والتوجيه الروحي والأخلاقي. كما ترغب بعض الأديان أو المعتقدات في تشكيل مجتمعاتها، كما ينعكس ذلك في خطط بعض السياسيين والأحزاب السياسية وهيكل الحوكمة. يمكن للجهات المعنية الدينية ممارسة تأثير مماثل للجهات الفاعلة السياسية.

وتم الاعتراف بأهمية الدين والمعتقد في العمل البرلماني في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ في العام 2017، التي قُيِّمت مساهمة الحوار بين الأديان في تعزيز التعددية الثقافية واعترفت بأن برلمانات العالم، بصفتها ممثلة للشعب، ملتزمة بتعزيز العمليات المعيارية والأطر القانونية الهادفة إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، في المنامة في العام 2023، أقرت البرلمانات بأهمية الحوار والتثقيف والتوعية كأدوات لمواجهة مختلف أشكال التعصب وتعزيز الاندماج والتعايش السلمي.

الأهداف

يتبع التقرير عدداً من الأهداف. الغرض منه أولاً هو أن يكون أداة لتسهيل التعلم المتبادل. يقدم نظرة ثاقبة حول كيفية قيام البرلمانات المختلفة بحماية وتمثيل الأديان والمعتقدات داخل المجتمع من خلال التشريعات والأنشطة. كما يحدد المشاركة البرلمانية مع الأديان والمعتقدات لتعزيز الاندماج والتعايش السلمي والحوار. يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على اتساع الثقافات البرلمانية في جميع أنحاء العالم وتوفير الوعي بالجوانب المختلفة للدين والمعتقد في العديد من المجتمعات والبرلمانات.

ويعتبر التقرير أيضاً دعوة للبرلمانات إلى التدقيق في تشريعاتها الخاصة ومواءمتها مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن مراجعة ممارساتها الخاصة لضمان أنها على علم بالبيانات الديموغرافية المحدثة والوفاء بالولاية المقصودة. يمكن أن يكون الحصول على المعلومات من خلال الممارسات المختلفة للبرلمانات الأخرى أداة قيمة في هذه العملية.

وأخيراً، يعد التقرير دعوة للحوار بين البرلمانات والأديان، لا سيما لتعزيز وحماية سيادة القانون والسلام والشمول. إن تبادل الممارسات والخبرات المختلفة لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو لتعزيز السلام والاندماج وسيادة القانون، هو مجال قيم للتركيز على الحوار، بشكل أفضل.

جزء التقرير البرلماني حول الدين والمعتقد

يقسم التقرير إلى جزأين. يعرض الجزء الأول أمثلة عن طرق تواجد الدين والمعتقد بشكل مؤسسي في حياة البرلمانات وعملها، مثل:

- إبراز علاقة الدين أو المعتقد بهوية الدولة على النحو المبين في الدستور أو القانون الأساسي الذي يمكن أن ينعكس في مجالات مثل التشريع أو تخصيص الموازنة أو معايير الاختيار لبعض المكاتب أو توزيع المقاعد المخصصة.
- اللجان البرلمانية التي تنظر في المسائل المتعلقة بالدين والمعتقد، بما في ذلك مشاريع القوانين وتخصيص الموازنة والرقابة على الحكومة.
- آليات التشاور لتقديم المشورة للبرلمانات بشأن سير عملها اليومي.
- التقاليد البرلمانية التي تعكس الهوية الدينية أو القيم أو تراث المجتمع الأوسع، مثل الصلاة وأداء اليمين الدينية وقواعد اللباس.



• مجموعات المصالح المشتركة التطوعية عبر الأحزاب التي تسمح للبرلمانيين بالتعامل مع المسائل السياسية التي تتداخل مع المسائل الدينية.

• المشاركة البرلمانية في الفعاليات الدينية أو الاعتراف بها لتعزيز التنوع والشمول، مثل الاحتفالات الدينية، ووجبات الإفطار للصلاة، وشبكات الزمالة، والأيام/الأسابيع/الأشهر المخصصة لمختلف اللغات والثقافات والأديان، وإحياء الذكرى السنوية في ما يتعلق بالجرائم التي تستهدف الطوائف الدينية أو العقائدية.

• حوار مع ممثلي الأديان أو المعتقدات حول المسائل المشتركة أو بين الجهات الفاعلة البرلمانية وغير البرلمانية حول المسائل ذات البعد الديني أو العقائدي.

وسينظر الجزء الثاني في التجارب الفردية للبرلمانيين الذين يتعاملون مع الدين والمعتقد في عملهم مع الناخبين وداخل البرلمان.

المراجع

يعتمد التقرير على مصدرين رئيسيين: أولاً، استبيان تمت مشاركته مع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات المراقبة الدائمة في آذار/مارس 2022 والذي حصل على ردود من 53 برلماناً ومنظمة مراقبة دائمة واحدة.¹ ثانياً، المقابلات الرئيسية التي أجريت مع 55 برلمانياً وموظفاً في البرلمان وخبراء طوال العام 2022. يهدف هذا التقرير إلى أن يكون وثيقة حية ستستمر في النمو مع مشاركة المزيد من البرلمانات في الخبرات.

ويستند التقرير أيضاً إلى المدخلات من المناقشة العامة للجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ، وورشلة العمل حول الممارسات البرلمانية الجيدة لتعزيز الحوار بين الأديان في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد في العام 2021، والتقرير البرلماني العالمي للعام 2022، ومنصة الاتحاد البرلماني الدولي للبيانات المفتوحة (بارلاين Parline)، بالإضافة إلى المؤلفات الأخرى ذات الوصول المفتوح.

ومن أجل الحفاظ على الاتساق في استخدامه للمصادر، يستخدم التقرير ترجمات باللغة الإنجليزية للدساتير الوطنية والقوانين الأساسية كما هو وارد على الموقع الإلكتروني لـ [Constitute](http://constituteproject.org)، منصة من مشروع الدساتير المقارنة في جامعة تكساس في أوستن وجامعة شيكاغو، الذي يحتوي على دساتير سارية وقوانين أساسية من 193 دولة. يستخدم التقرير البيانات الديموغرافية الواردة في التقارير السنوية حول الحرية الدينية الصادرة

¹ قائمة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ipu.org/about-ipu/members>



عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويستند هذا التقرير إلى تقارير وزارة الخارجية الأمريكية للعام 2021، التي تم إصدارها في حزيران/يونيو 2022². وتعتمد تقارير وزارة الخارجية الأمريكية على بيانات التعداد الوطنية في تقديراتها الديموغرافية حينما كان ذلك متاحاً، وهي بديل مفيد للاعتماد فحسب على المصادر الوطنية، مما يقلل من موثوقية المعلومات في جميع المجالات.

قيود هذا التقرير

تقع بعض المجالات خارج نطاق هذا التقرير.

أولاً، يقر التقرير بأن ورود تشريعات أو أنشطة تحمي ظاهرياً حرية الدين أو المعتقد، وتضمن حقوق الأقليات وتمثيلها، وتعزز ثقافات السلام والاندماج، لا يعني بالضرورة بياناً حول ما إذا كانت هذه الأحكام تُنفذ بجرية أو بالكامل. علاوة على ذلك، فإن الممارسات البرلمانية، مثل المقاعد المخصصة للأقليات والحصص، لا تُستخدم دائماً لدعم حقوق هذه المجموعات، ولا تعكس دائماً الواقع الديموغرافي للمجتمع.

وثانياً، يركز التقرير بشكل أساسي على حقوق ووضوح الطوائف الدينية وأعضائها وبدرجة أقل على الأشخاص الذين ليس لديهم انتماء ديني. غالباً ما يكون من الصعب تحديد وجمع بيانات موثوقة عن أولئك الذين لا يعتقدون أي انتماء ديني، والذين يتم تقييد حقوقهم في عدد من المجتمعات. في الوقت نفسه، يتزايد عدم الانتماء في عدد من الدول: كشفت بيانات التعداد السكاني من أستراليا والمملكة المتحدة المنشورة في العام 2022 لأول مرة أن عدد الأشخاص الذين يعتقدون الانتماء الديني انخفض إلى أقل من نسبة 50٪ من السكان، في حين أن عدد الذين لا ينتمون إلى ديانات آخذ في الازدياد.

وثالثاً، يعتبر الدين والمعتقد أيضاً مسألة متقاطعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل أخرى مثل الجندر والشباب والمواطنة وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. يدعم الاتحاد البرلماني الدولي نهجاً شاملاً، يشجع البرلمانات على النظر في مسائل الدين والمعتقد ضمن السياق الأوسع لدعم حقوق وحرريات جميع الفئات.

وغالباً ما تشمل مسائل الدين والمعتقد نظام قيم مرتبطاً. في بعض الأحيان، يمكن أن تتعارض قيم الدين والمعتقد مع الحقوق الأخرى. سينظر الجزء الثاني من هذا التقرير في بعض هذه المسائل بمزيد من التفصيل.

وبالرغم من هذه القيود، يأمل التقرير أن يكون مورداً قيماً للمجتمع البرلماني العالمي وأن يكون بمثابة نقطة انطلاق للحوار واستكشاف المسائل ذات الصلة.

2 يستخدم التقرير أيضاً عبارات واردة في وزارة الخارجية الأمريكية لوصف العادات الدينية.





ملخص تنفيذي

يبحث التقرير البرلماني حول الدين والمعتقد كيفية تعامل البرلمانات والبرلمانيين مع مسائل الدين والمعتقد في عملهم لبناء مجتمعات سلمية وشاملة. ويعترف بأن الدين والمعتقد يشكلان بعداً هاماً من أبعاد الهوية والقيم وعمليات صنع القرار للأفراد والمجتمعات المحلية. يمكنهم التأثير على كيفية مشاركة الناس في المجتمع، وكيف يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية، وكيف ينظرون إلى ولائهم للدولة. وينعكس الدين والمعتقد أيضاً في الهياكل السياسية وغيرها من هياكل الحكم.

قداسة البطريرك المسكوني بارثولوميو الأول من القسطنطينية، يلقي، في زيارته الأولى إلى ليتوانيا، خطاباً في مؤتمر في البرلمان في جمهورية ليتوانيا. من اليسار إلى اليمين: إنغريدا سيمونيتي، رئيسة وزراء جمهورية ليتوانيا؛ وفكتوريا كاميليتي - نيلسن، رئيسة البرلمان في جمهورية ليتوانيا؛ قداسة البطريرك المسكوني بارثولوميو الأول من القسطنطينية؛ ورئيس أساقفة فيلنيوس غينتاراس غروساس.

22 آذار/مارس 2023.

© دجوجا جوندا باريسايت،
مكتب البرلمان

ويركز الجزء الأول من التقرير على الوسائل المختلفة التي يتم بها دمج الدين والمعتقد مؤسسياً في الأنشطة البرلمانية. وسيشارك الجزء الثاني في خبرات البرلمانيين في تناول المسائل التي يتقاطع فيها العمل البرلماني والدين والمعتقد.

ويشجع الاتحاد البرلماني الدولي الحوار السياسي من أجل تعزيز السلام والتعاون بين الشعوب ومن أجل إقامة مؤسسات تمثيلية متينة. وبوصفها المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، فإن عملها يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إنه يسعى إلى فهم أفضل للأنظمة الأوسع التي يتم دمج البرلمانات فيها. ولذلك تهدف المعلومات والنتائج الواردة في هذا التقرير إلى الإسهام في توسيع نطاق تعلم المجتمع البرلماني بشأن تنوع الثقافات البرلمانية والسياق الفريد لكل مجتمع، الذي يحدده تاريخه ونظامه البرلماني ومزيج الأديان والمعتقدات والتقاليد الخاصة به. ويسعى أيضاً إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها للدين والمعتقد أن يعززا أو يعرقلوا عمل البرلمانات في دعم سيادة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان والعدالة في مجتمعاتنا.



الدين والمعتقد والنظام التشريعي

تتمثل إحدى الوظائف الهامة للبرلمان في صياغة التشريعات. يجب أن يكون ذلك متسقاً مع دستور الدولة أو القانون الأساسي. وفي هذه النصوص، نجد مواد مختلفة تحدد ديناً أو معتقداً رسمياً، تتضمن أحكاماً للأحكام الدينية في مجالات معينة من القانون، تتأثر قيمها أو مبادئها دينياً، فضلاً عن مفاهيم مختلفة للعلمانية وكيفية ارتباطها بالدين أو المعتقد. يتضمن عدد من الدساتير أو القوانين الأساسية إشارة إلى الدين أو المعتقد في الديباجة، مما ينشئ صلة بالتراث والأصول والتاريخ الحديث.

كما تتضمن أغلبية الدساتير أو القوانين الأساسية بيانات عن كيفية تعامل الدولة مع الحرية الدينية. واسترشاداً بهذه البيانات، فإن البرلمانات مكلفة بتسوية تفاصيل كيفية دمج الأديان أو المعتقدات الموجودة داخل الدولة في الإطار التشريعي للدولة أو حمايتها، الذي قد يكون علمانياً و/أو متأثراً بالدين أو المعتقد.

وتختلف الدول في ما يتعلق بكيفية تعامل النظم التشريعية مع الدين والمعتقد. ولدى بعض الدول مجموعة واحدة من القوانين التي تنطبق على جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الدين أو المعتقد. يسمح البعض الآخر لمختلف الأديان أو المعتقدات بممارسة قوانينها الخاصة في مجالات معينة. وكثيراً ما تتم الاستثناءات في مجالات قانون الأحوال الشخصية أو قانون الأسرة، بما في ذلك الزواج والطلاق والتبني والإرث والخلافة. ولا يزال البعض الآخر يسترشد بقوانين تقليد واحد، يمكن لمختلف الأديان أو المعتقدات أن تمارس في حدودها.

اللجان البرلمانية

للعديد من البرلمانات لجان في مجلسين أو كليهما تعالج مسائل تتعلق بالدين والمعتقد. وولاية هذه اللجان ليست موحدة في جميع البرلمانات. ويمكن أن تكون مسؤولة بشكل مختلف عن الإشراف والتشريع و/أو التشاور بشأن المسائل المتعلقة بالتعبير عن الدين والمعتقد، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات الدينية، والامتثال للقوانين الدولية، وصياغة التشريعات أو استعراضها وتنفيذها، والتدقيق في سلوك الحكومة. ولدى بعض البرلمانات لجان كاملة مكرسة للدين والمعتقد. ويوزع آخرون المسائل التي تؤثر على الدين والمعتقد على اللجان ذات التفويضات المتداخلة. ويمكن الاطلاع على العمل المتعلق بالدين والمعتقد في اللجان التي تعالج مسائل مثل الشباب والرياضة والثقافة وحقوق الإنسان والعدالة والحوكمة.

تمثيل تنوع الأديان والمعتقدات

لدى البرلمانات أدوات مختلفة لتعزيز التمثيل السياسي للأشخاص من مختلف الأديان والمعتقدات. خصصت بعض البرلمانات مقاعد لمجموعات معينة - بما في ذلك أحياناً الجماعات الدينية أو العرقية الدينية - في أحد المجلسين أو كليهما. غالباً ما



يستند عدد المقاعد المخصصة إلى بيانات مبكرة من التعداد السكاني. ليس لدى البرلمانات الأخرى أي تنظيم هنا، مع العلم أن تشكيل البرلمان، من خلال الأعضاء المنتخبين مباشرة، سيعكس بشكل عضوي الوجه المتغير للمجتمع.

آليات التشاور

يرد لدى عدد من البرلمانات آليات تيسر التشاور مع الجهات المعنية من ذوي الخبرة ومن طائفة من فئات المصالح في المجتمع، بما في ذلك ممثلو الأديان والمعتقدات. تتمثل الطرق الرئيسية للتشاور مع الأصوات الخارجية في دعوة الخبراء إلى اجتماعات اللجان، ودعوة ممثلي الأديان أو المعتقدات إلى البرلمان، وعقد جلسات استماع عامة، ودعوة المذكرات المكتوبة.

وعندما يُدعى الناس إلى المشاركة في العمليات البرلمانية، يمكن للجهات الفاعلة الدينية وممثلي المعتقدات والمنظمات الدينية أن يشاركوا بصفتهم أفراداً من الناس فضلاً عن قادة المجتمعات المحلية الذين يؤثرون في الرأي العام.

الأنشطة البرلمانية

للبرلمانات أنشطة إضافية غير مؤسسية تتمحور حول الدين أو المعتقد. لدى بعض البرلمانات مجموعات متعددة الأحزاب حول المسائل الدينية. إنها ليست هيئات برلمانية بل هي آليات حوار أنشأها البرلمانيون وتجمع الأعضاء عبر الخطوط الحزبية للمشاركة في المسائل ذات الاهتمام أو الاهتمام المشترك. يمكن أن يمتد التعاون بين الأحزاب أيضاً إلى مجموعات الصلاة أو الزمالة أو وجبات الإفطار للصلاة، والتي يمكن أن تكون طائفية أو مسكونية أو بين الأديان في التوقعات.

وتشارك بعض البرلمانات في الاحتفالات الدينية من خلال تبادل رسائل السلام وحسن النية أو من قبل أعضاء البرلمان الأفراد الذين يحضرون القداس خلال الأعياد الدينية. وتستجيب برلمانات أخرى للفعاليات المخصصة التي تؤثر على المجتمع، مثل إظهار التضامن بعد أعمال العنف أو التمييز ضد مجتمع ديني أو عقائدي.

المواقف البرلمانية تجاه الدين والمعتقد

إن البرلمانات تقف على صلة بين التقليد السائد في البلد والذي أنشئت على أساسه مؤسساته، وقيم مواطنيها المعاصرين. وغالباً ما يظهر ذلك في كيفية التعبير عن الدين أو المعتقد في البرلمان.

وتبدأ بعض البرلمانات كل جلسة من جلسات المجلسين أو كليهما بالصلاة. بالنسبة للعديد من هؤلاء، تم تكييف الصلاة على مر السنين، مع تغيير نصها، أو قراءتها بلغات مختلفة أو مصحوبة بفترة من التفكير الصامت لأولئك الذين لا يرغبون في المشاركة. في بعض الحالات، هناك رجال دين محدودون مكلفون بالبرلمان لتلبية الاحتياجات الروحية للأعضاء وممارسة الوظائف الدينية.



ويمكن لقواعد اللباس البرلماني أن تثير مناقشات حول الحرية الدينية حيث ترد أحكام على بعض الملابس أو ارتداء رموز دينية واضحة.

وخلال الاحتفالات الدينية الكبرى أو الفعاليات ذات الأهمية الدينية، قد يختار البرلمان تكييف أسلوب عمله للسماح للأعضاء بالمشاركة في الاحتفالات مثل الإفطار أو الاحتفال بعطلة دينية ليس لها وضع عطلة عامة في البلاد. وإن القسم جزء من أداء اليمين للبرلمانيين، مطلوب قبل السماح لهم بتولي المهام البرلمانية. يُقسم عدد من حلف اليمين باسم الله.

ولدى البرلمانات عدة طرق لتلبية احتياجات أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة أو الذين لا يعتقدون أي معتقد. وتتيح بعض البرلمانات إمكانية أداء القسم، الذي تُحذف منه المراجع الدينية، بدلاً من أداء اليمين. يقدم آخرون نصوصاً دينية مختلفة يمكن أن تتم تأدية اليمين عليها.

المشاركة البرلمانية الإقليمية والدولية

يرد عدد من المنظمات البرلمانية الدولية التي تعمل على تعزيز المصالح المشتركة ودعم العمل البرلماني. وتناشد هذه المنظمات القيم المشتركة لمختلف البرلمانات، على سبيل المثال من خلال الاعتماد على تراث ديني مشترك والتعاون للحفاظ عليه، أو الجمع بين البرلمانات ذات التقاليد الدينية أو العقائدية المختلفة على أساس تعزيز السلام.

وتشارك البرلمانات والمنظمات البرلمانية أيضاً في حوار مع الجهات الفاعلة من خارج البرلمان. وترد أمثلة على التعاون البرلماني مع الجهات الفاعلة الدينية بروح الشراكة من أجل تحقيق غايات مشتركة، مثل تغير المناخ أو عدم الانتشار النووي.

ماذا بعد؟

يؤمل أن يفتح هذا التقرير مجالاً للحوار بين البرلمانات وداخلها القائم على الخبرة حول إشراك البرلمانات في الدين والمعتقد من أجل تعزيز مجتمعات أكثر سلماً وعدلاً وشمولاً.

وإن التقرير هو وثيقة حية يجب إثراؤها مع تلقي معلومات جديدة. وعلى هذا النحو، ندعو البرلمانات إلى تبادل أمثلة أخرى عن كيفية تعاملها مع الدين والمعتقد من خلال التواصل معنا على البريد الإلكتروني التالي: postbox@ipu.org.



1. الدين والمعتقد والنظام التشريعي³

1.1. التأثير والتراث الديني

يعني تنوع الأديان والمعتقدات في جميع أنحاء العالم، إلى جانب تفرد الهياكل البرلمانية، أن الحديث عن المشاركة البرلمانية مع الدين والمعتقد هو أمر شخصي للغاية. غالباً ما تصدر الدساتير أو القوانين الأساسية بيانات عن الدين أو المعتقد - ممارسته أو دوره داخل الدولة - ويجب أن تكون التشريعات اللاحقة متسقة مع هذه الشهادات. ونظراً لأن البرلمانات تقرر أيضاً في معظم الحالات إجراء تعديلات على الدستور أو القانون الأساسي، فإن دور الدين في الدستور أو القانون الأساسي يعبر أيضاً عن كيفية فهم البرلمان للدولة.

ووفقاً لدراسة أجراها مركز بيو للأبحاث في العام 2017، من بين 199 دولة تم تحليلها، تمتلك 43 دولة ديناً رسمياً، وتفضل 40 دولة أخرى ديناً معيناً، في حين لا تمتلك 106 دولة ديناً رسمياً/مفضلاً وهناك 10 دول معادية للمؤسسات الدينية.⁴

وللحصول على مزيد من المعلومات عن موقف الدولة من الدين والمعتقد وما إذا كان ينعكس ذلك في هيئتها التشريعية، سأل الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات عما إذا كان نظامها التشريعي يتأثر بقوانين أو قيم الأديان أو المعتقدات.

وفي عدد من برلمانات الدول ذات الأغلبية المسلمة ترد صلة بين الإسلام باعتباره الدين الرسمي للدولة والجهاز القانوني الديني، الذي غالباً ما يكون مصدراً للتشريعات. وتحتوي التقاليد الإسلامية على قوانين دينية، تسمى الشريعة، ومن أهم مصادرها القرآن الكريم وأقوال وسنن النبي محمد.

وغالباً ما يتم ذكر الشريعة في الدستور أو القانون الأساسي:⁵

• تنص المادة 227 من دستور باكستان على ما يلي: "يجب أن تتوافق جميع القوانين القائمة مع تعاليم الإسلام على النحو المنصوص عليه في القرآن الكريم والسنة النبوية، ويشار إليها في هذا الجزء بتعاليم الإسلام، ولا يجوز سن أي قانون

³ وثيقة إعلامية في هذا الصدد هي تقرير المقرر الخاص بشأن حرية الدين والمعتقد للعام 2018 بشأن العلاقات بين الدولة والدين وتأثيرها على حرية الدين أو المعتقد. راجع: شهيد، 2020.

⁴ مركز بيو للأبحاث، 2017

⁵ الشريعة ليست قانوناً ثابتاً ويذكر هنا للإشارة إلى ورودها في عدد من النصوص القانونية. ويتجاوز استكشاف عملية وتطبيق الشريعة نطاق هذا التقرير.



يتعارض مع تلك الأحكام". يضاف بعد ذلك توضيح: "عند تطبيق هذا البند على قانون الأحوال الشخصية لأي طائفة مسلمة، تعني عبارة "القرآن الكريم والسنة النبوية" القرآن والسنة كما تفسرها الطائفة".⁶

• في دولة فلسطين، تنص المادة 4.1 من القانون الأساسي على ما يلي: "الإسلام هو الدين الرسمي في دولة فلسطين. يجب الحفاظ على احترام قدسية جميع الأديان السماوية الأخرى" وتنص المادة 4.2 على ما يلي: "تعتبر مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع".⁷

وفي جمهورية مصر العربية، ترد حالة فريدة من نوعها تتمثل بوجود الأزهر، المقر التقليدي لتعليم الإسلام السني. ينص الدستور المصري في المادة الأولى على أن نظام الدولة يستند "إلى المواطنة وسيادة القانون"، وفي المادة الثانية يوضح أن "الإسلام هو دين الدولة [...] ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع". تنص المادة الثالثة على أن مبادئ قوانين المسيحيين واليهود في جمهورية مصر العربية يمكن أن تكون المصدر الرئيسي للقوانين المتعلقة بوضعهم الشخصي وشؤونهم الدينية.⁸ في المادة 7، يتم ذكر الأزهر على النحو التالي:

"مؤسسة علمية إسلامية مستقلة، ذات اختصاص حصري في شؤونها الخاصة. وهي السلطة الرئيسية للعلوم الدينية والشؤون الإسلامية. وهي مسؤولة عن الدعوة إلى الإسلام ونشر العلوم الدينية واللغة العربية في جمهورية مصر العربية والعالم.

[...]

يُعتبر شيخ الأزهر مستقلاً ولا يمكن عزله".⁹

يقدم الأزهر نفسه بأنه المصدر الأكثر موثوقية في الشؤون الدينية، مستنداً إلى الدستور. ترد أيضاً هيئة أخرى تقدم المشورة في تفسير القوانين الإسلامية وهي دار الإفتاء، وهي هيئة دينية تخضع رسمياً لوزارة العدل، لكن رئيسها، أو المفتي الأعلى، يتم ترشيحه من قبل الأزهر عن طريق الاقتراع السري. تصدر دار الإفتاء الفتاوى والقرارات الدينية، وتقدم المشورة للحكومة والبرلمان والمجتمع الأوسع في الشؤون الدينية. وتُعد وزارة الأوقاف مصدراً آخر للسلطة في الشؤون الدينية، وهي هيئة حكومية غير تابعة للأزهر.

⁶ دستور باكستان للعام 1973 (منقح في العام 2002، ومعدل في العام 2018).

⁷ القانون الأساسي لدولة فلسطين للعام 2003 (معدل في العام 2005).

⁸ دستور جمهورية مصر العربية للعام 2014 (معدل في 2019).

⁹ المرجع نفسه.



دراسة حالة: "الوحدة في التنوع" في إندونيسيا

تُعتبر إندونيسيا أكبر ديمقراطية ذات أغلبية مسلمة في العالم، حيث يعرف 87٪ من سكانها البالغ عددهم 275 مليون نسمة بأنهم مسلمون. تعترف الدولة رسمياً بست طوائف دينية: الإسلام والكاثوليكية والبروتستانتية والبوذية والهندوسية والكونفوشيوسية.¹⁰ منذ العام 2017، تم الاعتراف أيضاً بأنظمة المعتقدات الأخرى بما في ذلك الجماعات الدينية التقليدية والأقليات في بطاقات الهوية.

لا ترد بيانات رسمية عن الأشخاص الذين لا يعتقدون أي معتقد. وتُعتبر إندونيسيا أيضاً بلداً متنوعاً عرقياً، حيث يرد أكثر من 1000 مجموعة عرقية تتحدث أكثر من 700 لغة منتشرة في 17000 جزيرة في الأرخبيل الإندونيسي.

إن موقف الدولة من الدين لا يحدده تقليد معين. بدلاً من ذلك، تضع المادة 29 من الدستور التوحيد كمبدأ ديني توجيهي ("يجب أن تقوم الدولة على الإيمان بالله الواحد الأحد")، بينما تضمن في الجملة التالية حرية الدين أو المعتقد (المادة 29-2)، وكذلك المادتان 28 هـ و 28 ط¹¹. ويتوافق ذلك مع المبادئ الخمسة التي تقوم عليها فلسفة الدولة الإندونيسية، المعروفة باسم بانكاسيلا.¹² ومن أول هذه المبادئ هو الاعتراف بالتوحيد، مما يجعل حالة عدم الانتماء الديني غير واضحة.

ويعكس شعار إندونيسيا الوطني "بھينیکا تونغال إیکا" - والذي يترجم بأنه "الوحدة في التنوع" - هذا التنوع الفائق وهو مرسخ في المادة 36أ من الدستور¹³. وهو مكتوب على شعار الدولة، بجانب نسر بانكاسيلا.

وترد ممارسات دينية مختلفة في البلاد، حيث تقوم بعض المقاطعات، مثل آتشيه، بإنفاذ الشريعة الإسلامية.

ويقول البرلماني بوتو سوبادما رودانا من بالي، وهي مقاطعة إندونيسية ذات أغلبية هندوسية: "تؤكد التجربة الإندونيسية من جديد أن الدين والديمقراطية يمكن أن يتعايشا وأن يسهما بشكل بناء في عالم أكثر ازدهاراً وسلاماً". ويتوسع زميله البرلماني فضلي زون، من مقاطعة جاوة الغربية ذات الأغلبية المسلمة، في هذه الفكرة لتشمل عمل البرلمان، قائلاً: "إذا تمكنت البرلمانات من المشاركة في هذا الحوار بين الأديان، فسيكون لدينا على المدى الطويل المزيد من التسامح والتفاهم حول الاختلافات بين المعتقدات الدينية وهذا هو مصدر السلام. في النهاية، كلنا متساوون."

¹⁰ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ج.

¹¹ دستور إندونيسيا للعام 1945 (منقح في العام 1959، معدّل في العام 2002)

¹² موسوعة برتانيكا، 2013.

¹³ الدستور الإندونيسي للعام 1945 (منقح في العام 1959، معدّل في العام 2002)





نحاتون يصنعون تمثالاً لجارودا بانكاسيلا في منطقة باي الكبرى، كاليمالانج، شرق جاكرتا. © داسريل روزاندي / نورفوتو / نور فوتو عبر وكالة فرانس برس

في الدول ذات الأغلبية البوذية في آسيا، تشير بعض الدساتير إلى القيم والممارسات البوذية أو تظهر تفضيلها. ينص دستور سريلانكا على أن جمهورية سريلانكا يجب أن "تعطي البوذية المكان الأول، وبالتالي سيكون من واجب الدولة حماية وتعزيز بوذا ساسانا ... (التعاليم أو الممارسات). ويكفل الدستور أيضاً حرية الدين أو المعتقد. على الرغم من أن سريلانكا دولة ذات أغلبية بوذية (70.2٪)، إلا أن لديها أيضاً عدداً كبيراً من السكان الهندوس والمسلمين والمسيحيين يقدر بـ 12.6٪ و 9.7٪ و 7.4٪ على التوالي¹⁴.

وفي تايلاند، يلزم الدستور الدولة "بدعم وحماية" البوذية والديانات الأخرى. وتنص المادة 67 في هذا الصدد على ما يلي:

"في دعم وحماية البوذية، وهي الديانة التي يعتنقها غالبية الشعب التايلاندي لفترة طويلة من الزمن، ينبغي للدولة أن تعزز وتدعم التعليم ونشر الدارما، وهي مبادئ بوذية تيرافادا لتنمية العقل وتنمية الحكمة، ويجب أن يكون لها تدابير وآليات لمنع تقويض البوذية بأي شكل من الأشكال. وينبغي للدولة أيضاً أن تشجع البوذيين على المشاركة في تنفيذ هذه التدابير أو الآليات".

وتشير بيانات تعداد العام 2010 إلى أن 93٪ من السكان هم من بوذية تيرافادا و 5٪ مسلمون. ترد أيضاً مجموعات صغيرة من الأرواحيين والمسيحيين والكونفوشيوسيين والهندوس واليهود والسيخ والطاويين.¹⁵

وكمبوديا دولة ذات أغلبية بوذية (93٪ من السكان)، تعترف بالبوذية كدين للدولة.¹⁶ شعار الدولة هو "أمة، دين، ملك". عندما يموت الملك، يتم تضمين الممثلين الدينيين البوذيين في المجلس الملكي للعرش، الذي يختار خليفته. ويعزز الدستور التعليم البوذي، ويشجع الدولة على تشجيع المدارس البالية والمعاهد البوذية.¹⁷

وتتأثر الأنظمة الأخرى ضمناً بالدين أو المعتقد. فعلى سبيل المثال، ينص الدستور السياسي لجمهورية نيكاراغوا للعام 1987، بموجب المادة رقم 5 من الباب الأول، من المبادئ الأساسية، على أن "القيم المسيحية" هي من بين مبادئ الأمة. وتنص الفقرة الثالثة على ما يلي: "تضمن القيم المسيحية المحبة الأخوية، والمصالحة بين أفراد الأسرة النيكاراغوية، واحترام التنوع الفردي دون أي تمييز، واحترام الأشخاص ذوي الإعاقة والمساواة في الحقوق، وتفضيل الفقراء".¹⁸ لا

14 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ف.

15 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 و

16 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022؛ دستور كمبوديا للعام 1993 (معدّل في العام 2008)، المادة 43.

17 دستور كمبوديا للعام 1993 (معدّل في العام 2008).

18 دستور نيكاراغوا للعام 1987 (معدّل في العام 2014).



يرتبط هذا البيان بقانون أو بيان ديني محدد، بل يهدف إلى تلخيص جوهره.

التراث الديني

يشير عدد من الدساتير إلى التراث الديني للدولة.

وتنص المادة رقم 3-1 من دستور بوتان على ما يلي: "البوذية هي التراث الروحي لبوتان، الذي يعزز مبادئ وقيم السلام واللاعنف والرحمة والتسامح".¹⁹

ويستند أيضاً تعديل دستور روسيا الاتحادية اعتباراً من آذار/مارس 2020 إلى التراث الديني.

تنص المادة 67-1.2 على ما يلي: "إن روسيا الاتحادية، التي يوحدها تاريخ ألف عام، وتحافظ على ذكرى الأجداد الذين نقلوا لنا المثل العليا والإيمان بالله، وكذلك الاستمرارية في تطور الدولة الروسية، تعترف بوحدة الدولة المشكلة تاريخياً".²⁰ علقت المحكمة الدستورية على هذا التعديل باعتباره لا يزال متسقاً مع الطبيعة العلمانية للدولة الروسية: "إن الإشارة في نص دستور روسيا الاتحادية إلى الإيمان بالله الذي نقله أسلافهم إلى شعب روسيا لا يعني رفض الطبيعة العلمانية للدولة الروسية، لأن الرسائل النصية لا ترتبط بأي انتماء طائفي... والمقصود فقط التأكيد على ضرورة إبقاء الاعتبار الواجب، عند تنفيذ سياسة الدولة، للدور الاجتماعي والثقافي المهم تاريخياً الذي إبداه المكون الديني في تشكيل وتطوير الدولة الروسية".²¹

ومن سمات الدولة الروسية أن لديها أيضاً سبع جمهوريات ذات أغلبية مسلمة ومنطقة واحدة ذات أغلبية بوذية. كالميكيا هي المنطقة الوحيدة ذات الأغلبية البوذية في أوروبا.

ويعترف عدد من الدساتير الأخرى بالتراث الديني للدولة في ديباجته.

• على سبيل المثال، تنص ديباجة دستور بولندا على ما يلي: "مدينون بالفضل لأسلافنا [...] لثقافتنا المتجذرة في التراث المسيحي للأمم وفي القيم الإنسانية العالمية".²²

¹⁹دستور بوتان للعام 2008.

²⁰ دستور روسيا للعام 1993 (معدّل في العام 2020). التعديلات الجديدة متاحة باللغة الروسية الأصلية ولم يتم تحديثها بعد على الموقع الإلكتروني Constitute. يتم توفير الترجمة الإنجليزية للنص بواسطة البرلمان الروسي. يشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للعام 2021 حول حرية العبادة الدولية: روسيا إلى ذلك.

²¹ المرجع نفسه.

²²دستور بولندا للعام 1997 (معدّل في العام 2009).



• تنص ديباجة دستور الجمر على ما يلي: "نحن فخورون بأن ملكنا القديس ستيفن بنى الدولة الهنغارية على أرض صلبة وجعل بلدنا جزءاً من أوروبا المسيحية قبل ألف عام.

[...]

نحن ندرك دور المسيحية في الحفاظ على الأمة. نحن نقدر التقاليد الدينية المختلفة لبلدنا ".²³

• تتضمن ديباجة الدستور الجزائري الإسلام باعتباره أحد "المكونات الأساسية للهوية [الجزائرية]".²⁴

• تستدعي ديباجة دستور الأرجنتين "حماية الله، مصدر كل العقل والعدل".²⁵

• تشير ديباجة دستور تيمور-ليشتي بشكل خاص إلى الكنيسة الكاثوليكية، على الرغم من أن الدستور نفسه ينص

بوضوح على أن الدين والدولة منفصلان. تنص الديباجة على ما يلي: "كانت الكنيسة الكاثوليكية في تيمور-ليشتي،

من منظورها الثقافي والإنساني، قادرة دائماً على تحمل معاناة جميع الناس بكرامة، واضعة نفسها إلى جانبهم في الدفاع

عن أبسط حقوقهم"²⁶.

• كان سبب هذه الإشارة هو الاعتراف بدعم الكنيسة الكاثوليكية في طريق تيمور-ليشتي إلى الاستقلال، سواء أفي

ظل الانتداب الاستعماري البرتغالي أو بعد ذلك أثناء ضم إندونيسيا، حتى الاستقلال في العام 2002.²⁷

وفي دستور البوسنة والهرسك، تم ذكر قضية الهوية العرقية والدينية أيضاً في الديباجة. يشير جزء من الديباجة إلى

الإعلانات الدولية التي ألهمت الدستور، بما في ذلك: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين

بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى

الأقليات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية، فضلاً عن صكوك حقوق الإنسان الأخرى". تذكر الديباجة أيضاً

"البوسنيين والكروات والصرب كشعوب مكوّنة (إلى جانب آخرين)".²⁸ بشكل عام، يُعرّف الكروات في الغالب على

أنهم من الروم الكاثوليك والبوشناق كمسلمين والصرب كأرثوذكس صربيين. يتولى الرئاسة هيئة من ثلاثة أعضاء، تتألف

23 دستور الجمر للعام 2011 (معدل في العام 2016).

24. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للعام 2020.

25 دستور الأرجنتين للعام 1853 (منقح في العام 1983، معدل في العام 1994)

26 دستور تيمور-ليشتي للعام 2002

27 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022x

28 دستور البوسنة والهرسك للعام 1995 (معدل في العام 2009).



من ممثلين عن البوشناق والصرب والكروات. تضمن المادة الرابعة من الدستور تمثيل الثلاث جماعات العرقية والدينية في المجلس الأعلى (مجلس الشعوب) للجمعية البرلمانية.

1.2 التشريعات التنظيمية لممارسة الدين

بالإضافة إلى إلقاء الضوء على موقف الدولة تجاه الدين أو المعتقد، يحتوي الدستور أو القانون الأساسي أيضاً على بيانات حول كيفية تعامل الدولة مع حرية الدين. ووفقاً للبيانات المتاحة على موقع "كونستيتيوت"، وهو مورد يحتوي على ترجمات باللغة الإنجليزية للدساتير والقوانين الأساسية الحالية لـ 193 دولة، تحتوي 184 دولة (أي 95٪) على أحكام بشأن حرية الدين.²⁹ ويشير منتدى بيو للدين والحياة العامة إلى أن 76٪ من الدول والمناطق الـ 198 التي شاركت في دراستها في العام 2009 حول القيود العالمية على الدين أنشأت حرية الدين أو المعتقد في دساتيرها أو قوانينها الأساسية وتحمي 20٪ من الممارسات الدينية.³⁰ وتشير هذه الإحصائيات إلى أن جميع الدساتير والقوانين الأساسية تقريباً تضمن حرية الدين كلياً أو جزئياً.

ويستند البرلمان إلى الدستور أو القانون الأساسي للقيام بمهمة توضيح تفاصيل كيفية دمج الأديان أو نظم الاعتقاد الموجودة داخل الدولة - إلى جانب القوانين والطقوس والهياكل الخاصة بكل تقليد - ضمن الإطار التشريعي للدولة، الذي يمكن أن يكون علمانياً و/أو يتأثر بالأديان والمعتقدات والقيم. ويشمل ذلك حينما يتطلب جوانب مختلفة من حرية الدين أو المعتقد تشريعاً توضيحياً أو حينما يهدد أي قضية على المستوى الوطني حقوق المواطنين على أساس الدين أو المعتقد.

وتختلف نُهج البرلمانات في جميع أنحاء العالم في التشريعات المتعلقة بالدين والاعتقاد. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- التشريع الذي يسمح بمجالات معينة من القانون، مثل قانون الأحوال الشخصية أو قانون الأسرة الذي يحكم الزواج والطلاق والتبني و / أو الميراث، ليتم تنظيمها من قبل المجتمعات الدينية. يتم توسيع هذه النقطة أدناه.
- التشريع الذي يتطلب من جميع المواطنين، بغض النظر عن وجهة نظرهم، اتباع نفس مجموعة القوانين في بلجيكا، على سبيل المثال، يجب أن يتم إجراء جميع عقود الزواج بواسطة موظف قانوني وأن الاحتفال الديني اختياري³¹.
- التشريع الذي يدمج الحقوق الدينية، للأقليات في العادة، ضمن الديانة الرسمية أو ديانة الأغلبية. ينص دستور أفغانستان للعام 2004 على أن الإسلام هو دين الدولة (المادتان 1 و2)، ويجب ألا تتعارض القوانين مع تعاليم

29 الدستور، 2022

30 مركز بيو للأبحاث، 2009.

31 بلجيكا، قانون الأحوال المدنية، المادة 166.

الإسلام (المادة 3) وأن "أتباع الديانات الأخرى أحرار في حدود القانون في ممارسة طقوسهم الدينية وأداءها" (المادة 2).³²

• التشريع الذي يقيد بعض الممارسات. في سلوفينيا، تم حظر ذبح الحيوانات من دون تخدير مسبق منذ العام 2012 على أساس الرفق بالحيوان. نظراً لأن هذا ينتهك الشروط اللازمة لضمان ذبح الحيوانات وفقاً للشريعة اليهودية، يتعين على المجتمعات اليهودية التي تلتزم بالكشروت - مجموعة القوانين التي تنظم ما يسمح لليهود بأكله - استيراد لحومها من بلدان أخرى.³³

• التشريع الذي يقيد حرية الدين أو المعتقد من خلال الديانات والممارسات المعتمدة من قبل الدولة. في الصين، ينص الدستور على حرية الاعتقاد الديني (المادة 36). يحمي "الأنشطة الدينية العادية" للديانات المعترف بها رسمياً التي لا تتعارض مع النظام العام، ولا تؤثر على صحة المواطنين أو تتداخل مع النظام التعليمي للدولة.³⁴ تفرض عدد من الدول قيوداً على حرية الديانة.³⁵

• التشريع الذي يحظر الجماعات الدينية. وفقاً لبيانات مركز بيو للأبحاث من العام 2019، ترد 41 دولة تحظر بعض الجماعات الدينية، بمن فيهم شهود يهوه وبهايون وجماعة الأحمدية المسلمة.³⁶

ويتم تكليف كل برلمان بمراجعة التشريعات والأطر التي تتعلق بالدين والمعتقد، وكذلك عمل الحكومة في ما يتعلق بحرية الدين ومعاملة المجتمعات المختلفة، واستخدام آلياته لجعل التشريعات متوافقة مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان.

1.3. قوانين مختلفة لمختلف الطوائف

تم طرح أسئلة على البرلمانات حول ما إذا كانت أنظمتها التشريعية تسمح للأديان أو المعتقدات المختلفة بممارسة قوانينها الخاصة في بعض المجالات. تم استلام ردود إيجابية من الدول العلمانية وغير العلمانية. غالباً ما يتم اتخاذ

32 دستور أفغانستان للعام 2004.

33 يودين، 2020.

34 دستور جمهورية الصين الشعبية للعام 1982 (معدل في العام 2018).

35 ماجومدار، 2021

36 المرجع نفسه

استثناءات في مجالات القانون الشخصي، بما في ذلك الزواج والطلاق والتبني والإرث والخلافة. في العديد من الدول، يتطلب الجهود الإضافية لضمان التنفيذ الفعال للتشريعات القائمة.

وتعتبر جمهورية بنغلاديش مجتمعاً متعدد الأديان، وتتميز بتفوق السكان المسلمين ووجود أقلية هندوسية معتبرة، بالإضافة إلى مجتمعات بوذية ومسيحية أصغر حجماً. ووفقاً لبيانات التعداد السكاني للعام 2013، يعتبر 89% من السكان مسلمين (سنة) و10% هندوس. وتأتي الطوائف الأكبر بعد ذلك وهي الكاثوليك الروماني والبوذي التيرافادا-هينايانا.³⁷ تتمتع بنغلاديش بدستور علماني³⁸ يضمن حرية الدين أو المعتقد ويتضمن بنوداً تسمح للمجتمعات الدينية بممارسة ديانتهم الخاصة. ينص الدستور في المادة 2^أ على أن "الدين الرسمي للجمهورية هو الإسلام، ولكن الدولة يجب أن تضمن المساواة في المكانة والحقوق في ممارسة الديانات الهندوسية والبوذية والمسيحية والديانات الأخرى".³⁹ وتنص المادة 12 من الدستور على أنه يتبع مبادئ العلمانية في ما يتعلق بالدين من خلال "القضاء على: (أ) الطائفية بجميع أشكالها؛ (ب) منح الدولة للدين وضعاً سياسياً محسوباً؛ (ج) إساءة استخدام الدين لأغراض سياسية؛ (د) أي تمييز أو اضطهاد للأشخاص الذين يمارسون ديناً معيناً".⁴⁰ لا يتدخل نظام التشريعات في بنغلاديش في تطبيق قوانين الأديان المختلفة - داخل حدود القانون والأخلاق والنظام العام - لكنه ينظمها. يغطي قانون الميراث للعام 1925 المسائل المتعلقة بالميراث للمجموعات الدينية المختلفة، كما هو الحال مع قانون الميراث الهندوسي (المعدل).

وترد قوانين تغطي الزواج والطلاق لمختلف الأديان، على سبيل المثال قانون الزواج والطلاق البارسي، وقانون الزواج المسيحي، وقانون الطلاق، والزواج الهندوسي، وقانون التسجيل، وقانون حق المرأة الهندوسية المتزوجة في الفصل بين الإقامة والإعالة، وقانون قوانين الأسرة المسلمة، وقانون (التسجيل) للزواج والطلاق. يرد قانون الزواج الخاص لأولئك الذين لا ينتمون إلى أحد التقاليد الدينية المقننة أو للزواج بين الأديان.

ويُظهر الدستور الهندي والنظام التشريعي أوجه التشابه. الهند دولة ذات أغلبية هندوسية - حوالي 79.8% وفقاً لبيانات التعداد السكاني للعام 2011 - مع ورود العديد من الأقليات الدينية، بما في ذلك المسلمين والمسيحيين والسيخ والبوذيين والجرين والفارسيين والبهاثيين واليهود. أكبر أقلية هي الإسلام، حيث تشكل حوالي 14% من السكان.⁴¹

37 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022. يذكر التقرير أنه ترد مجموعات صغيرة من المسلمين الشيعة والأحمدية والبهاثيين واللاإلحاديين والملحددين والروحانيين.

38 دستور بنغلاديش للعام 1972 (منقح في العام 1986، معدّل في العام 2014)، المقدمة، المادتان 8 و12.

39 دستور بنغلاديش للعام 1972 (منقح في العام 1986، معدّل في العام 2014).

40 المرجع نفسه

41 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022.



بسبب الحجم الهائل لمساحة الهند، لا تزال الأقليات تشكل طوائف كبيرة. على سبيل المثال، يرد حوالي 200 مليون مسلم في الهند. ترد أيضاً مناطق تشكل فيها الأقليات - السيخ والمسيحيون والمسلمون - غالبية السكان.⁴² ويعكس النظام التشريعي الهندي الحق في حرية الدين أو المعتقد، على النحو الذي يمنحه الدستور الهندي في المادة 25.1⁴³، ويسمح للأفراد من مختلف الجماعات الدينية باتباع قيمهم الدينية ومعتقداتهم وتقاليدهم في مسائل الزواج والطلاق والتبني والميراث.

وتنظم مشاريع القوانين الهندوسية قانون الأحوال الشخصية الهندوسي وتحكم أيضاً قانون الأحوال الشخصية للجايين والسيخ والبوذية. وتملك المجتمعات المسيحية والمسلمة واليهودية والبارسية أنظمة خاصة بها لقانون الأحوال الشخصية. ولطالما كانت الجمهورية اللبنانية بلداً متنوعاً دينياً بشكل كبير، لا سيما داخل الطوائف المسيحية والإسلامية. تم إجراء آخر تعداد سكاني لها في العام 1932، وأدت نتائجه إلى الاعتراف في البداية بـ 17 طائفة دينية: 5 مجموعات مسلمة (بما في ذلك الدرزي) واليهودية و 11 مجموعة مسيحية.⁴⁴ وسمح القرار رقم L.R. 60 للعام 1936 بشأن اعتماد نظام الطوائف الدينية، بتطوير قوانين الأحوال الشخصية للطوائف المعترف بها في الجمهورية اللبنانية وفقاً لأحكام الأنظمة الدينية المختلفة. يرد في لبنان 15 قانوناً ومحكمة للأحوال الشخصية. في البرلمان، يؤخذ في الاعتبار القوانين واللوائح المفروضة من قبل الحالة الشخصية للطوائف أثناء مناقشة وإعداد أو اعتماد قوانين جديدة. تشير بيانات منظمة الإحصاء اللبنانية إلى أن 65٪ من السكان مسلمون اليوم (32٪ سنة، 31.3٪ شيعة و 1.6٪ علويون وإسماعيليون). ويقدر عدد السكان المسيحيين بنسبة 32٪، ويشكل الموارنة الكاثوليك 52.5٪ من السكان المسيحيين والروم الأرثوذكس حوالي 25٪.⁴⁵

42 كرامر، 2021

43 دستور الهند للعام 1949 (معدل في العام 2016)

44 تم الاعتراف أيضاً بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية رسمياً كمجموعة مسيحية في العام 1995، مما يجعلها الطائفة الدينية الـ 18 المعترف بها في الجمهورية اللبنانية.

45 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022س



2. اللجان البرلمانية

يرد في العديد من البرلمانات لجان تعنى بالمسائل المتعلقة بالدين والمعتقد، وترد تحت أسماء مختلفة. إن تفويض هذه اللجان غير موحد عبر البرلمانات. يمكن أن يكونوا مسؤولين بشكل مختلف عن الإشراف والتشريع و/أو التشاور بشأن المسائل المتعلقة بالتعبير عن الدين والمعتقد، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات الدينية، والامتثال للقوانين الدولية، وصياغة أو مراجعة التشريعات وتنفيذها، والتدقيق في سلوك الحكومة.

وفي ما يلي بعض الأمثلة التي يتقاسمها أعضاء البرلمانات. يرد في كلا مجلسي البرلمان الأرجنتيني لجان تتعامل مع الشؤون الدينية: اللجنة المؤلفة من مجلس واحد للشؤون الخارجية والعبادة داخل مجلس الشيوخ، ولجنة العلاقات الخارجية والعبادة داخل مجلس النواب. تشمل ولاياتها الحكم بشأن المسائل المتعلقة بممارسة العبادة من قبل الكنائس المنشأة في الجمهورية، وقبول الطوائف الدينية الجديدة، والمسائل الأخرى المتعلقة بالعبادة⁴⁶.

ولدى برلمان بنغلاديش لجنة دائمة معنية بالشؤون الدينية البرلمانية. تتمثل وظيفة اللجنة البرلمانية الدائمة، على النحو المبين في القاعدة الإجرائية 248 لبرلمان بنغلاديش، في "فحص أي مشروع قانون أو مسألة أخرى يحيلها البرلمان إليها، لمراجعة الأعمال المتعلقة بوزارة تقع ضمن اختصاصها، والتحقق من أي نشاط أو مخالفة أو شكوى جديدة في ما يتعلق بالوزارة وفحص أي مسألة أخرى قد تدخل في نطاق اختصاصها إذا رأت ذلك مناسباً، وتقديم التوصيات".⁴⁷

ويرد في البرلمان الدنماركي لجنة الشؤون الكنسية التي تعالج أي قضية تتعلق بسياسات الكنيسة بما في ذلك الكنيسة الدنماركية والطوائف الأخرى وخدمات الدفن. تفويض اللجنة هو التعامل مع مشاريع القوانين والاقتراحات ضمن اختصاصها والتدقيق البرلماني لكيفية تعامل الحكومة مع السياسة الكنسية ومراقبة القوانين والتكليفات المتعلقة بالشؤون الكنسية. تتم ممارسة التدقيق من خلال أعضاء اللجنة الدائمة الذين يوجهون الأسئلة إلى وزير الشؤون الكنسية.

ويضم برلمان غانا لجنة الشباب والرياضة والثقافة. وتتمثل مهمة اللجنة في التحقيق وتقديم تقرير إلى البرلمان بشأن المسائل المتعلقة بالشباب والرياضة والثقافة، بما في ذلك بشكل عام الأمور المتعلقة بالدين والوثام بين الأديان. وتعتبر اللجنة مسؤولة أيضاً عن الإشراف البرلماني على الوزارات والإدارات والهيئات التي تتعامل مع المسائل الدينية.

46 مجلس النواب في الأرجنتين، 2022؛ مجلس الشيوخ في الأرجنتين، 2022.

47 برلمان بنغلاديش، 2007.



ويضم برلمان المجر لجنة برلمانية للعدالة. تتمثل إحدى مسؤولياته في معالجة الأسئلة المتعلقة بالشؤون الدينية. وهو يتعامل مع الشؤون الدستورية والقانونية إلى جانب حقوق الإنسان والمسائل الدينية والشؤون المدنية والتشريعات المتعلقة بالإدارة العامة والحكومات المحلية.

وأما برلمان الهند، فيضم لجنة برلمانية دائمة معنية بالعدالة الاجتماعية والتمكين التي تشرف مباشرة على عمل وزارة شؤون الأقليات في حكومة الهند. علاوة على ذلك، فإن اللجنة الوطنية للأقليات في الهند، التي تم إنشاؤها من خلال قانون اللجنة الوطنية للأقليات للعام 1992، تتعامل مع ست طوائف دينية (المسلمون والسيخ والمسيحيون والبوذيون والزرادشتيون (الفرس) والجييز). وهي ترصد التقدم المحرز والتنفيذ الفعال لضمانات حماية مصالح الأقليات.

ولدى برلمان مونتينيغرو لجنة دائمة معنية بحقوق الإنسان والحريات. تم تحديد صلاحياتها في المادة 44 من النظام الداخلي للبرلمان وتشمل التدقيق في المقترحات التشريعية واللوائح والمسائل المتعلقة بالحريات والحقوق الفردية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الأقليات وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإعمال هذه الحقوق. كما تنظر في المبادرات الهادفة إلى المساعدة في إعمال حقوق المواطنين وترصد مختلف المبادرات الهادفة إلى تعزيز المساواة. تراقب اللجنة وتقيم مدى التزام وتنفيذ قوانين مونتينيغرو بالتشريعات الأوروبية. ناقشت اللجنة مشروع قانون حرية الدين أو المعتقد والوضع القانوني للطوائف الدينية، بالإضافة إلى مشروع قانون التعديلات.⁴⁸

ولبرلمان نيكاراغوا لجنة للسلام والدفاع والحكومة وحقوق الإنسان. ضمن ولاية هذه اللجنة تكمن حماية حقوق الإنسان، لا سيما الأفراد المستضعفين. ترد أيضاً لجنة لشؤون الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل إفريقي وأنظمة الحكم الذاتي. وتشمل ولاية هذه اللجنة حماية سبل عيش ومصالح وعادات وتقاليد السكان الأصليين والمنحدرين من أصل إفريقي. ولدى البرلمان الباكستاني لجنة دائمة للشؤون الدينية والوثام بين الأديان تتمثل مهمتها في الإشراف على الأمور المتعلقة بالدين والمعتقد وتقديم توصيات إلى الحكومة.

ويرد في المجلس الأعلى (مجلس الاتحاد) في البرلمان الروسي لجنة معنية بالتشريع الدستوري وبناء الدولة وهي مسؤولة عن المنظمات الدينية. كما أن لديها هيئة استشارية دائمة، مجلس العلاقات بين الأعراق والتفاعل مع الجمعيات الدينية. ويضم أعضاؤها، إلى جانب ممثلي الحكومة، قادة دينيين وخبراء متخصصين ومنظمات المجتمع المدني.

⁴⁸ برلمان مونتينيغرو، 2017.

ويضم برلمان رواندا لجنة دائمة للشؤون السياسية والحكم. تتمثل إحدى مسؤولياتها في مراقبة تنظيم المنظمات الدينية وعملها من خلال مجلس الحكم في رواندا.

ويضم البرلمان السويسري لجان مؤسسات سياسية داخل المجلسين. وتتمثل المهمة الرئيسية للجان في دراسة مشاريع القوانين المخصصة لها قبل مناقشتها في المجالس (الجلسات العامة). تقدم اللجان توصيات إلى الجلسة العامة وهي مكلفة أيضاً بمراقبة التطورات في المناطق المحددة وإعداد الردود عليها. من مسؤولياتها التعامل مع المسائل المتعلقة بالدين. ومع ذلك، يتم التعامل مع معظم الأمور المتعلقة بالدين على المستوى المحلي أو الكانتوني.

ويضم البرلمان التايواني لجنة دائمة لمجلس النواب معنية بالأديان والفنون والثقافة. تتمثل مهمة اللجنة في الإشراف على المسائل المتعلقة برعاية الأديان والمواقع الثقافية والتاريخية والحفاظ عليها وحمايتها، والحفاظ على الفنون والتقاليد والثقافة المحلية وتعزيزها. بالإضافة إلى ذلك، ترد لجنة مجلس الشيوخ الدائمة للأديان والأخلاق والفنون والثقافة. تنظر هذه اللجنة في مشاريع القوانين وتحقق في الأمور المتعلقة بالأديان، مثل رعاية الأديان وحمايتها، والحفاظ على الثقافات المحلية والحكمة، وتعزيز الأخلاق والفضائل، والثقافة والهوية التايوانية. كما تتمتع اللجنة بصلاحيات المراقبة وتقديم التوصيات حول الإصلاح الوطني والخطط الرئيسية للاستراتيجية الوطنية.

ويضم برلمان المملكة المتحدة لجنة معنية بحقوق الإنسان ولجنة كنسية قانونية. كلاهما لجان مشتركة. تدرس لجنة حقوق الإنسان المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المملكة المتحدة، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد. وهي تنظر في مشاريع القوانين الحكومية لتوافقها مع معايير حقوق الإنسان و"تدقق في استجابة الحكومة للأحكام القضائية المتعلقة بحقوق الإنسان، وامتثال المملكة المتحدة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان الواردة في مجموعة من المعاهدات الدولية".⁴⁹ تتمثل مهمة اللجنة الكنسية في فحص مسودة الإجراءات التي تم تقديمها من قبل اللجنة التشريعية للسينودس العام لكنيسة إنجلترا.⁵⁰ تتألف كلا اللجنتين من أعضاء تم تعيينهم من مجلس العموم ومجلس اللوردات.

وينص دستور غيانا على شرط وجود لجنة للعلاقات الإثنية. تضم اللجنة ممثلين عن الهيئات الدينية والحركة العمالية، القطاع الخاص والشباب والنساء. يتطلب الأعضاء المعينون أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان ليتم اختيارهم. تتمثل إحدى مهام هذه اللجنة في "تشجيع وتوفير الاحترام للتنوع الديني والثقافي وغيره من أشكال التنوع في مجتمع تعددي".⁵¹

49 برلمان المملكة المتحدة، 2022 ج.

50 برلمان المملكة المتحدة، 2022 د.

51 دستور غيانا للعام 1980 (معدل في العام 2016)، المادة 212 د (ف).



وتنظم أنشطة لتعزيز التماسك الاجتماعي، ومراجعة التشريعات، وتقديم توصيات إلى الجمعية الوطنية والتحقيق في الادعاءات من التمييز. ويقدم تقريراً سنوياً إلى رئيس المجلس الوطني عن أنشطته بالإضافة إلى تقارير مخصصة عن المسائل ذات الأهمية⁵².



ندوة للموظفين في البرلمان حول الحوار بين الأديان، تضم أعضاء فريق المناقشة الذين يمثلون البوذية والإسلام والمسيحية (آذار/مارس 2022) © برلمان تايلاند

52 دستور غيانا للعام 1980 (معدّل في العام 2016)، المواد 212 أ إلى 212 ف.



دراسة حالة: لجان حقوق الإنسان في برلمان رومانيا

تعتبر رومانيا بلداً متعدد الأديان ذا تنوع عرقي كبير. فوفقاً للبيانات المؤقتة من تعداد العام 2022، تبين أن غالبية الطوائف في رومانيا هي المسيحية الأرثوذكسية الشرقية التي تنتمي إلى الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية (85.3%) والكاثوليكية الرومانية (4.5%).⁵³ ويرد أيضاً عدد من الروم الكاثوليك، والطوائف المسيحية الأخرى وكذلك الديانات غير المسيحية. لا ينتمي أقل من 1% من السكان إلى دين أو معتقد.⁵⁴ يرد في رومانيا 20 مجتمعاً من الأقليات العرقية المعترف بها، وتقع هذه ضمن ولاية اللجان. ستة في المئة من السكان هم من الهنغاريين و3.4% من العجر (على الرغم من أن البيانات غير الرسمية تشير إلى عدد أكبر من السكان العجر).

وتشمل المجموعات الأخرى الأوكرانيين والألمان والأترک والروس الليوفان والتار والصرب والسلوفاك والبغار والكروات والإيطاليين واليهود (المعترف بهم بشكل مختلف كمجتمع ديني أو عرقي) والبولنديين واليونانيين، والتشيك، والأرمن، ومقدونيا الشمالية، والروثيون، والألبان⁵⁵ ويضم البرلمان الروماني لجنة لحقوق الإنسان والطوائف ومسائل الأقليات الوطنية في مجلس النواب، ولجنة لحقوق الإنسان والفرص المتساوية والطوائف والأقليات في مجلس الشيوخ. تتولى لجنة مجلس النواب وضع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المواطنين، ومسائل الأقليات، وحرية الضمير، ومشاكل الطوائف الدينية وحرية التعبير بوسائل أخرى غير الصحافة.⁵⁶ يمكن للجنة دعوة الأشخاص المهتمين وممثلي المنظمات غير الحكومية والمتخصصين من السلطات العامة والهيئات المهنية أو المؤسسات المتخصصة الأخرى للمشاركة في أعمالها. يمكن للمشاركين الخارجيين المدعويين، حسب الطلب، تقديم آرائهم حول المسائل المطروحة في اللجنة أو تزويد رئيس اللجنة بالوثائق المتعلقة بالموضوع المطروح للنقاش. تتولى لجنة مجلس الشيوخ المهام الرئيسية التالية:

أ. تدرس بهدف اعتماد التقارير أو الآراء، وتصيغ القوانين والاقترحات التشريعية المتعلقة بحقوق الإنسان، والأقليات القومية والطوائف الدينية والمساواة في الفرص والمعاملة بين الرجل والمرأة.

ب. تطلب تقارير ومعلومات ووثائق من السلطات العامة، وتجري تحقيقات بناءً على طلب المكتب الدائم لمجلس الشيوخ وترفع تقاريرها إلى المكتب الدائم.

53 المعهد الوطني للإحصاء في رومانيا، 2022

54 وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ر.

55 منظمة حقوق الأقليات الدولية، 2020؛ المعهد الوطني للإحصاء في رومانيا، 2022.

56 مجلس النواب في رومانيا، 2022



ج. تشرف على احترام الوزارات وهيئات الإدارة العامة الأخرى في مجالات نشاطها لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية والطوائف والدينية، فضلاً عن مراعاة تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء.

د. تدعو المختصين وممثلي السلطات العامة لمناقشات

هـ. تعقد اجتماعات مشتركة مع اللجان النيابية الأخرى بهدف صياغة تقرير مشترك.

و. يجوز لها بدء التحقيقات البرلمانية، ضمن الحدود ووفقاً للشروط المنصوص عليها في الأوامر الدائمة لمجلس الشيوخ.

ز. تقرر أساليب البت في المقترحات المحالة إلى اللجنة من المكتب الدائم أو تلك الموجهة مباشرة إلى اللجنة للنظر فيها.

ح. تعقد جلسات استماع للمرشحين لمنصب وزير مع مسؤوليات في مجالات حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والطوائف والأقليات القومية، جنباً إلى جنب مع اللجنة المقابلة في مجلس النواب أو اللجان الدائمة الأخرى في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

ط. تعد وتقدم إلى مجلس الشيوخ لمناقشتها واعتمادها، تقارير عن الترشيحات أو التأكيدات أو الآراء للمناصب التي تتم التعيينات فيها، وفقاً للدستور والقانون، من قبل مجلس الشيوخ.

يهدف مشروع القانون الذي درسته لجنة مجلس الشيوخ والمتعلق بالدين والمعتقد إلى:

- القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو الجنسية، أو الإثنية، أو اللغة، أو الدين، أو الفئة الاجتماعية، أو للمعتقدات، أو التوجه الجنسي، أو الثقافة، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أو الحالة الاجتماعية، أو الإعاقة.
- القضاء على جميع أشكال التمييز التي يتمثل هدفها أو نتيجتها في تقييد أو إلغاء حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو غيرها من الحقوق التي يقرها القانون في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها.

وتقليدياً، كان يرأس كلا اللجنتين برلماني من إحدى مجتمعات الأقليات. وهذا يسمح لأعضاء البرلمان من الأقليات بالتأثير على عمل

اللجنة.⁵⁷

⁵⁷ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.



3. التمثيل: المقاعد المحجوزة

طُلب من البرلمانات تبادل أمثلة على الممارسات التي تعزز التمثيل السياسي لأشخاص من ديانات ومعتقدات مختلفة. ويستند هذا إلى منشورات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة حول تمثيل الأقليات والسكان الأصليين في البرلمان.⁵⁸

وتحتوي بارلاين Parline، وهي منصة الاتحاد البرلماني الدولي التي توفر وصولاً مفتوحاً إلى البيانات المتعلقة بالبرلمانات الوطنية، على بيانات من 61 برلماناً لديها مقاعد محجوزة لمجموعات معينة في البرلمان في أحد المجلسين أو كلاهما.⁵⁹ تشمل هذه البيانات مجموعة متنوعة من الفئات حيث تم حجز المقاعد لبعض المجموعات. وتشمل هذه الفئات الجنس والعرق والدين. في ما يلي بعض الأمثلة عن الكيفية التي تضمن بها البرلمانات التمثيل السياسي لأشخاص من ديانات ومعتقدات مختلفة.

ويرد في الجمعية الوطنية في البرلمان الباكستاني، 10 مقاعد (من أصل 342) محجوزة لغير المسلمين. أما في مجلس الشيوخ، فيتوفر 4 مقاعد (من أصل 100) محجوزة لغير المسلمين.⁶⁰ وفقاً لتعداد العام 2017، 96٪ من سكان باكستان مسلمون (سنة أو شيعة) و 4٪ منهم هم من أكثر من 10 ديانات مختلفة.⁶¹

ويحتوي برلمان الجمهورية الإسلامية الإيرانية على 5 مقاعد محجوزة (من أصل 290) لمختلف الأعراق الدينية والطوائف المعترف بها في الدستور، بما في ذلك مقعد واحد للزردشتيين ومقعد واحد لليهود ومقعد واحد للمسيحيين الآشوريين والكلدان ومقعدين للمسيحيين الأرمن.⁶² وفقاً لبيانات الحكومة الإيرانية، 99.4٪ من السكان مسلمون - حوالي 90-95٪ شيعة و 5-10٪ سنة. يُعتقد أن النسبة المتبقية التي تقل عن 1٪ تشمل البهائيين والمسيحيين وكاكاي / يارسان واليهود والصابئة المندائيين والزرادشتيين.⁶³

وينص دستور قبرص على أنه يجوز للأرمن واللاتين والموارنة، كمجموعات دينية، أن يختاروا الانتماء إما إلى الطائفة القبرصية اليونانية أو القبارصة الأتراك. اختارت المجموعات الدينية من الأرمن واللاتين والموارنة الانتماء إلى الطائفة القبرصية اليونانية، وبالتالي تم تمثيلهم في مجلس الطائفة اليونانية من قبل ممثلين منتخبين، حتى نقل المهام التشريعية

⁵⁸ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

⁵⁹ النظر إلى المجلس الأدنى والأعلى والبرلمانات التي تتألف من مجلس واحد. راجع: الاتحاد البرلماني الدولي، 2022.

⁶⁰ الاتحاد البرلماني الدولي، 2022 ج

⁶¹ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ق

⁶² الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية للعام 1979 (معدّل في العام 1989)، المادتان 13 و 64

⁶³ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ك



للمجلس إلى مجلس النواب في آذار/مارس 1965. في العام 1970، سن المجلس قانون الجماعات الدينية (التمثيل)، الذي ينص على تمثيل كل مجموعة دينية في المجلس من قبل ممثل واحد، يتم انتخابه من بين مجموعته / مجموعتها وفقاً لأحكام قانون الانتخابات. منذ ذلك الحين، تم انتخاب الممثلين الثلاثة للجماعات الدينية لمدة خمس سنوات، مثل ممثلي مجلس النواب. يحضرون اجتماعات اللجنة للتعبير عن آرائهم في الأمور المتعلقة بمجموعتهم. يحضر الممثلون الثلاثة للمجموعات الدينية أيضاً الجلسات العامة لمجلس النواب دون أن يكون لهم حق التصويت كما يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات (عدم المسؤولية والحصانة والمكافآت والإعفاءات الضريبية) مثل الممثلين الآخرين. وفقاً لإحصاء العام 2011، فإن 89.1٪ من السكان هم من الروم الأرثوذكس، و 2.9٪ من الروم الكاثوليك، و 2٪ بروتستانت و 1.8٪ مسلمون. حوالي 1٪ من السكان بوذيون، و 0.5٪ ماروني كاثوليكي و 0.3٪ أرمن أرثوذكس. ترد أيضاً مجموعات أقل من اليهود وشهود يهوه والبهايين.⁶⁴

ويتألف مجلس النواب في جمهورية العراق من 9 مقاعد (من أصل 329) مخصصة للأقليات العرقية والدينية. من بين هؤلاء، للمسيحيين خمسة مقاعد مخصصة، ولكل من الطائفتين الصابئة والمندائيين واليزيديين مقعد واحد.⁶⁵ وتعود أحدث الإحصاءات الحكومية من جمهورية العراق إلى العام 2010 وتشير إلى أن 97٪ من السكان مسلمون (55-60٪ شيعة و 40٪ سني). تتألف المجتمعات العرقية والدينية الأخرى من المسيحيين واليزيديين والصابئة المندائيين وكاكي (أو يارسان).⁶⁶

ويحتوي مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية على 12 مقعداً (من أصل 115) مخصصاً للمجموعات الأقلية، ومن هذه المقاعد 9 مخصصة للمسيحيين.⁶⁷ تشير تقديرات الحكومة الأمريكية إلى أن التوزيع الديني في المملكة الأردنية الهاشمية يشمل 97.1٪ مسلمين (سنة) و 2.1٪ مسيحيين. وتشمل المجتمعات الأخرى التي تشكل أقل من 1٪ من السكان البوذيين والبهايين والهندوس والدروز.⁶⁸

ويحتوي برلمان موريشيوس على 8 مقاعد (من 70) مخصصة للطوائف العرقية والدينية لضمان تمثيلها. ويقر الجدول الأول من الدستور بوجود أربعة طوائف في موريشيوس: طائفة هندوسية، وطائفة مسلمة، وجماعة صينية موريشيوسية،

⁶⁴ البيانات مستمدة من تعداد السكان للعام 2011، كما ذكرت في: وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ف .

⁶⁵ الاتحاد البرلماني الدولي، 2022 هـ

⁶⁶ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ل

⁶⁷ الاتحاد البرلماني الدولي، 2022 و

⁶⁸ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ن



بالإضافة إلى عامة السكان، يُنظر إليهم على أنهم مجتمع رابع يضم أشخاصاً لا يتماهون مع الطوائف الثلاث الأخرى. تشير البيانات المأخوذة من إحصاء العام 2011 إلى تنوع ديني للسكان، منهم 48٪ من الهندوس، و26٪ من الروم الكاثوليك، و17٪ من المسلمين (إلى حد كبير من السنة)، و6٪ من غير الروم الكاثوليك المسيحيين، و3٪ من البوذيين، والبهائيين، وروحانيين أو غير معتنقين دين.⁶⁹ وينص دستور موريشيوس على أنه "من أجل ضمان تمثيل عادل وكافٍ لكل مجتمع، يجب أن يتوفر 8 مقاعد في الجمعية، بالإضافة إلى 62 مقعداً للأعضاء الذين يمثلون الدوائر الانتخابية، التي تُخصص قدر الإمكان للأشخاص الذين ينتمون إلى أحزاب تقدموا كمرشحين في الانتخابات". يُعرف هذا باسم "أفضل نظام خاسر" حيث يتم تخصيص المقاعد للمرشحين الذين لم يتمكنوا من الفوز بشكل مستقل بأحد المقاعد البالغ عددها 62 مقعداً. يتم تخصيص المقاعد الأربعة الأولى من المقاعد الثمانية للمرشحين الذين يحققون أفضل النتائج من المجتمع العرقي والديني الأقل تمثيلاً. يتم تخصيص المقاعد الأربعة الثانية لمرشحين من الحزب السياسي الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات، ولكن يتم اختيار هؤلاء المرشحين من المجموعة العرقية والدينية الأقل تمثيلاً.

ويخصص المجلس الأعلى (مجلس اللوردات) في برلمان المملكة المتحدة 26 مقعداً (من 776 حالياً) للوردات الروحانيين، الذي يضم رؤساء أساقفة وأساقفة كنيسة إنجلترا. عند التقاعد، يرث مقعدهم من قبل أكبر أسقف تالٍ، باستثناء رئيس أساقفة كانتبري، الذي عادةً ما يتم تعيينه كنظير مدى الحياة⁷⁰.

⁶⁹ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ع

⁷⁰ برلمان المملكة المتحدة، 2022





وفي الجمهورية اللبنانية، كان تقاسم السلطة بين الأديان المختلفة قائماً منذ الميثاق الوطني للعام 1943. حيث نص على أن يكون رئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً بينما يكون رئيس الوزراء مسلماً سنياً والرئيس مسيحي ماروني - تماشياً مع حجم الطوائف الدينية على النحو المحدد في تعداد العام 1932. حدد الميثاق الوطني حصص المقاعد التمثيلية ونقحها اتفاق الطائف للعام 1989 الذي ساعد في إنهاء الحرب الأهلية الطويلة.

ويضم المجلس الأعلى (مجلس الشعوب) في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مقاعد محجوزة على أساس الانتماء العرقي. وينتمي أعضاؤه الخمسة عشر إلى كيانين يشكلان دولة البوسنة، عشرة من اتحاد البوسنة والهرسك (خمسة من الكروات وخمسة من البوسنيين) وخمسة من جمهورية صربسكا (الصرب) ⁷¹ ويمكن أيضاً اعتبار هذه الحصص القائمة على العرق على أنها الحصص العرقية والدينية، بشكل عام، يُعرّف الكروات في الغالب على أنهم من الروم الكاثوليك، والبوشناق مسلمون والصرب على أنهم صربيون أرثوذكس ⁷². تم تنصيب هذا التقسيم في مجلس الشعب وفقاً للدستور الصادر في العام 1995 ⁷³، بعد انتهاء نزاع يحمل بُعداً قومياً ودينياً قوياً.

⁷¹ الاتحاد البرلماني الدولي، 2022.ز.

⁷² وزارة الخارجية الأمريكية، 2022.ج.

⁷³ دستور البوسنة والهرسك للعام 1995 (معدّل في العام 2009)، المادة 4 (1).

ولم يكن لدى البرلمانات الأخرى حصص، لكنها ذكرت أنه نظراً لتنوع مجتمعاتها، فقد انعكس ذلك أيضاً في هوية الممثلين المنتخبين. انتخب ميلتون ديك، رئيس مجلس النواب الأسترالي، لفترة ولايته الأولى كرئيس بعد الانتخابات الفيدرالية في أيار/مايو 2022.

ويعتقد رئيس مجلس النواب ديك أن البرلمان الحالي لأستراليا هو الأكثر تنوعاً الذي شهدته البلاد على الإطلاق. لأول مرة، يرد في أستراليا سناتور ترتدي الحجاب في برلمانها الوطني. وفقاً لتعداد العام 2021، يشكل الإسلام نسبة 3.2٪ من سكان أستراليا، ارتفاعاً من 2.6٪ في تعداد العام 2016⁷⁴.

ويعكس برلمان النمسا الواقع نفسه:

"في السنوات الأخيرة، جاء البرلمانيون من خلفيات ومعتقدات دينية أكثر تنوعاً وبدأوا في نشرها. إن التمثيل السياسي لأشخاص من ديانات ومعتقدات مختلفة ليس نتيجة ممارسات معينة بل هو نتيجة متأخرة للتعددية الدينية فضلاً عن التدهور العام للدين في المجتمع النمساوي".⁷⁵

⁷⁴ مكتب الإحصائيات الأسترالي، 2022؛ مكتب الإحصائيات الأسترالي، 2017

⁷⁵ مقابلة أجريت في العام 2022



4. التشاور

يرد عدد من البرلمانات التي تعتمد آليات تسهل التشاور مع الجهات المعنية المختلفة من مجموعة متنوعة من مجموعات الاهتمام في المجتمع، بما في ذلك الجهات الدينية وممثلي النظم العقائدية. وتتمثل الطرق الرئيسية للاستشارة مع الأصوات الخارجية في دعوة الخبراء لحضور اجتماعات اللجان، ودعوة الجهات الدينية للبرلمان، وعقد جلسات استماع عامة.⁷⁶

4.1. اجتماعات اللجان

يرد العديد من البرلمانات التي تتحمل التزاماً أو تتاح لها الفرصة لدعوة الشهود أو الخبراء للإدلاء بشهاداتهم في اجتماعات اللجان أو تقديم مداخلات مكتوبة. وقد قدمت عدد من البرلمانات أمثلة عن آليات التشاور الخاصة بها والتي يمكن لممثلي الأديان أو النظم العقائدية أن يشاركوا في العمل البرلماني.

ففي برلمان كندا، يمكن للأفراد المشاركة في الدراسات التي تقوم بها اللجان البرلمانية، سواء أعن طريق الظهور أمام اللجنة شخصياً أو عن طريق تقديم مداخلات مكتوبة. كما يمكن للأفراد والكيانات أن يقدموا عرائض إلى البرلمان باستخدام عملية التقديم المعتمدة.

وفي غامبيا، يُطلب من الجهات المعنية تقديم مداخلات بشأن مشاريع التشريعات المعينة من قبل البرلمان، وتُراجع هذه المداخلات قبل اعتماد التشريعات.

وفي برلمان لاتفيا، يمكن لأي منظمة عامة غير حكومية تقديم طلب للمشاركة في اجتماعات هيئة البرلمان عند مناقشة مشاريع القوانين.

وينص النظام الداخلي لمجلس النواب في الجمهورية اللبنانية صراحةً على أنه يمكن استدعاء قادة أو ممثلي الهيئات الدينية لحضور اجتماعات اللجان البرلمانية ومشاركة آرائهم خلال مناقشة مشاريع القوانين أو مقترحات القوانين ذات الصلة.

وفي برلمان إسبانيا، في جميع الإجراءات التشريعية، تنص الأوامر الدائمة لكل من المجلس الأدنى والمجلس الأعلى على إمكانية عقد جلسات استماع للخبراء، ويتم تقديم آراء هذه الجلسات في اللجان.

⁷⁶ يتضمن تقرير البرلمان العالمي للعام 2022 قسماً أوسع عن عملية الاستشارة ويؤكد أن "أكثر أشكال الاستشارة شيوعاً وتأسيساً هي جلسات الاستماع للجان". راجع: الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، ص 28.



وفي برلمان سويسرا، تتوفر إجراءات استشارية قانونية، حيث يتم تقييم مشاريع القوانين من حيث الدقة والقابلية للتنفيذ وقبولها. إذا كان مشروع القانون يتعلق بالمعتقدات الدينية، يتم دعوة الهيئات ذات الصلة لمراجعة مشروع القانون قبل تقديمه إلى البرلمان.

4.2. دعوة الجماعات الدينية إلى البرلمان

يقوم عدد من البرلمانات بدعوة ممثلي الجماعات الدينية وأنظمة العقائد إلى البرلمان بشكل دوري لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وإن جمهورية إيرلندا هي دولة ذات أغلبية كاثوليكية رومانية (78%)، حيث يعتنق 10% عدم انتمائهم الديني ويعتبر 3% منهم أنجليكيين. يشكل المسلمون والمسيحيون الأرثوذكس والمسيحيون الآخرون والأديان الأخرى 5% من السكان.⁷⁷ قدم سيان أو فيرغاييل، رئيس البرلمان الأيرلندي، ممارسة تتمثل في دعوة ممثلي جميع الجماعات الدينية إلى البرلمان لتناول العشاء مرتين في السنة تليها نقاشات متعددة الأطراف حول المسائل ذات الصلة وكيفية التعامل معها. ومن إحدى الأمثلة على ذلك كان النظر في أزمة الإسكان في إيرلندا. يعتبر الممثلون الدينيون والمنظمات الداعمة للمذهب أطرافاً ذات صلة للبرلمان حيث يشارك الكثيرون منهم في مكافحة الفقر. والتقى الرئيس أو فيرغاييل بممثلي مجموعة الملحدون في إيرلندا. وهو يشرح دوافعه الشخصية لبدء هذه المبادرة على النحو التالي:

"لا تتعلق السياسة بالقيادة فحسب، بل تتعلق أيضاً بالخدمة، والدين بشكل أو بآخر يتعلق بالقيادة وهو يتعلق أيضاً بالخدمة، لذلك لدينا مصلحة مشتركة في خدمة احتياجات الأشخاص الذين نمثلهم. من الأفضل بكثير أن نفهم بعضنا البعض على الأقل إذا لم نكن في الواقع نعمل جنباً إلى جنب مع بعضنا البعض".⁷⁸

ويتردد هذا الشعور لدى النائب الشاب من دولة الإمارات العربية المتحدة، سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي، التي ذكرت: "عندما تنظر إلى الحوار بين الأديان، هناك ارتباط قوي للغاية بخدمة الناس. إنه جانب مهم للغاية يجب النظر إليه من وجهة نظر برلمانية".⁷⁹

⁷⁷ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022م.

⁷⁸ مقابلة أجريت في العام 2022

⁷⁹ مقابلة أجريت في العام 2022



وفي سيشيل، وهي دولة صغيرة ذات غالبية كاثوليكية رومانية مع أقليات أنغليكانية وهندوسية ومسلمة وبهاية ومسيحية أخرى، هناك نشاط حي في مجال التعايش الديني.⁸⁰ إذ تم إطلاق مجلس التعايش الديني في سيشيل في العام 2012 خلال أسبوع التضامن العالمي بين الأديان، وهو حدث سنوي تنظمه الأمم المتحدة.⁸¹ تتم دعوة مجلس التعايش الديني في سيشيل من قبل البرلمان لتقديم آرائه بشأن مختلف المسائل ذات الأهمية الوطنية وهو أيضاً في حوار مع الحكومة.

والأمر مماثل في سيراليون، حيث يضم المجلس المشترك بين الأديان في سيراليون لديه عدد من المهام، بما في ذلك تقديم المشورة للحكومة - حتى الرئيس - والبرلمان في عملهم، وكذلك تعزيز التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد. تأسس المجلس المشترك بين الأديان في سيراليون في العام 1997 وأدى دوراً مهماً في صياغة اتفاقية لومي للسلام للعام 1999، التي ساهمت في إنهاء الحرب الأهلية التي استمرت ثماني سنوات.⁸² تشير الإحصاءات الحكومية للعام 2020 إلى أن 77٪ من السكان مسلمون و2٪ مسيحيون. يمارس حوالي 2٪ من السكان الديانات التقليدية.⁸³ تتمتع سيراليون بتاريخ من التعايش السلمي بين الأديان، بما في ذلك الزواج المختلط.

⁸⁰ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022

⁸¹ الأمم المتحدة، 2022

⁸² توراي لورد، 2000

⁸³ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ش

وفي غانا - وهي دولة ذات أغلبية مسيحية بها مجتمع مسلم قوي يبلغ حوالي 18٪ ومجتمعات أصغر من المؤمنين الآخرين - تعد المشاورات البرلمانية مع المجموعات الدينية حول المسائل بين الأديان سمة منتظمة.⁸⁴ وتمثل مصالح الأديان المختلفة من قبل الجماعات والجمعيات المحددة. وتشمل هذه المجموعات المجلس المسيحي في غانا، ومجلس الخمسينية في غانا، ومؤتمر الأساقفة الكاثوليك، ومكتب الإمام الأكبر الوطني.

وفي بيلاروسيا، وهي دولة ذات أغلبية مسيحية أرثوذكسية مع أقليات من الروم الكاثوليك والأقليات غير المنتسبة، يرد حوار بين البرلمان الوطني وممثلي الطوائف الدينية الذين تمت دعوتهم إلى البرلمان لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك في شكل منصات حوار وجلسات خبراء.⁸⁵ على سبيل المثال، في العام 2021، عُقدت جلسة زيارة للمجلس الأعلى لبرلمان بيلاروسيا بشأن الوقاية من إدمان الكحول والمخدرات، بمشاركة نشطة من الكنيسة الأرثوذكسية البيلاروسية.

ويعقد مجلس روسيا الاتحادية "اجتماعات برلمانية بمناسبة عيد الميلاد" يحضرها قادة مجموعات من التقاليد الدينية مثل المسيحية والإسلام والبوذية واليهودية، إلى جانب المشرعين والشخصيات الثقافية والتعليمية. ووفقاً للبرلمان الروسي، فإن هذه الاجتماعات تساهم في الحوار بين الأديان وتعزيز التعاون. وفقاً لاستطلاع العام 2021، فإن أكثر من 60٪ من السكان الروس يعتبرون مسيحيين أرثوذكس و 7٪ مسلمون. ترد أيضاً مجتمعات صغيرة من البوذيين والبروتستانت والكاثوليك واليهود وغيرهم. أفاد ستة وعشرون في المئة بأنهم لا دين لهم.⁸⁶

4.3 المشاركة العامة

عندما تتم دعوة الناس للمشاركة في العمليات البرلمانية، يمكن للجهات الفاعلة والمنظمات الدينية المشاركة بصفاتها أفراداً من الناس، وكذلك قادة المجتمع الذين لديهم تأثير على الرأي العام. شارك عدد من البرلمانات الرؤى من عمليات التشاور العامة الخاصة بهم.

وفي برلمان الدنمارك، تعتبر جلسات الاستماع العامة جزءاً لا يتجزأ من جميع التشريعات الجديدة.

وتتطلب العملية التشريعية في برلمان رواندا في الواقع استشارة المواطنين. يجب أن يشهد أي تعديل لمشروع قانون مشاركة الفئة المعنية مباشرة من المواطنين.

⁸⁴ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ح

⁸⁵ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ب

⁸⁶ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022 ق



وتشارك المنظمات الدينية في العمليات من خلال ممثليها ويتنسيق من مجلس الحكم في رواندا.

وفي برلمان كينيا، يكفل الدستور المشاركة العامة في عمل البرلمان. تنص المادة 118.1 b من الدستور الكيني للعام 2010 على أن "على البرلمان [...] تسهيل المشاركة العامة والمشاركة في الأعمال التشريعية وغيرها من الأعمال للبرلمان ولجانته".⁸⁷ تقول النائب الكينية السابقة جاكلين أودول أن الراديو والصحف تستخدم بكثرة كأدوات لتوعية الناس بقضية ما ودعوتهم لمشاركة مدخلاتهم.

وفي مونتينيغرو، تتم المشاركة العامة من خلال استشارة منظمات وأفراد محددين في إعداد مشروع قانون تليها مناقشة عامة حول نص مشروع القانون. ويتم هذا الأخير من خلال قيام الوزارة بنشر نص القانون على موقعها الإلكتروني وبوابة الحكومة الإلكترونية ودعوة الناس لمشاركة التعليقات ضمن إطار زمني محدد. بعد الانتهاء من الاستشارة العامة، تعد الوزارة تقريراً يتم نشره أيضاً على موقعها الإلكتروني وبوابة الحكومة الإلكترونية. نظراً لأنه يمكن إشراك المنظمات والأفراد في عملية المناقشة العامة، يمكن تضمين ممثلي الجماعات الدينية والعقائدية المختلفة في هذا الإجراء.

دراسة حالة: الاستشارة من خلال وسيط – أمين المظالم في جورجيا

تُعتبر جورجيا دولة متنوعة من حيث التنوع العرقي والديني. وفقاً لتعداد العام 2014، تقدر نسبة 83.4٪ من السكان بأنهم ينتمون للكنيسة الأرثوذكسية الجورجية، و 10.7٪ يعتنقون الإسلام، و 2.9٪ ينتمون إلى الكنيسة الأرمنية الرسولية. وتنقسم الـ 3٪ الأخرى من السكان بين الكاثوليك واليزيديين والأرثوذكسيين اليونانيين واليهود والطوائف الدينية الجديدة الأخرى مثل المعمدانيين وشهود يهوه والمتحدون بالروح القدس وجمعية الوعي بكريشنا الدولية وأولئك الذين لا ينتمون لأي ديانة.⁸⁸

وفي جورجيا، تحتل المؤسسات الدينية - ولا سيما الكنيسة الأرثوذكسية الجورجية - تأثيراً كبيراً في المجتمع، على الرغم من عدم ورود آلية برلمانية معتمدة للتفاعل معها. وتحقيق هذه الغاية من خلال أمين المظالم، وهو آلية وطنية لحقوق الإنسان المذكورة في المادة 35 من الدستور الجورجي.⁸⁹ ويتولى أمين المظالم مهمة "المراقبة على حماية حقوق الإنسان

⁸⁷ دستور كينيا للعام 2010

⁸⁸ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ز

⁸⁹ أمين المظالم في جورجيا، 2022أ



داخل إقليم جورجيا".⁹⁰ يتم انتخاب أمين المظالم من قبل البرلمان لفترة تبلغ ست سنوات، بأغلبية ثلاثة أخماس من أعضاء البرلمان.

ويُعتبر أمين المظالم آلية دستورية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان، على الرغم من أن هذه الآلية تقدم تقاريرها إلى البرلمان، يمكن اعتبارها أيضاً أداة برلمانية. يقدم أمين المظالم تقاريره إلى البرلمان بشكل دائم حول المسائل القائمة على الحقوق، بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد، كما يشارك التوصيات. وأنشأ أمين المظالم مجلس الأديان في العام 2005 الذي يضم 32 جمعية دينية. وهو يجمع ممثلي الجماعات الدينية في جورجيا ويوفر منبراً لهم لتبادل الاهتمامات، مثل التعدي على حقوق الأقليات أو غيرها من الحقوق، ولتبادل الآراء حول مواضيع مختلفة. ويوفر ذلك فرصة غير مباشرة للبرلمان ليكون على بينة من هموم واحتياجات الجماعات الدينية. لدى أمين المظالم أيضاً مجلس الأقليات العرقية وقد أنشأ مركز التسامح الذي يعزز التماسك الاجتماعي في جورجيا من خلال أنشطة مختلفة ويرصد أيضاً ويعالج حالات التعصب المرتكبة ضد الأقليات العرقية أو الدينية أو الأقليات الأخرى.⁹¹

⁹⁰ دستور جورجيا للعام 1995 (معدل في العام 2018).

⁹¹ أمين المظالم في جورجيا، 2022 ب



5. الأنشطة البرلمانية

بالإضافة إلى التعامل مع الدين والمعتقد في العمل الرسمي للبرلمان، من خلال التشريعات واللجان وجلسات الاستماع وأنواع مختلفة من عمليات التشاور، فإن للبرلمانات أنشطة إضافية تتمحور حول الدين أو المعتقد.

5.1 جماعات المصالح المشتركة غير الحزبية

يفتقر عدد من البرلمانات إلى آليات استشارية وتشاور معيارية. البعض منهم لديه مجموعات متعددة الأحزاب حول بعض المسائل الدينية. حتى ولو أنها ترد في البرلمان، فهي ليست هيئات برلمانية. إنها موجودة بسبب جهود البرلمانيين الذين يجتمعون عبر الخطوط الحزبية للانخراط في المسائل ذات الاهتمام أو الاهتمام المشترك.

ويضم برلمان المملكة المتحدة عدداً من المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب التي تركز على المسائل المتعلقة بالدين والمعتقد. وهي تجمع أعضاء كلا المجلسين على أساس المصلحة المشتركة في مجال السياسة أو المنطقة أو الدولة ويمكنها أيضاً إشراك أفراد أو منظمات خارجيين في عملهم.⁹² ويتم تحديث قائمة المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب الحالية كل ستة أسابيع. اعتباراً من شباط/فبراير 2023، أحصى برلمان المملكة المتحدة أكثر من 700 من المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب.⁹³

ويهتم عدد من المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب بالدين والمعتقد. يرد حالياً مجموعات برلمانية لجميع الأحزاب حول الحرية الدولية للدين أو المعتقد، والعلويين، وحماية المجتمعات الدينية، والعقيدة البهائية، والإيمان والمجتمع، والجماعة الإسلامية الأحمدية، والمسلمات، ومعاداة السامية، واليهود البريطانيين، والسيخ البريطانيين، والمسلمين البريطانيين، والحج والعمرة، والتعليم الديني، والمسيحية في الأرض المقدسة، ومجلس المنظمات الإسلامية السريلانكية في المملكة المتحدة. تتناول العديد من تطبيقات المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب الأخرى المسائل التي لها، على الأقل جزئياً، بُعد قائم على الدين، مثل المجموعة البرلمانية لجميع الأحزاب حول جرائم الكراهية، والنمو الشامل، والروهينجا، والأينغور.

وأما في برلمان كندا، لا يرد لدى مجلس الشيوخ ولا مجلس العموم هيئة برلمانية رسمية للتعامل مع الأديان أو المعتقدات. يمكن لأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس العموم تشكيل مؤتمرات حزبية غير رسمية حول أي موضوع من اختيارهم، بما في ذلك الدين والمعتقدات. تم إطلاق التجمع البرلماني المشترك بين الأديان لجميع الأحزاب في العام 2021 "بهدف

⁹² أمين المظالم في جورجيا، 2022

⁹³ برلمان المملكة المتحدة، 2023

الجمع بين البرلمانيين المهتمين بالتقاطع بين الدين والسياسة".⁹⁴ لا تتلقى التكتلات تمويلًا أو دعماً إدارياً من البرلمان ولا تعتبر مداولاتها إجراءات برلمانية.

ويهدف تجمع الأديان إلى تعزيز الحوار بين البرلمانيين الكنديين والطوائف الدينية الوطنية حول المسائل ذات الاهتمام أو الاهتمام المشترك وزيادة فهم وتقدير البرلمانيين الكنديين للمجتمعات الدينية الكندية ومساهمتها في المجتمع. وهي تشارك مع المجتمع المدني وتدعم المبادرات التي تعزز التفاهم بين الأديان والمعتقدات المختلفة. ينظم تجمع الأديان أيضاً إفطاراً للصلاة بين الأديان.⁹⁵

ويرى الرئيس المشارك للحزب، النائب دانيال بلايكي، أن هذه الأنواع من المبادرات بين الأديان تمثل قيمة كبيرة للناس للتعبير، بطريقة مناسبة، عن التزاماتهم الدينية وكيف تؤثر هذه المبادرات على سياساتهم. على الرغم من أن كندا ليس لديها دين رسمي، إلا أن بلايكي يقر بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه الدين في التأثير على الآراء السياسية للناس. في حين أنه لا يعتقد أن آراء أو قيم دين معين يجب أن تؤثر على موقف الدولة الكندية بشأن المسائل، إلا أنه يؤكد على أهمية الاعتراف بدين الناس أو معتقدتهم والدور الذي يؤديه في تشكيل موقفهم السياسي. يرى في تجمع الأديان:

"فرصة لمحاولة تحديد نوع من القضايا السياسية الراهنة [...] ومحاولة تمهيد الطريق لهذا النوع بالضبط من الحوار الذي نتحدث عنه حيث يمكننا الحصول على وجهات نظر إيمانية مختلفة حول قضية معينة والاستماع إلى الخبراء الذين يقعون في إطار تقليد إيماني معين. ثم استمع أيضاً إلى البرلمانيين لمحاولة تعزيز مكان إيجابي وآمن لهذا النوع من المناقشة حول كيف يمكن للإيمان أن يوجه المواقف السياسية للناس حول مختلف القضايا الراهنة المهمة".

وعلى المنوال نفسه، يرد في البرلمان الأسترالي مجموعات صداقة برلمانية، على الرغم من أنه لا يرد في الوقت الحالي أي تركيز محدد على الدين أو المعتقد.

ويضم البرلمان الكيني شبكة تسمى مبادرة الدعم الروحي للبرلمانيين الكاثوليك. وهي عبارة عن تجمع متعدد الأحزاب يتألف من أعضاء كاثوليكين في البرلمان الكيني، بغرض توفير "الدعم الروحي والتشكيل لهم، وربطهم بأشخاص ذوي أفكار مماثلة على المستوى العالمي، وتوفير الروابط المفقودة بين النظام السياسي داخل البرلمان الكيني والهيكلية الكنسية بهدف زيادة العلاقات التفاعلية للمصلحة العامة".⁹⁶ بدأت جذور هذه الشبكة في العام 2008 عندما كان البلد يشهد

⁹⁴ لونغهرست، 2021

⁹⁵ الحوار الكندي بين الأديان، 2021

⁹⁶ مبادرة الدعم الروحي للبرلمانيين الكاثوليك، 2022

أعمال عنف بعد الانتخابات وساد قلق لتعزيز التواصل بين الأحزاب على أساس القيم المشتركة المشتملة على العناصر الدينية. بدأت الاجتماعات غير الرسمية في العام 2011، وفي العام 2012 تأسست مبادرة الدعم الروحي للبرلمانيين الكاثوليك عندما بدأت شبكة البرلمانيين الكاثوليك شراكة رسمية مع كلية تانغازا الجامعية في تنزانيا.

وتهدف هذه المجموعة إلى تكملة الشبكات المتعددة الأحزاب بمؤسسة يمكنها دعم البرلمانيين بشكل خاص في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يجتمع التجمع بشكل أسبوعي، حيث يحتفلون بالذبيحة الإلهية ثم يعقدون اجتماع الشبكة. يعقدون، مرة في الشهر، "مدرسة السياسة"، وهي فرصة للبرلمانيين لمواصلة التعلم حول التشريعات المختلفة التي تم تمريرها في البرلمان.

وتدعم مبادرة الدعم الروحي للبرلمانيين الكاثوليك أيضاً مشاريع الكنائس المحلية وتنظم أنشطة بين الأديان. في العام 2013، تم الاعتراف رسمياً بمعهد مبادرة الدعم الروحي للبرلمانيين الكاثوليك من قبل مؤتمر كينيا للأساقفة الكاثوليك.⁹⁷

5.2 مناقشة سنوية حول حرية الدين أو المعتقد

يعقد برلمان المملكة المتحدة مناقشة سنوية حول حرية الدين أو المعتقد، والذي يركز على التهديدات للحرية الدينية في جميع أنحاء العالم. في العام 2022، عقدت حكومة المملكة المتحدة مؤتمراً وزارياً دولياً حول حرية الدين أو المعتقد، حضره أعضاء الحكومة والبرلمانيون وممثلو المجتمع المدني والخبراء المتخصصون وممثلو الأديان والمعتقدات، لمناقشة المسائل العالمية المعاصرة التي تهدد حرية الدين أو المعتقد. وقد اجتذب هذا المؤتمر الاهتمام الدولي والمشاركين البارزين.⁹⁸



الرئيس الأمريكي جو بايدن يلقي كلمة خلال اليوم الوطني لإفطار الصلاة الـ71 في مبنى الكابيتول الأمريكي في واشنطن العاصمة، في 2 شباط/فبراير 2023.

© أندرو كابليرو رينولدز / وكالة فرانس برس

⁹⁷ المرجع نفسه

⁹⁸ مكتب الشؤون الخارجية، والكومنولث، والتنمية، 2022



5.3 الاحتفالات الدينية

ينظم برلمان غانا مهرجاناً من تسعة دروس وأناشيد، وهي خدمة للاحتفال بميلاد يسوع القادم. تقام عادة عشية عيد الميلاد، على الرغم من أن الخدمة التي ينظمها البرلمان تقام قبل أيام قليلة من عيد الميلاد. وحضره رئيس البرلمان والبرلمانيون وأعضاء الحكومة وبعض رجال الدين.

وكما يقيم برلمان غانا احتفالاً بعيد الأضحى المبارك. في كلا المناسبتين، يشارك أعضاء من الديانتين المسيحية والإسلامية في الخدمات.

ويضم عدد من البرلمانات مجموعات صلاة مشتركة بين الأحزاب. لدى برلمان ليتوانيا مجموعة صلاة مؤقتة لأعضاء الروم الكاثوليك. ويرد في برلماني رومانيا والمجر مجموعات صلاة مسكونية. في المجر، يقود رئيس لجنة العدل جماعة الصلاة، وهي إحدى اللجان المسؤولة أيضاً عن الشؤون الدينية. أقامت مجموعة الصلاة المسكونية المجرية سلسلة صلاة على مدار 24 ساعة في الذكرى الأولى للغزو الروسي لأوكرانيا.

ويتضمن برلمان أستراليا "تجمع البرلمانيين المسيحيين البرلماني"، الذي يلتقي أسبوعياً لجلسة صلاة في مبنى البرلمان. ينظم التجمع أيضاً وجبة إفطار صلاة سنوية في البرلمان الأسترالي.

وتشمل البرلمانات الأخرى التي تحتفل باليوم الوطني لإفطار الصلاة السنوي المملكة المتحدة (اليوم الوطني لإفطار الصلاة) وكينيا (اليوم الوطني لإفطار الصلاة) والكونغرس الأمريكي (اليوم الوطني لإفطار الصلاة).

5.4. أحداث رمزية مخصصة

في أعقاب إطلاق النار على مسجد كرايستشيرش في العام 2019، والذي قُتل فيه 51 شخصاً وأصيب 40 بجروح عندما اقتحم رجل مسلح مسجدين أثناء صلاة الجمعة وأطلق النار على المصلين، دعا البرلمان النيوزيلندي وفدأ من الزعماء الدينيين إلى خدمة في البرلمان. علق البرلمان قواعده الخاصة بهذه الخدمة، والتي لا تسمح عادة لـ "الغرباء" - أو غير البرلمانيين - بالدخول إلى غرفة المناقشة. وأفادت النائب السابقة لويزا وول: "لقد اتحد الوطن، والتقينا في حزننا"

وفي العام 2019، وقع البابا فرنسيس والإمام الأكبر للأزهر أحمد الطيب وثيقة تاريخية للتعايش السلمي والأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي، منذ ذلك الحين، وضعت هذه الوثيقة الأساس للعديد من المؤتمرات الدينية المشتركة وهو أيضاً وراء اليوم الدولي للأخوة الإنسانية المعتمد من قبل الأمم المتحدة والذي يحتفل به في الرابع من شباط/فبراير



من كل عام. وفي العام 2022، أصبحت تيمور-ليشتي أول دولة تعتمد مبادئ هذا المستند في قيمها الوطنية. بعد الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس نيسان/أبريل 2022، قدم الرئيس الحديث المنتخب خوسيه راموس-هورتا الوثيقة إلى البرلمان الوطني الذي وافق بالإجماع على اعتمادها والالتزام بقيمها المتعلقة بالسلام العالمي والحوار واحترام حقوق الإنسان. كما يعترم الرئيس أيضاً إدراج هذه الوثيقة في مناهج المدارس، وشجع البرلمان الحكومة والمواطنين على تعزيز قيمه المتعلقة بالتعايش السلمي.⁹⁹ تيمور-ليشتي هي واحدة من بلدين ذوي أغلبية مسيحية في آسيا، الآخر هو الفلبين. تشير بيانات التعداد السكاني إلى أن 97.6% من السكان ينتمون إلى الكاثوليكية، و2% ينتمون إلى البروتستانتية، وأقل من 1% ينتمون إلى الإسلام.¹⁰⁰

⁹⁹ راموس-هورتا، ج.، 2022

¹⁰⁰ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ذ



6. المواقف البرلمانية تجاه الدين والمعتقد

تقف البرلمانات على صلة بين التقليد الذي ينغمس فيه بلد ما والذي أنشئت على أساسه مؤسساته، وقيم مواطنيه المعاصرين. وكثيراً ما يظهر ذلك في كيفية التعبير عن الدين أو المعتقد في البرلمان. يمكن أن يكون هناك تناقض في الممارسات المعنية اعتماداً على ما إذا كان قد تم تحديثها لتعكس التنوع الفعلي للمجتمع أم لا.

6.1. الصلاة قبل الجلسات البرلمانية¹⁰¹

تبدأ عدد من البرلمانات، بما في ذلك برلمانات تنزانيا ومالطا والمملكة المتحدة وإيرلندا ونيوزيلندا وأستراليا وغيانا وكندا، كل جلسة من جلسات المجلسين أو كليهما بالصلاة. بالنسبة للعديد من هؤلاء، تم تكييف الصلاة على مر السنين.

وفي بداية كل جلسة من جلسات الجمعية الوطنية لبرلمان غيانا، تتلى الصلاة. عندما حصلت غيانا على استقلالها عن بريطانيا في العام 1966، تم الحفاظ على تقليد الصلاة ولكن تم تكييفها لتعكس التنوع العرقي والديني والتراث في البلاد. وأوضح الرئيس منظور النضير: "إنها صلاة عامة. لدينا الكثير من الأديان والأديان الرئيسية الثلاث - المسيحيون والمسلمون والهندوس - تعامل بشكل أساسي على قدم المساواة. كما أن لدينا ديانات أخرى - البهائية والريستفارية والأشخاص الذين لديهم معتقداتهم الخاصة". إن الصلاة مقتبسة من كلمات الشاعر الهندي رايندرانات طاغور:

"الله القدير، نحن المجتمعون هنا، نتوسل إليك بتواضع شديد، لإرشادنا في جميع مشوراتنا، حتى تتمكن معاً من بناء أرض تكون فيها المعرفة حرة، حيث العقل بلا خوف، والرأس مرفوع، وحيث تأتي الكلمات من عمق الحق.

امنحنا، يا الله، العون والتوجيه، حتى تتمكن من التعامل بشكل عادل، مع الأسباب العديدة التي أمامنا، مع تنحي جانبا جميع المصالح الخاصة، التحيزات والتفضيلات الشخصية، بحيث تكون نتيجة مشوراتنا لمجد اسمك المبارك، والحفاظ على الدين الحنيف، والحفاظ على العدالة، والسلامة، وشرف الرئيس وسعادته، وسلام غيانا وازدهارها.

امنحنا، يا الله، الرؤيا التي يجب أن نقودها، أن يدخل كل شعب هذه الأرض العادلة في حالة الأخوة والوحدة تلك، حيث يقودك العقل إلى الأمام إلى الفكر والعمل المتسع باستمرار".¹⁰²

ويبدأ مجلس النواب في إيرلندا كل يوم بصلاة مسيحية يتلوها رئيس مجلس النواب. أضيفت فترة من التفكير الهادئ لمن لا يرغب في المشاركة في الصلاة.

¹⁰¹ للحصول على تحليل مفصل للصلوات البرلمانية، راجع أيضاً: دائرة المكتبة والأبحاث، 2016. يقدم هذا التقرير أيضاً بعض الأفكار حول أماكن مثل غرفة الصلاة أو الكنيسة أو غرفة التأمل أو المسجد في بعض البرلمانات.

¹⁰² برلمان غيانا، 2018.

وفي برلمان نيوزيلندا، تُقرأ الصلاة أو الكاراكيا بلغات متنوعة، بما في ذلك اللغات الرسمية المنطوقة في نيوزيلندا: الإنجليزية وقي ريو ماووري، (لغة السكان الأصليين في نيوزيلندا القارية، شعب ماووري). تحتفل نيوزيلندا أيضاً بأسابيع لغوية مختلفة على مدار العام، وقد يقرأ البرلمان الصلاة بلغة ذلك الأسبوع، على سبيل المثال بلغة الماندرين أو إحدى لغات جزر المحيط الهادئ.

وفي برلمان كندا، تُقرأ الصلاة كل يوم جلوس في كل من مجلس الشيوخ ومجلس العموم. تُقرأ الصلاة على انفراد، قبل فتح أبواب أي من الغرفتين للجمهور. الصلاة هي أول أمر عمل في كلا المجلسين، وفقاً لقواعد مجلس الشيوخ والأوامر الدائمة لمجلس العموم. وفقاً لإجراءات وممارسات مجلس العموم من العام 1994، "وافق مجلس النواب في تقرير يوصي بشكل جديد من الصلاة، يعكس بشكل أكبر الأديان المختلفة التي يعتنقها الكنديون"¹⁰³.

وتتطلب الأوامر الدائمة لكل من مجلس الشيوخ ومجلس العموم في برلمان أستراليا أن تبدأ كل جلسة يومية بالصلاة والاعتراف بالبلد. قرأ كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ الاعتراف بالبلد، الذي يشير إلى الحراس التقليديين للأرض التي تنعقد عليها الجلسة البرلمانية، قبل الصلاة من أجل عمل البرلمان والصلاة الربانية.¹⁰⁴

وفي مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، تقام الصلوات اليومية قبل بدء الجلسة العامة. يقوم قسيس رئيس البرلمان بالصلاة.

الصلوات في مجلس العموم البريطاني وقيسيس رئيس البرلمان

يُعتقد أن تقليد قراءة الصلوات اليومية في مجلس العموم يعود إلى القرن السادس عشر، كما تشير السجلات، عندما قام بهذه المهام كاتب مجلس العموم. في العام 1660، حل قسيس محل الكاتب في هذه الوظيفة، وحصل على لقب قسيس لمجلس العموم. في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصبح القسيس يتقاضى راتباً وتوسع الدور تدريجياً إلى ما بعد الصلاة. أصبح من التقليد أن يختار رئيس البرلمان القسيس. عندما يقوم القسيس بالصلاة اليومية، تجري درجة من الطقوس المرتبطة بها:

"تقام الصلاة فور وصول رئيس المجلس إلى القاعة. لا يُسمح إلا للأعضاء بالحضور في الغرفة أثناء الصلاة، وبحسب التقاليد، يقفون ويواجهون المقاعد بدلاً من وسط المجلس أثناء الصلاة. تعتبر أصول هذه العادة غير واضحة، ولكن

¹⁰³ بوسك وجانسون، 2017.

¹⁰⁴ برلمان أستراليا، 2022؛ برلمان أستراليا، 2022ب



يُعتقد أن هذه الممارسة تطورت بسبب الصعوبة التي كان الأعضاء يواجهونها تاريخياً في الركوع للصلاة أثناء ارتداء السيف¹⁰⁵.

وتشمل مهام قسيس رئيس البرلمان الحالي قراءة الصلوات اليومية المعطاة في قاعة مجلس العموم وتقديم عناصر موضوعية، وإجراء إفخارستي أسبوعي في الكنيسة البرلمانية (سانت ماري أندركروفت)، وخدمات خاصة عرضية وخدمة شهرية يتبعها مناقشة في سانت مارغريت وستمنستر آبي لأعضاء البرلمان والنظراء. كما يهتم القسيس بالاحتياجات الرعوية للبرلمانيين والموظفين، وكجزء من ذلك يديرون المعمودية وحفلات الزفاف والمراسم التذكارية. كما يقوم قسيس رئيس البرلمان بوظيفة احتفالية، حيث يعمل مع فريق رئيس البرلمان على أعمال إحياء الذكرى والاحتفال والتعزية للمجتمع البرلماني مثل الاحتفال بيوم ذكرى الهولوكوست ويوم القوات المسلحة والأحداث مثل ذكرى وفاة عضو برلماني حالي.

ويعمل قسيس رئيس البرلمان بشكل وثيق مع المسيحيين في المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب في البرلمان، الذي يعقد مجموعات دراسة الكتاب المقدس والصلاة، وجلسات تحدث ومجموعات المناقشة، ومناقشة السياسة وجلسات إحاطة - وكلها تتعلق بالمسائل التي تتقاطع مع الإيمان المسيحي واللاهوت. تنظم المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب أيضاً إفطاراً برلمانياً وطنياً للصلاة¹⁰⁶.

وفي الآونة الأخيرة، كان من الممكن استعادة الارتباط الطويل الأمد سابقاً مع وستمنستر آبي، ويعمل قسيس رئيس البرلمان أيضاً كقسيس في وستمنستر.



ليندسي هويل، رئيسة مجلس العموم البريطاني مع قسيس رئيس مجلس العموم، القسيس تريشيا هيلاس. © برلمان المملكة المتحدة

¹⁰⁵ برلمان المملكة المتحدة، 2022

¹⁰⁶ المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب، 2022



6.2. قواعد اللباس

في بعض التقاليد، يمكن التعبير عن الدين أو المعتقد أيضاً من خلال الملابس. تشمل الأمثلة الشائعة العمامة، التي يرتديها رجال الشيخ، الكيبة - المعروفة أيضاً باسم اليرمولك أو قلنسوة أو كوبل - التي يرتديها بعض الرجال اليهود، أو الحجاب الذي ترتديه بعض النساء المسلمات. ولدى عدد من البرلمانات قواعد لباس، وجرت مناقشات في بعض البرلمانات حول مدى انتهاك ذلك للحقوق الدينية للبرلمانيين.

ومن الأمثلة على المواقف المختلفة تجاه الملابس في البرلمانات ما يلي:

تنص المادة 209 من قواعد مجلس مستشاري برلمان اليابان على ما يلي: "لا يجوز لأحد دخول غرفة الاجتماعات أو قاعات اجتماعات اللجنة بقبعة أو معطف أو وشاح أو مظلة أو عصا وما شابه ذلك عليه أو معه".

وفي برلمان كندا، سمح رؤساء مجلس الشيوخ ومجلس العموم بموجب اتفاقية لأعضاء مجلس الشيوخ والبرلمانيين بارتداء الملابس الدينية عند المشاركة في المناقشات في كلا المجلسين.

وفي العام 2018، عدل مجلس النواب (الجمعية الوطنية) للبرلمان الفرنسي نظامه الداخلي لإدخال قواعد لباس "محايدة" تمتع الأعضاء من "ارتداء رموز دينية واضحة"،¹⁰⁷ لم يمنع النظام الداخلي هذا النساء المسلمات فحسب من ارتداء الحجاب، ولكن أيضاً رجال يهود من ارتداء أغطية القلنسوة أو رجال الشيخ من ارتداء العمامة. وكان الدافع وراء الحكم عضو في البرلمان يرتدي قميص كرة قدم أثناء حديثه عن فرض ضرائب على انتقال لاعبي كرة القدم. توضح المادة 9 من التعليمات العامة للجمعية الوطنية الآن أنه "يكون التعبير حصراً شفهيّاً في القاعة".

وفي العام 2021، أصدرت حكومة تنزانيا كتيباً يصور بصرياً إرشادات قواعد اللباس لموظفين القطاع العام، بما في ذلك أعضاء البرلمان. يُظهر الكتيب، الذي يشير إلى وثيقة خدمة عامة من العام 2020، ملابس مقبولة وغير مقبولة لموظفين القطاع العام من الرجال والنساء في أماكن غير رسمية وأنيقة غير رسمية. توضح الإرشادات الجديدة أنه بالنسبة للمرأة، يُسمح بارتداء الحجاب مع أي من خيارات الملابس المحددة.¹⁰⁸

¹⁰⁷ الجمعية الوطنية، 2018

¹⁰⁸ مكتب الرئيس لإدارة الخدمة العامة والحكومة الرشيدة، 2020.



دراسة حالة: أغطية الرأس والوجه

نوقشت قضية أغطية الرأس والوجه في برلمانات مختلفة حول العالم، لا سيما في ما يتعلق بحجاب النساء المسلمات. وترد تشريعات في بعض الدول تلزم النساء بارتداء غطاء للرأس في الأماكن العامة. جعلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الحجاب في الأماكن العامة إلزامياً منذ العام 1983، مع معاقبة عدم الالتزام المنصوص عليه في قانون العقاب الإسلامي. وهناك دول أخرى لديها تشريعات تحظر بعض الأغطية - بدءاً من الحجاب الذي يغطي الرأس والشعر، إلى الغطاء حيث تكون عيون المرأة فقط مرئية (النقاب) أو الوجه بأكمله مغطى (البرقع) - في الأماكن العامة أو في المدارس العامة والجامعات والمباني الحكومية. في العام 2004، أصدر البرلمان الفرنسي قانوناً بشأن العلمانية والرموز الدينية الواضحة، يحظر الرموز أو الملابس التي تظهر بوضوح الانتماء الديني، بما في ذلك أغطية الرأس، في المدارس العامة. تبع ذلك في العام 2010 قانون يحظر إخفاء الوجه في الأماكن العامة.¹⁰⁹ يشمل هذا الحظر أي شيء يخفي الوجه، ليس فحسب النقاب أو البرقع ولكن أيضاً الأفتحة أو أغطية الرأس أو الخوذات، لكنه لا يحظر أغطية الرأس مثل الحجاب أو القلنسوة أو العمامة التي لا تحجب الوجه.

ونظم الاتحاد السويسري استفتاءً وطنياً في آذار/مارس 2021 استجابة لمبادرة من حزب الشعب السويسري حول ما إذا كان سيتم حظر التغطية الكاملة للوجه. تحدث المجلس الفيدرالي السويسري والبرلمان نفسه ضد الاقتراح وقدموا اقتراحاً مضاداً - ساري المفعول إذا فشل الاستفتاء - والذي طالب الناس بإظهار وجوههم عند الضرورة لأغراض تحديد الهوية. وشمل هذا الاقتراح أيضاً تدابير لتعزيز حقوق النساء، على سبيل المثال، لتشجيع الجهود الرامية إلى إدماج المهاجرات بدلاً من مواصلة استبعادهن من خلال الحظر الذي يأتي مع الاستفتاءات¹¹⁰. وعلى الرغم من هذا الاقتراح البديل، تم تمرير الاستفتاء بأغلبية 51,2% الذين صوتوا بـ "نعم". يحظر الآن ارتداء أغطية الوجه الكاملة في الأماكن العامة، بما في ذلك البرقع أو النقاب. وعلى الصعيد الدولي، يرد ما مجموعه 16 دولة تفرض حظراً كاملاً أو جزئياً على تغطية الوجه.

ولا يرد لدى غالبية الدول أي لائحة رسمية بشأن ارتداء أغطية الوجه أو الرأس في الأماكن العامة، على الرغم من أن موقف السلطات الدينية تجاه اللباس الديني يمكن أن يكون مؤثراً. فلإسلام إطاره القانوني الخاص الذي يشمل إصدار

¹⁰⁹ القانون رقم 1192-2010 للعام 2010.

¹¹⁰ المجلس الاتحادي، 2022.



الأحكام الشرعية الإسلامية، والمعروفة باسم الفتاوى. وبالتالي، فإن التشريع الوطني ليس السلطة الوحيدة أو حتى السلطة الرئيسية في بعض المجتمعات المحلية في ما يتعلق بالزني الديني والسلوك الديني.

وتأتي الأسباب التي تجبر بعض السلطات الدينية أو تشريعات الدولة النساء على ارتداء غطاء للوجه أو الرأس من تفسير القرآن والحديث، وهما ركيزتان من ركائز الفقه الإسلامي.

وتزد أسباب مختلفة مقدمة لمنع النساء من ارتداء أغطية الوجه أو الحجاب. في تشاد، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة في منطقة الساحل في إفريقيا حيث يهدد التطرف الديني الاستقرار الإقليمي، حظرت الحكومة البرقع بعد تفجيرات انتحارية نفذها مسلحون نيجيريون من بوكو حرام يرتدون البرقع. أشارت برلمانات وحكومات أخرى إلى المخاوف الأمنية باعتبارها السبب وراء الحظر على الحجاب، خاصة وأن غطاء الوجه الكامل يزيد من صعوبة تحديد شخص ما¹¹¹. وخاصة في سياق أوروبا الغربية، بما في ذلك اعتباره غير متوافق مع قيم التعبيرات المختلفة للعلمانية، بما يتنافى مع الثقافة والقيم الأوسع نطاقاً للمجتمع أو مع الديمقراطية الليبرالية، كعلامة على الإسلام الراديكالي أو السياسي، وكأداة لقمع المرأة أو إكراهها، وإعاقة للمعاملة بالمثل المتأصلة في التواصل¹¹².

ووردت انتقادات لهذه الأسباب باعتبارها مخادعة. تقول الأصوات المعارضة إن هذه القوانين مدفوعة في بعض المجتمعات برهاب الإسلام والمشاعر المعادية للمسلمين. تلاحظ السناتور الكندية المسلمة سلمى عطاء الله جان أن اللوائح المتعلقة بالإخفاء منذ جائحة فيروس كورونا أظهرت بوضوح أن الجدل حول البرقع عنصري للغاية. يمكن أن تؤدي التوصية بارتداء الأقفعة إلى نتيجة مماثلة في مظهر المرء، ولكنها خالية من وصمة العار المرتبطة بالنقاب أو البرقع.

وانتقد البعض حظر الأشكال المختلفة للزني الإسلامي باعتباره مخالفاً للحق في إظهار الدين أو المعتقد خارجياً.

ووصفت البرلمانية التركية رافزا كافاكسي الحظر الطويل الأمد على ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة في تركيا بأنه "شكل مؤسسي من أشكال التمييز". تقول السيدة كافاكسي كان إنها ارتدت الحجاب بدافع قناعتها الدينية. نظراً لعدم السماح لها بارتداء الحجاب في أي جامعة عامة، قررت إكمال دراستها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم ضمان حريتها الدينية. تم رفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة في تركيا في العام 2013.

111 جريلو وشاه، 2012

112 المرجع نفسه



البرلمانية التركية رافزا كافاكسي خلال حضورها الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين.
© الاتحاد البرلماني الدولي/برلمان مملكة البحرين

6.3. احتفال البرلمان بالمناسبات الدينية والتراث الديني

يحتفل عدد من البرلمانات بأيام معينة مع جمعية دينية، مثل اليوم الوطني للكتاب المقدس أو إحياء اليوم العالمي لذكرى الهولوكوست.¹¹³

ويحتفل برلمان كندا بالوجوه المتنوعة للهوية الكندية. في السنوات الأخيرة، بدأت احتفالات الشعوب الأصلية وممارساتها الثقافية/الروحية تظهر بشكل أكثر بروزاً في البرلمان. تم إجراء احتفالات تلطّيح (يتم خلالها حرق النباتات، عادة المريمية، للتطهير والتنقية) قبل بعض الأحداث في الدائرة البرلمانية. كما يتزايد استخدام لغات الشعوب الأصلية في البرلمان، وخاصة أثناء جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان، مما يسمح للشهود والبرلمانيين من الشعوب الأصلية بالتفاعل بلغتهم الأم. بالإضافة إلى ذلك، يتم تمييز الطوائف الدينية الكبيرة في أشهر مختلفة. على سبيل المثال، نيسان/أبريل هو شهر تراث السيخ، أيار/مايو هو شهر التراث اليهودي الكندي، في كانون الأول/سبتمبر هناك أسبوع تراث المينونايت وتشرين الأول/أكتوبر هو شهر التاريخ الإسلامي الكندي. ويرد أيضاً يوم وطني لإحياء ذكرى هجوم مسجد مدينة كيبك والعمل ضد رهاب الإسلام في 29 كانون الثاني/يناير.

وللبرلمانات وسائل أخرى لاحترام الأديان أو المعتقدات المختلفة. يقوم الكنيست الإسرائيلي بتكليف عمله اليومي لتلبية الأحداث ضمن التقويم الديني. أوضح آبي ديختر، عضو الكنيست الإسرائيلي ووزير الزراعة والتنمية الريفية الحالي:

"عندما نصوت في رمضان، فإنهم يمنحونك بضع ساعات للتأكد من أن أعضاء الكنيست المسلمين سيكونون قادرين على الإفطار. عندما تكون هناك عطلة خاصة - عيد الأضحى، عيد الفطر - فإنك تقدرهم ولا تقدم مشاريع قوانين للتصويت ما لم يكن هناك اتفاق كامل ولا توجد مشكلة في ذلك. [...] نقوم بذلك مع أعضاء يهود ونقوم بذلك مع أعضاء مسلمين." ¹¹⁴

وخلال شهر رمضان في العام 2023، استضاف رئيس مجلس النواب أمير أوهانا ممثلين من ألبانيا ومملكة البحرين وكوسوفو وكازاخستان والمملكة المغربية ونيجيريا وتنزانيا وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة على عشاء إفطار في الكنيست.

¹¹³ اليوم العالمي لذكرى الهولوكوست يميّز ذكرى جميع ضحايا الهولوكوست، بما في ذلك ليس فحسب الشعب اليهودي ولكن أيضا الأقليات الأخرى.

¹¹⁴ مقابلة أجريت في العام 2022.



وفي برلمان جمهورية مصر العربية، تكون ساعات العمل بشكل عام أقصر خلال شهر رمضان حتى يتمكن الأعضاء المسلمون من كسر صومهم مع وجبة الإفطار. هذه ليست قاعدة ولكنها مجاملة عامة يتم مراعاتها عندما يكون ذلك ممكناً. في جمهورية مصر العربية، تشير التقديرات إلى أن 90% من السكان مسلمون (غالبيتهم من السنة) و10% مسيحيون. أكبر مجموعة مسيحية هي الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، التي تشكل حوالي 90% من المجتمع المسيحي.¹¹⁵ في حين يعتبر عيد الميلاد القبطي الأرثوذكسي في 7 كانون الثاني/يناير - بعد التقويم اليولياني - عطلة عامة، لا يعقد البرلمان أيضاً أي جلسات في 25 كانون الأول/ديسمبر، وهو يوم عيد الميلاد الذي تحتفل به الكنائس الغربية (وفقاً للتقويم الغريغوري).



رئيس الكنيست الإسرائيلي أمير أوهانا يستضيف ممثلين عن بلدان تضم سكاناً مسلمين لتناول وجبة إفطار خلال شهر رمضان، 2023.

© برلمان إسرائيل

¹¹⁵ وزارة الخارجية الأمريكية، 2022و

6.4. القسم والتأكيدات الرسمية

غالباً ما يكون القسم جزءاً من أداء اليمين للبرلمانيين، قبل السماح لهم بتولي المهام البرلمانية. أقسم عدد من اليمين باسم الله. لدى البرلمانات عدة طرق لتلبية احتياجات الأعضاء الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة أو الذين لا يعتقدون أي معتقد. وتتيح بعض البرلمانات إمكانية أداء اليمين بدلاً من القسم، حيث يمكن حذف المراجع الدينية. يقدم آخرون نصوصاً دينية مختلفة يمكن تأدية اليمين عليها.

وفي برلمان سويسرا، يجب على الأعضاء الجدد إما أداء القسم أو تقديم وعد رسمي قبل تولي المنصب. وجاء في نص القسم: "أقسم بالله العظيم أن أتمسك بالدستور والقانون وأن أقوم بواجبات مكنتي بأفضل ما لدي من قدرات". ينص نص الوعد الرسمي على ما يلي: "أعدكم رسمياً بالتمسك بالدستور والقانون والوفاء بواجبات مكنتي بأفضل ما لدي من قدرات".¹¹⁶

وإن القسم الذي أداه البرلمانيون القادمون إلى برلمان غانا مفصل في الأوامر الدائمة لبرلمان غانا. وهو يشير صراحة إلى الله، ويمكن أن يقسم على الكتاب المقدس أو القرآن أو أيضاً كتأكيد من دون أي مرجع ديني.¹¹⁷ وترد الممارسة نفسها في برلمان سيراليون.¹¹⁸

وتنعكس إجراءات أداء اليمين في البرلمان الإسلامي الإيراني (مجلس الشورى الإسلامي) في نظامه الداخلي. يؤدي أعضاء الجمعية اليمين إما في الجلسة الأولى للجمعية أو في الجلسة الأولى التي يحضرونها. يقسمون "بسم الله [...] بحضور القرآن المجيد".... يُسمح للأقليات الدينية بأداء اليمين نفسه، ولكن أداء اليمين على كتابها المقدس.¹¹⁹ بعد أداء اليمين، سيوقع الأعضاء أيضاً على نص منه.

وينص دليل النظام الداخلي والممارسات والاتفاقيات لبرلمان غيانا على أن أعضاء البرلمان الجدد لديهم خيار أداء القسم على القرآن، الكتاب المقدس أو البهاغافاد جيتا - الكتب المقدسة للديانات الرئيسية الثلاث للدولة - أو تقديم تأكيد رسمي بدلاً من أداء القسم.¹²⁰ إن صياغة القسم نفسه ليست قائمة على الإيمان.

¹¹⁶ الاتحاد السويسري، 2021

¹¹⁷ برلمان غانا، 2000؛ دستور غانا للعام 1992 (معدل في العام 1996)؛ تصريحات حول الشتائم على الكتاب المقدس أو القرآن من مقابلة مع برلماني غاني.

¹¹⁸ دستور سيراليون 1991 (منقح في العام 1996، معدل في العام 2013)، الجدول الثالث للدستور.

¹¹⁹ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية للعام 1979 (معدل في العام 1989)؛ راجع: البرلمان الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مجلس الشورى الإسلامي)، 2014.

¹²⁰ برلمان غيانا، 2007

ويجب على أعضاء البرلمان الجدد في المجلس النيابي الشعبي الإندونيسي أداء القسم باسم الله، والذي ينص جزء منه على التزامهم بدعم البانكاسيلا، وهي المبادئ الخمسة التي تقوم عليها الأيديولوجية الوطنية الإندونيسية¹²¹. المبدأ الأول للبانكاسيلا هو الاعتراف بالتوحيد.

¹²¹ مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا، 2015.



7. المشاركة البرلمانية الإقليمية والدولية

يرد عدد من المنظمات البرلمانية (الدولية) التي تعمل على تعزيز المصالح المشتركة ودعم العمل البرلماني. وترد أدناه أمثلة على المبادرات البرلمانية الدولية ذات البعد الديني أو العقائدي، بما في ذلك الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية، وشبكة البرلمانات التي جمعتها عقيدتها المسيحية الأرثوذكسية المشتركة، والبرلمان الدولي للتسامح والسلام، الذي تتمثل ولايته في إشراك البرلمانيين في جميع أنحاء العالم في العمل على تعزيز التعايش السلمي والاحترام، بما في ذلك من خلال الحوار بين الأديان.

7.1. الحوار والربط الشبكي بين البرلمانات

الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية

إن الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية هي منظمة برلمانية تعمل من أجل التعاون بين برلمانات البلدان ذات الطائفة الأرثوذكسية المسيحية، وتسترشد بالقيم المشتركة للديانة الأرثوذكسية المشتركة والرغبة في العمل من أجل تعزيز وحماية التقاليد المسيحية الأرثوذكسية.

وتأسست في العام 1994 بمبادرة من البرلمان اليوناني استجابة للعديد من التغييرات التي حدثت في أوروبا نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي (1988-1991) وتأسيس الاتحاد الأوروبي (1993). تم تحديد الحاجة إلى إنشاء منظمة تعتمد على مساهمة الأرثوذكسية، كتعبير ثقافي مشترك لعدد كبير من الناس، لتشكيل أوروبا الجديدة وتقديم التوجيه في الاستجابة للتحديات الروحية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وتحدد المادة 3 من القانون التأسيسي من الاتفاقية الأولى في العام 1994 الأهداف الرئيسية التالية وراء إنشاء الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية:

[...] "ب. تعزيز دور الأرثوذكسية في إطار الاتحاد الأوروبي وتوطيد الأرثوذكسية ككيان سياسي ثقافي وروحي مهم وضروري موجه نحو تشكيل واقع أوروبي جديد.

ج. إسهام الروح المسكونية والموحدة للأرثوذكسية في تجاوز التناقضات القومية والطائفية والدينية المتطرفة واكتشاف وسائل فعالة لحماية الأقليات الإثنية أو الدينية [...] .



•د. دعم دور الثقافة الأرثوذكسية كقوة موحدة في أوروبا الشرقية وكجسر لأوروبا في علاقاتها مع الثقافات الأخرى .
[...]

•ح. تشجيع الاتصالات بين الشخصيات البرلمانية والسياسية والكنسية والأكاديمية والروحية أو المؤسسات الموجهة نحو تنمية التراث الثقافي الأرثوذكسي ومساهمتها في الحوار العالمي المعاصر بشأن حقوق الإنسان والتعايش السلمي بين الشعوب.

•ط. تفعيل الأرثوذكسية على نحو أكمل بهدف تعزيز الحلول للمشاكل الحرجة للمجتمع الأوروبي المعاصر والبيئة الإيكولوجية¹²².

كانت الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية تسمى في البداية الجمعية البرلمانية الأوروبية للأرثوذكسية. غيرت اسمها إلى الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية في العام 2001 عندما سمحت لمجموعات من البرلمانيين الأرثوذكس خارج أوروبا بحضور جمعياتها. ومنذ ذلك الحين وسعت اتفاقيات التعاون لتشمل المجالس البرلمانية غير الأرثوذكسية.

وفي العام 2018، إن الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية، بالتعاون مع مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية وبالتعاون مع البرلمان العربي، نظمت مؤتمراً في بيروت بعنوان الوحدة في التنوع والحريات الأساسية للمسيحيين والمسلمين في الشرق الأوسط: مؤتمر للحوار البرلماني. وحضره نحو 75 برلمانياً من 16 بلداً أوروبياً وعربياً وآسيوياً. وأبرز الإعلان الختامي أهمية أن تكون التشريعات الوطنية متماشية مع حقوق الإنسان العالمية، وشجع المشاركين على تعزيز هوية الجماعات الوطنية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية أو الإثنية، فضلاً عن حقهم في العيش مع الآخرين، ودعم الحوار بين الأديان والأعراق على الصعيدين الوطني والدولي¹²³.

البرلمان الدولي للتسامح والسلام

إن البرلمان الدولي للتسامح والسلام هو الفرع التشريعي للمجلس العالمي للتسامح والسلام.

والمجلس العالمي للتسامح والسلام هو منظمة غير حكومية، أسسها، في العام 2017، معالي السيد أحمد بن محمد الجروان، سياسي من دولة الإمارات العربية المتحدة، خدم في المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من العام 2011 إلى العام 2019 وكان رئيساً للبرلمان العربي من العام 2012 إلى العام 2016. واستجابة لحالة العالم

¹²² الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية، 1994.

¹²³ إعلان في: ميغديس، 2021، الصفحات 199-202.

المتصدعة وانتشار التطرف والعنف، أنشئ المجلس العالمي للتسامح والسلام للإسهام في تعزيز ثقافة التسامح والسلام. تسترشد المنظمة في عملها بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويقع مقر المجلس العالمي للتسامح والسلام في مالطا.¹²⁴



اجتماع العام 2018 للجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية في بيروت. © الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية

تم إطلاق البرلمان الدولي للتسامح والسلام في العام 2018 من قبل برلمان مالطا، باعتباره الهيئة التمثيلية والفرع التشريعي للمجلس العالمي للتسامح والسلام. تم إطلاقه في فترة رئيس مجلس النواب الحالي في مالطا، أنجيلو فاروجيا. يرى رئيس مجلس النواب فاروجيا أن برلمان، الذي يشارك بفعالية في البرلمان الدولي للتسامح والسلام، يؤدي دوراً مهماً في استخدام الحوار بين الأديان كأداة لبناء السلام:

"نحن نعتنق الأديان كتقافة، وتبنى الحوار بين الثقافات. نشعر أن البرلمان له دور مهم للغاية. إن البرلمان نفسه، والسياسيين أنفسهم - ممثلو الشعب - هم الذين يجب أن يعملوا على زيادة الوعي القوي ليس فقط بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتنوع والتسامح الديني، ولكن أيضاً بالفوائد، وقيادة تطوير سياسات المساواة، من أجل تحقيق تغيير حقيقي لمكافحة التمييز."¹²⁵

¹²⁴ المجلس العالمي للتسامح والسلام، 2022.

¹²⁵ مقابلة أجريت في العام 2022



ويضم البرلمان الدولي للتسامح والسلام أعضاء من البرلمانات الوطنية ويهدف إلى الاجتماع كل ثلاثة أشهر لمناقشة المسائل التي أثارها الجمعية العامة ومجلس إدارة المجلس العالمي للتسامح والسلام وتقديم توصيات بشأنها، فضلاً عن المواضيع الأخرى ذات الأهمية الدولية الراهنة التي تتعلق بالتسامح والسلام. وينتمي برلمانيون من أكثر من 85 برلماناً وطنياً إلى البرلمان الدولي للتسامح والسلام.¹²⁶

وينشط البرلمان الدولي للتسامح والسلام في المناقشات العالمية المتعلقة بالحوار بين الأديان والثقافات. شارك المجلس العالمي للتسامح والتنمية في تنظيم جلستين في العام 2021 في المنتدى المشترك بين الأديان لمجموعة العشرين بشأن دور البرلمانين في الحوار بين الأديان. وكان إدراج جلسات عن البرلمانين والحوار بين الأديان إضافة جديدة إلى برنامج المنتدى للعام 2021 المشترك بين الأديان لمجموعة العشرين، وكذلك الجلسات الوزارية.

وإن الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية والبرلمان الدولي للتسامح والسلام كلاهما مراقبان دائمان للاتحاد البرلماني الدولي.

7.2 الحوار وشبكات التواصل خارج البرلمان

تشارك العديد من البرلمانات والمنظمات البرلمانية، بما في ذلك البرلمان الدولي للتسامح والسلام، في بناء العلاقات والحوار مع الجهات الفاعلة غير البرلمانية. غالباً ما يحدث هذا عندما تشترك مؤسستان في أهداف مشتركة. ترد العديد من الأمثلة على التعاون البرلماني مع الفاعلين الدينيين بروح الشراكة لتحقيق أهداف مشتركة.

تغير المناخ

تغير المناخ مجال ينشط فيه العديد من الجهات الفاعلة والمنظمات المشتركة بين الأديان. جعله البابا فرانسيس موضوع رسالته العامة الثانية، لوداتو سي، في العام 2015.¹²⁷ في أيلول/سبتمبر 2021، قبل الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، نشر أيضاً بياناً مشتركاً حول البيئة مع البطريك المسكوبي برثلماوس الأول وقداسة جاستن بورتال وويلي، رئيس أساقفة كانتبري. ودعا البيان، الذي يحمل عنوان رسالة مشتركة لحماية الخلق، إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لمنع تغير المناخ¹²⁸. في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وقع البابا وقادة دينيون في الفاتيكان بياناً

¹²⁶ المجلس العالمي للتسامح والسلام، 2022ب

¹²⁷ فرنسيس، 2015

¹²⁸ فرنسيس، برثلماوس الأول، وويلي

أوسع عن الأديان قبل تسليمه إلى رئيس الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف، النائب البريطاني ألوك شارما، بعنوان: الإيمان والعلم: نداء إلى الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف.¹²⁹

وبعد أيام قليلة فحسب، شارك الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في تنظيم اجتماع برلماني سابق للدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف، جنباً إلى جنب مع البرلمان الإيطالي في روما، إيطاليا يومي 8 و 9 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وشمل جزء من هذا الاجتماع مقابلة مع البابا، حيث قدم إلى الوفد نداء إلى الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف. أفاد ريك نيمو، مدير المجموعة البريطانية لدى الاتحاد البرلماني الدولي:

"جلسنا في غرفة ووجدنا أن لدينا الرأي العام نفسه [...] رأينا أنه يضيف المصدقية والثقل إلى نداءنا للعمل، حقيقة أنه يمكننا ربط اسم البابا بعملنا. إلى هذه الدرجة كان إضافة للغاية بالنسبة لنا. ويمكنني أن أتخيل أنه كان يرى الأمر بالطريقة عينها [...] يمكنه القول إنه شارك [مع] برلمانيين."

وأشارت الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني الذي عقد خلال الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى الاجتماع مع البابا ونداء إلى الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف.¹³⁰

نزع السلاح النووي وعدم انتشاره

إن مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة هو أيضاً أحد المجالات التي شارك فيها كل من البرلمانيين والجهات الفاعلة الدينية بشكل مشترك. في العام 2013، نشرت منظمة الأديان من أجل السلام العالمية غير الحكومية المشتركة بين الأديان لأول مرة دليل مرجعي حول نزع السلاح النووي للقادة الدينيين والمجتمعات المحلية¹³¹، وقد تضمن عدداً من الإشارات إلى المنظمات البرلمانية والمنشورات والقرارات والاقتراسات من البرلمانيين الأفراد.

وجاءت علامة بارزة لاحقة في العام 2015، عندما أصدرت ثلاث منظمات - برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وأديان من أجل السلام، والعمدة من أجل السلام - بياناً مشتركاً في هيروشيما، اليابان، بعنوان عالم خال من الأسلحة النووية: مصلحتنا المشتركة. كان هذا بمثابة ذكرى لإسقاط القنبلة النووية الأولى على هيروشيما

¹²⁹ فرنسيس وآخرون، 2021، راجع: مكتب الشؤون الخارجية، والكونغرس، والتنمية، 2021.

¹³⁰ الاتحاد البرلماني الدولي، 2021.

¹³¹ ويبر، 2013.



وناغازاكي، فضلاً عن تأسيس الأمم المتحدة، وكلاهما حدثا قبل 70 عاماً، في العام 1945. جاء في البيان، مع الهدف المعلن "دعم المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الأسلحة النووية"¹³²:

"معاً - بصفتنا عمدة وبرلمانيين وقادة دينيين - ندعم المصلحة العامة المتمثلة في القضاء على الأسلحة النووية. نحن نرفض الأسلحة النووية التي تهدد إنسانيتنا وتتعارض مع مبادئنا الأخلاقية وتنتهك القانون الدولي وتحبط سلامة ورفاهية الأجيال الحالية والمقبلة.

نحن نلتزم بالعمل المبدئي للنهوض بالأمن المشترك والرفاهية على أساس المبادئ الأخلاقية الراسخة والمشاركة على نطاق واسع، وسيادة القانون والالتزام العميق بحل النزاعات بشكل غير عنيف."¹³³

وقدم البيان المشترك بعد ذلك إلى الأمم المتحدة في جنيف في 25 أيلول/سبتمبر، في اليوم الدولي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. إن مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الموقع الرئيسي للدبلوماسية حول نزع السلاح وعدم الانتشار، هو أيضاً موطن مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تقدم الدعم للعديد من اتفاقيات نزع السلاح.¹³⁴ كما تم تقديم البيان المشترك إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، موجيز ليكيتوفت، في نيويورك في 29 أيلول/سبتمبر 2015. وقد تم تقديم البيان في جميع المدن الثلاث من قبل ممثلي المنظمات الثلاث التي تدعّمه، بما في ذلك صابر شودري، الرئيس المشترك لمنظمة برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي أيلول/سبتمبر 2022، نظمت مبادرة المفهوم الاستراتيجي للقضاء على الأسلحة وانتشارها، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، ندوة هجينة حول تفعيل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. ركزت إحدى الجلسات على دور الحوار بين الأديان من أجل السلام ونزع السلاح. يتمثل أحد أهدافها في بناء تحالف عالمي من مختلف الجهات الدينية الفاعلة التي تعمل معاً من أجل السلام.¹³⁵ ترد مبادرة المفهوم الاستراتيجي للقضاء على الأسلحة وانتشارها داخل مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية في جامعة SOAS في لندن.

¹³² العمدة من أجل السلام، وأديان من أجل السلام، وبرلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، 2015.

¹³³ المرجع نفسه.

¹³⁴ مكتب شؤون نزع السلاح (لا يرد تاريخ).

¹³⁵ مبادرة المفهوم الاستراتيجي للقضاء على الأسلحة وانتشارها، 2022.



ترد أيضاً أمثلة حيث تكون الهوية الدينية أحد العوامل ضمن عملية حوار أوسع. ينشط أعضاء مجلس روسيا الاتحادية في عدد من التبادلات بين الثقافات، بما في ذلك مع مجموعة الرؤية الاستراتيجية الروسية-الإسلامية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد البرلماني لمنظمة التعاون الإسلامي.

وتأسست مجموعة الرؤية الاستراتيجية الروسية-الإسلامية في العام 2006 بعد أن حصلت روسيا على صفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي. أسسها يفجيني برىماكوف ومينتيمر شاميف. كان برىماكوف عربياً من خلال التدريب وشغل مناصب مختلفة رفيعة المستوى داخل حكومة روسيا الاتحادية ومجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الناشيات الاشتراكية السوفياتية. كان شاميف أول رئيس لتتارستان (1991-2010)، وهي جمهورية داخل روسيا الاتحادية حيث يشكل المسلمون التتار أكبر مجموعة عرقية ودينية. يرأس المجموعة الرئيس الحالي لجمهورية تتارستان، رستم مينيكخانوف، ونائب رئيس المجموعة هو نائب رئيس لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الخارجية ورئيس وزراء تتارستان السابق، فريد موخامتشين.

وتتمثل مهمة مجموعة الرؤية الاستراتيجية الروسية-الإسلامية في تعزيز العلاقات بين روسيا الاتحادية ودول العالم الإسلامي. في الاجتماع الافتتاحي في العام 2006، قدم برىماكوف سببين لأهمية هذه المجموعة:

"السبب الأول، الذي يوحدنا جميعاً، هو فهم أحد المخاطر الرئيسية في العالم الحديث - تقسيمه على أساس المبدأ الديني والحضاري [...] روسيا هي إحدى القوى العظمى التي تؤثر على الحياة الدولية وفي هذه القدرة يمكنها وبالفعل فعل كل شيء من أجل منع تطور هذا الاتجاه الذي يهدد البشرية جمعاء.

السبب الثاني لتأسيس مجموعتنا الهادفة إلى الحوار بين الممثلين الروس والممثلين الإسلاميين البارزين هو الوضع العرقي والديني الخاص في روسيا. يعيش هناك الملايين من المسلمين. وهم ليسوا مهاجرين، كما هو الحال في العديد من البلدان الغربية، لكنهم جزء أساسي من السكان الأصليين. ربما لا ترد دولة أخرى، يتألف سكانها الأصليون من أغلبية مسيحية وأقلية مسلمة، ويمكن أن تكون نموذجاً للحياة السلمية والتغلغل الثقافي وخلق مجتمع فريد، مثل روسيا. في الوقت نفسه، يعتبر موقع روسيا "كجسر" بين أوروبا وآسيا فريداً من نوعه.¹³⁶

136 مجموعة الرؤية الاستراتيجية الروسية-الإسلامية، 2019.



وتتضم المجموعة أعضاء من 27 دولة في العالم الإسلامي. وعقدت اجتماعات في موسكو وكازان واسطنبول وجدة ودولة الكويت لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والعلاقات الدولية والعلاقات بين روسيا والعالم الإسلامي. تتعاون المجموعة مع منظمة التعاون الإسلامي.



لمحة

يهدف هذا التقرير إلى المساهمة في الحوار والتعلم بين المجالات السياسية والدينية وغيرها حول المسائل ذات الاهتمام المشترك. يركز الجزء الأول من التقرير على عرض أمثلة للأساليب المختلفة التي يظهر بها الدين والمعتقد مؤسسياً في حياة البرلمانات وعملها.

ويأمل هذا التقرير في تشجيع البرلمانات على المشاركة في التفكير الذاتي، لا سيما لتقييم ما إذا كانت الآليات الواردة لديها للتعامل مع الدين والمعتقد شاملة وشفافة وتمثيلية. ومن المسائل الأخرى ذات الصلة التي تستحق المزيد من الاستكشاف المتعمق دور البرلمانات في تعزيز حرية الدين أو المعتقد والتصدي لأشكال التعصب ضد الناس على أساس دينهم أو معتقدتهم.

وستستمر المحادثة في المؤتمر البرلماني بشأن الحوار بين الأديان (مراكش، حزيران/يونيو 2023)، الذي سيجمع القادة السياسيين والدينيين جنباً إلى جنب مع ممثلي المنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء متخصصين لاستكشاف سبل العمل المشترك لتعزيز سيادة القانون والسلام والاندماج في مجتمعاتنا.

وسيجمع الجزء الثاني من التقرير لاحقاً ما تم استخلاصه من المؤتمر البرلماني بشأن حوار الأديان مع رؤى من البرلمانيين الأفراد حول كيفية ارتباط عملهم بالدين والمعتقد.

ويرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالمزيد من المدخلات من البرلمانات الوطنية والأعضاء المنتسبين والمنظمات المراقبة الدائمة والأفراد والمنظمات المهتمين الآخرين. ندعوكم للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني التالي: postbox@ipu.org.



المراجع

دستور أفغانستان للعام 2004. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Afghanistan_2004?lang=en

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للعام 2020. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Algeria_2020?lang=en

دستور الأرجنتين للعام 1853 (منقح في العام 1983، معدل في العام 1994). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Argentina_1994?lang=en

مجلس النواب في الأرجنتين، 2022. "لجنة الشؤون الخارجية والدينية"، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.hcdn.gov.ar/comisiones/permanentes/creyculto/competencia/>

مجلس الشيوخ في الأرجنتين، 2022. "لجنة أحادية المجلس للشؤون الخارجية والدينية"، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.senado.gov.ar/parlamentario/comisiones/info/51>

الجمعية الوطنية، 2018. "تعليمات عامة صادرة عن المكتب - نصوص مرجعية - المادة 9"، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www2.assemblee-nationale.fr/decouvrir-l-assemblee/textes-de-reference/instruction-generale-du-bureau/titre-ier/article-9>

مكتب الإحصائيات الأسترالي، 2017. "التعداد السكاني للعام 2016: الدين"، بيان صحافي، 27 حزيران/يونيو 2017. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.abs.gov.au/AUSSTATS/abs@.nsf/mediareleasesbyReleaseDate/7E65A144540551D7CA258148000E2B85>

مكتب الإحصائيات الأسترالي، 2022. "التنوع الثقافي: التعداد السكاني للعام 2021"، 28 حزيران/يونيو 2022. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.abs.gov.au/statistics/people/people-and-communities/cultural-diversity-census/latest-release>

دستور بنغلادش للعام 1972 (منقح في العام 1986، معدل في العام 2014). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Bangladesh_2014?lang=en

برلمان بنغلادش، 2007. "النظام الداخلي لبرلمان جمهورية بنغلادش الشعبية"، 11 كانون الثاني/يناير 2007. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.parliament.gov.bd/index.php/en/parliamentary-business/procedure/rules-of-procedure-english>



القانون المدني بلجيكا، 2019، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.ejustice.just.fgov.be/cgi_loi/change_lg_2.pl?language=fr&nm=1804032150&la=F

دستور بوتان للعام 2008. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Bhutan_2008?lang=en

بوسك، م. وغانيون، أ.، محرران، 2017. مجلس العموم، الإجراءات والممارسات، النسخة الثالثة. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ourcommons.ca/procedure/procedure-and-practice-3/ch_10_1-e.html

دستور البوسنة والهرسك للعام 1995 (معدل في العام 2009). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Bosnia_Herzegovina_2009?lang=en

دستور كمبوديا للعام 1993 (معدل في العام 2008). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Cambodia_2008.pdf?lang=en

الحوار الكندي بين الأديان، 2021. "تجمع جميع الأطراف البرلمانية بين الأديان". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.interfaithconversation.ca/all-party-parliamentary-interfaith-caucus>
مبادرة الدعم الروحي للأعضاء البرلمانيين الكاثوليك، 2022. "لمحة عامة". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: [/http://www.campssi.org/about-us](http://www.campssi.org/about-us)

دستور جمهورية الصين الشعبية للعام 1982 (معدل في العام 2018). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/China_2018?lang=en

المسيحيون في البرلمان، 2022. "لمحة عامة". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.christiansinparliament.org.uk/about/>

الاتحاد السويسري، 2021. "171.10 القانون الاتحادي المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2002 للجمعية الاتحادية (قانون البرلمان)" - Fedlex - منصة نشر القانون الاتحادي. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2003/510/en>

الدستور (الموقع الإلكتروني)، 2022، "حرية المعتقد". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=en&key=freerel&status=in_force

دستور جمهورية مصر العربية للعام 2014 (معدل في العام 2019). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019?lang=en



الموسوعة البريطانية، 2013. "بانكاسيلا". الموسوعة البريطانية، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2013. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.britannica.com/topic/Pancasila>

الجمعية البرلمانية الأوروبية للأرثوذكسية، 1994. "القانون التأسيسي". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: [/https://eiao.org/statutory-texts](https://eiao.org/statutory-texts)

مكتب الشؤون الخارجية، والكومنولث، والتنمية، 2021. "الكرسي الرسولي: الإيمان والعلم: دعوة إلى الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف". خبر، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.gov.uk/government/news/holy-see-faith-and-science-an-appeal-for-cop26>

مكتب الشؤون الخارجية، والكومنولث، والتنمية، 2022. "المؤتمر الوزاري الدولي بشأن حرية الدين أو المعتقد". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.gov.uk/government/topical-events/international-ministerial-conference-on-freedom-of-religion-or-belief-london-2022>

فرنسيس وآخرون، 2021. "الإيمان والعلم: دعوة إلى الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف". 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.oikoumene.org/resources/documents/faith-and-science-an-appeal-for-cop26>

فرنسيس 2015. "لوداتو سي". الكرسي الرسولي، 24 أيار/مايو 2015. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.vatican.va/content/francesco/en/encyclicals/documents/papa-francesco_20150524_enciclica-laudato-si.html

فرنسيس، برثلماوس ي.، ويلبي، ج.، 2021. "الرسالة المشتركة لقداسة البابا فرنسيس، والبطريك المسكوني برثلماوس، وقداسة جاستن بورتال ويلي، رئيس أساقفة كانتبري لحماية الخلق"، 1 أيلول/سبتمبر 2021. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.vatican.va/content/francesco/en/messages/pont-messages/2021/documents/20210901-messaggio-protezionedelcreato.html>

دستور جورجيا للعام 1995 (معدل في العام 2018). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Georgia_2018?lang=en

دستور غانا للعام 1992 (معدل في العام 1996). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Ghana_1996?lang=en



المؤتمر العالمي للتسامح والسلام. 2022أ. "لمحة عامة عن المؤتمر العالمي للتسامح والسلام". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: [/https://gctpnews.org/why-gctp](https://gctpnews.org/why-gctp)

المؤتمر العالمي للتسامح والسلام. 2022ب. "برلمان من أجل التسامح والسلام". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://gctpnews.org/who-we-are/parliament-for-tolerance-and-peace/>

غريلو، ر. وشاه ب.، 2012. أسباب للحظر؟ الحركة المضادة للبرقع في غرب أوروبا. ورقة عمل *MMG 12-05*. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.mmg.mpg.de/59749/wp-12-05>

دستور غيانا للعام 1980 (معدل في العام 2016). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Guyana_2016?lang=en

مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا، 2015. "لمحة عن المجلس: العضوية". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.dpr.go.id/en/tentang/keanggotaan>

دستور المجر للعام 2011 (معدل في العام 2016). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Hungary_2016?lang=en

دستور الهند للعام 1949 (معدل في العام 2016). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/India_2016?lang=en

دستور إندونيسيا للعام 1945 (منقح في العام 1959، ومعدل في العام 2002). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Indonesia_2002?lang=en

مؤسسة الاقتصاد والسلام (2014). الأسئلة الرئيسية الخمسة التي تم الإجابة عليها بشأن الصلة بين السلام والدين. تقرير مؤسسة الاقتصاد والسلام رقم 29. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Peace-and-Religion-Report.pdf>

مؤسسة الاقتصاد والسلام (2022). مؤشر السلام العالمي للعام 2022. قياس السلام في عالم معقد. حزيران/يونيو 2022. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.visionofhumanity.org/peacefulness-declines-to-lowest-level-in-15-years>

الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010. تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية في البرلمان: لمحة عامة عالمية. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/representation-minorities-and-indigenous-peoples-in-parliament-global-overview>



الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022. التقرير البرلماني العالمي – المشاركة العامة في عمل البرلمان.

متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/global-parliamentary-report/global-parliamentary-report-2022-public-engagement-in-work-parliament>

الاتحاد البرلماني الدولي، 2021. "الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (الدورة الـ 26 لمؤتمر

الأطراف)"، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ipu.org/event/parliamentary-meeting-26th-United-Nations-climate-change-conference-cop26>

الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. "استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026". متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2022-01/strategy-2022-2026>

الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. ب. "بيانات المقارنة حول البرلمانات للاتحاد البرلماني الدولي". بارلاين Parline:

البيانات العالمية حول البرلمانات الوطنية. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

https://data.ipu.org/compare?field=chamber%3A%3Afield_is_reserved_seats&structure=any_lower_chamber

الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. ج. "باكستان". بارلاين Parline: البيانات العالمية حول البرلمانات الوطنية. متوفر

على الموقع الإلكتروني التالي: <https://data.ipu.org/content/pakistan>

الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. د. "الجمهورية الإسلامية الإيرانية". بارلاين Parline: البيانات العالمية حول البرلمانات

الوطنية. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://data.ipu.org/content/iran-islamic-republic>

الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. هـ. "جمهورية العراق". بارلاين Parline: البيانات العالمية حول البرلمانات الوطنية.

متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://data.ipu.org/content/iraq>

الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. و. "المملكة الأردنية الهاشمية". بارلاين Parline: البيانات العالمية حول البرلمانات

الوطنية. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://data.ipu.org/content/jordan?chamber_id=13434

الاتحاد البرلماني الدولي، 2022. ز. "البوسنة والهرسك". بارلاين Parline: البيانات العالمية حول البرلمانات الوطنية.

متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://data.ipu.org/content/bosnia-and-herzegovina?chamber_id=13347

دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية للعام 1979 (معدل في العام 1989). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989?lang=en



البرلمان الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مجلس الشورى)، 2014. "النظام الداخلي"، بوابة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للبيانات. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://irandataportal.syr.edu/the-parliament-majlis/the-rules-of-procedure-of-the-islamic-parliament-of-iran>

دستور كينيا للعام 2010. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Kenya_2010?lang=en

كلوسيك، ج. وبليدسو، س. 2022. التقرير الخاص: التوجهات العالمية والتحديات لحماية وتعزيز حرية الدين أو المعتقد. التقرير الخاص لمؤسسة الولايات المتحدة للسلام رقم 510. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.usip.org/publications/2022/06/global-trends-and-challenges-protecting-and-promoting-freedom-religion-or>

كرامير، س. 2021. "النتائج الرئيسية بشأن التشكيل الديني في الهند". مركز بيو للأبحاث، 21 أيلول/سبتمبر 2021. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2021/09/21/key-findings-about-the-religious-composition-of-india/>

قانون رقم 1192-2010 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2010، حظر النقاب على الوجه في الأماكن العامة (1). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000022911670/>

دستور الجمهورية اللبنانية للعام 1926 (معدل في العام 2004). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004?lang=en

المكتبة ودائرة الأبحاث لبرلمان إيرلندا، 2016. "الصلوات في الجلسات العامة، والدوائر الدينية الأخرى في البرلمانات". مذكرة المكتبة ودائرة الأبحاث. 10 أيار/مايو 2016. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://data.oireachtas.ie/ie/oireachtas/libraryResearch/2016/2016-05-10-l-rs-note-prayers-in-plenary-and-other-religious-services-in-parliaments_en.pdf

لوغرانتست، ج.، 2021. "تجمع جميع الأطراف لاستكشاف أين يلتقي الإيمان، والسياسات." صحافة وينيبغ الحرة، 29 حزيران/يونيو 2021. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.winnipegfreepress.com/arts-and-life/life/faith/2021/06/18/all-party-caucus-to-explore-where-faith-politics-meet>

ماجومدار، س. 2021. "41 بلداً تضع حظراً على المجموعات الخاصة بالدين؛ شهود يهوى، والبهائية من بين الأكثر استهدافاً." مركز بيو للأبحاث، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2021/11/15/41-countries-ban-religion-related-groups-jehovahs-witnesses-bahais-among-the-most-commonly-targeted/>



العمدة من أجل السلام، والديانات من أجل السلام، ومنظمة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، 2015. "عالم خال من السلاح النووي هو مصلحةنا المشتركة: المشرعون والقادة الدينيون يوحّدون قواهم للقضاء على الأسلحة النووية"، بيان صحافي وبيان مشترك، الديانات من أجل السلام، 6 آب/أغسطس 2015.

متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://rfp.org/sites/default/files/A%20Nuclear%20Weapon%20Free%20World.pdf>

مجموعة حقوق الأقلية الدولية، 2020. "الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين – رومانيا"، ايار/مايو 2020. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://minorityrights.org/country/romania/>

ميغديس، ك.، محرر، 2021. *تعايش المسيحيين والمسلمين في الشرق الأوسط*. أثينا: منشورات PEDIO S.A. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: [/https://eiao.org/coexistence-of-christians-and-muslims-in-the-middle-east](https://eiao.org/coexistence-of-christians-and-muslims-in-the-middle-east)

الهيئات التشريعية الوطنية/السلطات الوطنية، 1989. وثيقة التوافق الوطني – اتفاقية الطائف، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1989. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.presidency.gov.lb/Arabic/LebaneseSystem/Documents/TaefAgreementEn.pdf>

دستور نيكارغوا للعام 1987 (عدل في العام 2014). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Nicaragua_2014?lang=en

دستور باكستان للعام 1973 (نقح في العام 2002، وعدل في العام 2018). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Pakistan_2018?lang=en

قانون دولة فلسطين الأساسي للعام 2003 (عدل في العام 2005). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Palestine_2005?lang=en

برلمان أستراليا، 2022. "الأوامر الدائمة"، 2 آب/أغسطس 2022. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.aph.gov.au/About_Parliament/House_of_Representatives/Powers_practice_and_procedure/House_of_Representatives_Standing_Orders

برلمان أستراليا، 2022. "الأوامر الدائمة"، أيلول/سبتمبر 2022. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Chamber_documents/Senate_chamber_documents/standingorders/b00



برلمان غانا، 2000. "الأوامر الدائمة لبرلمان غانا"، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2000. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.youthvote.youthbridgefoundation.org/wp-content/uploads/2021/02/Standing-Orders-of-Parliament2000.pdf>

برلمان غيانا، 2007. "النظام الداخلي اليدوي، والممارسات، والاتفاقات المستخدمة من قبل البرلمانين في سير عمل الجمعية الوطنية". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://parliament.gov.gy/documents/documents-laid/3810-manual_of_rules_of_procedures_practices_and_conventions_used_by_parliamentarians_in_the_conduct_of_the_business_of_the_national_assembly..pdf

برلمان غيانا، 2018. "صلاة الجمعية الوطنية". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.parliament.gov.gy/parliamentcorner/detail/national-assemblies-prayer>

برلمان مونتينيغرو، 2017. "النظام الداخلي"، 20 أيلول/سبتمبر 2017. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.skupstina.me/en/rules-of-procedure>

مركز بيو للأبحاث، 2009. "القيود العالمية المفروضة على الدين"، 17 كانون الأول/ديسمبر 2009. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.pewresearch.org/religion/2009/12/17/global-restrictions-on-religion>

مركز بيو للأبحاث، 2017. "العديد من البلدان تشجع على ديانات محددة، رسمياً أو غير رسمياً"، مشروع بشأن الدين والحياة العامة التابع لمركز بيو للأبحاث. 3 تشرين الأول/أكتوبر 2017. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.pewresearch.org/religion/2017/10/03/many-countries-favor-specific-religions-officially-or-unofficially>

دستور بولندا للعام 1997 (عدل في العام 2009). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.constituteproject.org/constitution/Poland_2009?lang=en

أمين المظالم في جورجيا، 2022أ. الموقع الإلكتروني الرسمي. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ombudsman.ge/eng>

أمين المظالم في جورجيا، 2022ب. "مركز التسامح". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ombudsman.ge/eng/tolerantobis-tsentri>

دائرة مكتب الرئيس لدائرة إدارة الخدمات والحوكمة الرشيدة، 2020.، 1 كانون الثاني/يناير 2020. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.utumishi.go.tz/documents/guidelines>



راموس-هورتا، ج.، 2022. "تيمور-ليشتي تعتمد وثيقة بشأن الأخوة الإنسانية." متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://ramoshorta.com/timor-leste-adopts-document-on-human-fraternity/>

مجلس النواب في رومانيا، 2022. "اللجان البرلمانية لمجلس النواب: لجنة شؤون حقوق الإنسان، والطوائف، والأقليات

المحلية." متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.cdep.ro/pls/parlam/structura2015.co?leg=2020&idl=2&idc=5>

المعهد الوطني الروماني للإحصائيات، 2022. "البيانات المؤقتة للسكان وتعداد السكان للعام 2021." متوفر على

الموقع الإلكتروني التالي: [https://www.recensamantromania.ro/wp-content/uploads/2022/12/Date-](https://www.recensamantromania.ro/wp-content/uploads/2022/12/Date-provizorii-RPL_cu-anexe_30122022.pdf)

[provizorii-RPL_cu-anexe_30122022.pdf](https://www.recensamantromania.ro/wp-content/uploads/2022/12/Date-provizorii-RPL_cu-anexe_30122022.pdf)

المجموعة العالمية الروسية-الإسلامية للرؤية الاستراتيجية، 2019. 8 أيار/مايو 2019. متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: [/https://russia-islworld.ru/en/o-gruppe/osnovateli-gruppy/evgeny-maksimovich-primakov](https://russia-islworld.ru/en/o-gruppe/osnovateli-gruppy/evgeny-maksimovich-primakov)

دستور روسيا الاتحادية للعام 1993 (عدل في العام 2020). ترد التعديلات في اللغة الروسية، لكنها لم تُحدث بعد

على الموقع الإلكتروني للدستور. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://konstitutsiia.ru/67-1>

المفهوم الاستراتيجي لإزالة الأسلحة وانتشارها، 2022. "عقد دورة استثنائية للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة

حول نزع السلاح." متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: [https://scrapweapons.com/convenering-a-unga-fourth-](https://scrapweapons.com/convenering-a-unga-fourth-special-session-on-disarmament/)

[special-session-on-disarmament/](https://scrapweapons.com/convenering-a-unga-fourth-special-session-on-disarmament/)

شاهيد، أ. 2020. تقرير المقرر الخاص بشأن الحرية أو المعتقد (تركيز: العلاقات بين الدين والدولة، وأثرها على حرية

الدين أو المعتقد). A/HRC/37/49، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة. متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: [https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-state-religion-relationships-and-their-](https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-state-religion-relationships-and-their-impact-freedom-religion-or-belief)

[impact-freedom-religion-or-belief](https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-state-religion-relationships-and-their-impact-freedom-religion-or-belief)

دستور سيراليون للعام 1991 (عدل في العام 1996، ونقح في العام 2013). متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.constituteproject.org/constitution/Sierra_Leone_2013?lang=en

دستور تيمور-ليشتي للعام 2002. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: [https://www.constituteproject.org/](https://www.constituteproject.org/constitution/East_Timor_2002?lang=en)

[constitution/East_Timor_2002?lang=en](https://www.constituteproject.org/constitution/East_Timor_2002?lang=en)

توراي، "المجتمع المدني وبناء السلام: دور المجلس المشترك بين الأديان في سيراليون". إن لورد د.، محرر، 2000. دفع

الضمن: عملية السلام في سيراليون. سلسلة اتفاقات رقم 9. لندن: موارد التوفيق. الصفحات 50-54. متوفر على



الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.c-r.org/accord/sierra-leone/civil-society-and-peacebuilding-role-inter-religious-council-sierra-leone>

أدين، ز. 2020. ورقة وقائع: القيود على طقوس الذبح في أوروبا. لجنة الولايات المتحدة بشأن الحرية الدينية الدولية.

متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.uscirf.gov/publication/factsheet-ritual-slaughter-restrictions-europe>

برلمان المملكة المتحدة، 2022أ. "كيف يتم تعيين الأعضاء". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.parliament.uk/business/lords/whos-in-the-house-of-lords/members-and-their-roles/how-members-are-appointed/>

برلمان المملكة المتحدة، 2022ب. "المجموعات البرلمانية لجميع الأحزاب". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.parliament.uk/about/mps-and-lords/members/apg/>

برلمان المملكة المتحدة، 2022ج. "لجنة مشتركة بشأن حقوق الإنسان - الدور". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://committees.parliament.uk/committee/93/human-rights-joint-committee/role>

برلمان المملكة المتحدة، 2022د. "اللجنة الكنسية - الدور". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://committees.parliament.uk/committee/174/ecclesiastical-committee-joint-committee/role/>

برلمان المملكة المتحدة، 2022هـ. "تأسيس رؤساء البرلمانات". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.parliament.uk/business/commons/the-speaker/supporting-the-speaker/speakers-chaplain/>

برلمان المملكة المتحدة، 2023. "APPGs - سجلات منشورة في العام 2023". متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.parliament.uk/mps-lords-and-offices/standards-and-financial-interests/parliamentary-commissioner-for-standards/registers-of-interests/register-of-all-party-party-parliamentary-groups/registers-published-in-2023>

الأمم المتحدة، 2022. "أسبوع الموامة بين الأديان العالمي". متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.un.org/en/observances/interfaith-harmony-week>

مكتب شؤون الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، (لا يرد تاريخ). "نزع السلاح في جنيف". متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.un.org/disarmament/disarmament-in-geneva/>



وزارة الخارجية الأمريكية، 2022أ. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: بنغلاديش. متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/bangladesh/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ب. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: بيلاروسيا. متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/belarus/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ج. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: البوسنة والهرسك. متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/bosnia-and-herzegovina/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022د. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: كمبوديا. متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/cambodia/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022هـ. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: قبرص. متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/cyprus/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022و. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: جمهورية مصر العربية. متوفر على

الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/egypt/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ز. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: جورجيا. متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/georgia/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ح. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: غانا. متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/ghana/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ط. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: الهند. متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/india/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ي. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: إندونيسيا. متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/indonesia/>



وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ك. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: الجمهورية الإسلامية الإيرانية. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/iran/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ل. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: جمهورية العراق. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/iraq/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022م. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: إيرلندا. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/ireland/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ن. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: المملكة الأردنية الهاشمية. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/jordan/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022س. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: الجمهورية اللبنانية. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/lebanon/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ع. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: موريشيوس. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/mauritius/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ف. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: باكستان. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/pakistan/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ص. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: رومانيا. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/romania/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ق. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: روسيا. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/russia/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ر. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: سيشيل. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/seychelles/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ش. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: سيراليون. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/sierra-leone/>



وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ث. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: سريلانكا. متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/sri-lanka/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022خ. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: تايلاند. متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/Thailand/>

وزارة الخارجية الأمريكية، 2022ذ. تقرير عن الحرية الدينية الدولية للعام 2021: تيمور-ليشتي. متوفر على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/timor-leste/>

وير، أ. 2019. دليل للعمل – نزع السلاح النووي للقادة الدينيين والطوائف. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.rfp.org/resources/guide-to-action-nuclear-disarmament-for-religious-leaders-and-communities/>



المنهجية ومصادر البيانات

يستخدم التقرير مجموعة من مصادر البيانات:

المقابلات: على مدار العام 2022، تم إجراء ما مجموعه 48 مقابلة مع 55 برلمانياً، وموظفاً في البرلمان وموظفي الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وخبراء متخصصين. أجريت المقابلات بطريقة هجينة. أجريت المقابلات الشخصية خلال جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة (نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية) في شباط/فبراير 2022، والجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي (بالي، إندونيسيا) في آذار/مارس 2022، والجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (كيغالي، رواندا) في تشرين الأول/أكتوبر 2022. أجريت المقابلات عن بعد عبر الإنترنت في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2022. وتم تقديم ثلاثة ردود خطية على المقابلات. من الذين تمت مقابلتهم، شكلت نسبة 22٪ من الشباب.

الدراسة الاستقصائية: تم إصدار دراسة استقصائية إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات المراقبة الدائمة في آذار/مارس 2022. ووردت ردود من 53 برلماناً، ومنظمة مراقبة دائمة.

مدخلات خطية: لتكملة المنشورات المتاحة حول المشاركة البرلمانية في الدين والمعتقد، استند التقرير أيضاً إلى المدخلات البرلمانية ذات الصلة، مثل تلك المسجلة في المحاضر الموجزة التفصيلية من المناقشة العامة للجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ في العام 2017 بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق، وعلى محضر المؤتمر الدولي الذي نظمته الجمعية البرلمانية الأرثوذكسية في العام 2018 بالشراكة مع مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية وبالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي حول الوحدة في التنوع والحريات الأساسية للمسيحيين والمسلمين في الشرق الأوسط: مؤتمر للحوار البرلماني. كما تم تقديم المزيد من المدخلات من خلال مساهمات المشاركين في ورشة العمل التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد في العام 2021 حول الممارسات البرلمانية الجيدة لتعزيز الحوار بين الأديان، والتقرير البرلماني العالمي للعام 2022، ومنصة البيانات المفتوحة للاتحاد البرلماني الدولي، بارلاين Parline.

التشاور والاستعراض

المشاورات: عُقدت مشاورتان داخليتان مع أعضاء الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. عُقدت المشاورة الأولى في شباط/فبراير 2022 لدعوة التعليقات على تصميم البحوث. عُقدت المشاورة الثانية في حزيران/يونيو 2022 للحصول



على مدخلات حول نتائج البحث الرئيسية وتحسين تصميم التقرير النهائي. عُقدت مشاورتان خارجيتان في أيار/مايو 2022 مع الباحثين والممارسين النشطين في مجال الحوار بين الأديان والمسائل التي تؤثر على الدين والمعتقد. وقد عملت هذه المشاورات على توفير مدخلات في المنهجية والعملية التي يستند إليها التقرير.

عملية الاستعراض: خضعت الوثيقة لعملية مراجعة داخلية بالإضافة إلى مراجعة خارجية من قبل خبراء متخصصين.



الشكر والتقدير

هذا التقرير البرلماني حول الدين والمعتقد (الجزء الأول) هو أحد إصدارات الاتحاد البرلماني الدولي.

وتم إجراء البحث من قبل الأفراد والبرلمانات والمنظمات الذين ساهموا بأفكارهم وخبراتهم وآرائهم. دعمت عملية التشاور مع المنظمات الدينية والحكومية وغير الحكومية الدولية طوال العامين 2021 و2022 الاتحاد البرلماني الدولي في التعرف على الطرق المختلفة التي ينعكس بها الدين والمعتقد في البرلمانات الوطنية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا لمنظمة الأديان من أجل السلام، وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، ومجلس الكنائس العالمي، ومنظمة فرسان مالطا، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

وقادت إدارة المشروع أندا فيليب، مديرة الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، بالتعاون مع مختار عمر، كبير مستشاري الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

وقادت الدكتورة سارة ماركيفيتش البحث من أجل التقرير. صممت دراسة استقصائية للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات المراقبة وأجرت مقابلات مع البرلمانيين والموظفين في البرلمان وموظفي الاتحاد وخبراء متخصصين. تم دعمها في هذا العمل من قبل حفصة كوسكوس وألفونسو كارفاخال زوليتا. قدم آندي ريتشاردسون الخبرة في البحث والممارسات الجيدة والمنهجية. دعم ألكسندر لوي وحفصة كوسكوس في تصميم الدراسة الاستقصائية وتنفيذها.

وقمت كتابة التقرير من قبل الدكتورة سارة ماركيفيتش، بدعم من أنيس بوشيه.

ونحن مدينون للدكتور أندرياس فيلدتكيلر، أستاذ الدراسات الدينية وعلم اللاهوت بين الثقافات في جامعة هومبولت في برلين [ألمانيا]، والدكتور ألفونسو سانتياغو، مدير كلية السياسة والحكومة والعلاقات الدولية في جامعة أوسترال، [الأرجنتين] ولكاترين ثين، منسقة سياسات بناء السلام والحرية الدينية في تيرفند [المملكة المتحدة]، على مشورتهم السخية وتوجيههم طوال فترة إعداد هذا التقرير. كما استفاد التقرير من المدخلات التي وردت من سام سويني، ودومينيكا هادريسيويتز، وبريجيت برينر، وربما العزاوي، وفارتيكا نيراج، وجوش كاس، ومنى هاين، والدكتور يوهانس إيكشتاين، وجوردان كاينز، وجوشوا ليفكويتز، ونورا منذر، وأجنيس بوشي.

ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن امتنانه لجميع البرلمانات والبرلمانيين الأفراد والموظفين في البرلمان والخبراء المتخصصين الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية والمقابلات والمشاورات الأخرى.



المشاركة في جمع البيانات لهذا التقرير

الدراسة الاستقصائية	المقابلات	البلد
	X	أفغانستان
X		جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
X	X	الأرجنتين
	X	أستراليا
X	X	النمسا
	X	مملكة البحرين
X	X	بنغلاديش
X		بيلاروسيا
X		بلجيكا
	X	بنين
X		كمبوديا
	X	الكاميرون
X	X	كندا
X		كابو فيردي
	X	تشاد
X		تشيلي
	X	كولومبيا
X		قبرص
X		جمهورية التشيك
X		الدنمارك
	X	جمهورية مصر العربية
X		إستونيا



الدراسة الاستقصائية	المقابلات	البلد
X		أثيوبيا
	X	فرنسا
X		غامبيا
	X	جورجيا
X		ألمانيا
X	X	غانا
X		اليونان
	X	غيانا
X		المجر
X		الهند
	X	إندونيسيا
	X	إيرلندا
	X	إسرائيل
X		اليابان
X		المملكة الأردنية الهاشمية
X	X	كينيا
X		دولة الكويت
X		لاتفيا
X		الجمهورية اللبنانية
X		ليتوانيا
X		لوكسمبورغ
X	X	ماليزيا



الدراسة الاستقصائية	المقابلات	البلد
	X	مالطا
	X	المكسيك
X		مونتينيغرو
	X	المملكة المغربية
X		موزمبيق
X		نيبال
	X	نيوزيلندا
X		نيكاراغوا
X		مقدونيا الشمالية
X		باكستان
X		باراغواي
X		بولندا
	X	البرتغال
X		جمهورية كوريا
X		جمهورية مولدوفا
X	X	رومانيا
X	X	روسيا الاتحادية
X		رواندا
	X	المملكة العربية السعودية
X		سيشيل
	X	سيراليون



الدراسة الاستقصائية	المقابلات	البلد
X		سلوفانيا
X		إسبانيا
	X	سيريلانكا
X		سورينام
X		السويد
X	X	سويسرا
X	X	تاييلاند
	X	تيمور-ليشتي
X		ترينداد وتوباغو
	X	تركيا
	X	أوكرانيا
	X	دولة الإمارات العربية المتحدة
X	X	المملكة المتحدة
X		جمهورية تنزانيا المتحدة
	X	فيتنام
	X	زيمبابوي
مراقب دائم		
	X	الجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكسية





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الهاتف: +41 22 919 41 50

الفاكس: +41 22 919 41 60

البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org

شومان دو بومييه 5

صندوق البريد 330

1218 لو جراند-ساكونيكس

جنيف- سويسرا

www.ipu.org





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Parliamentary report on religion and belief

Working towards more
peaceful and inclusive societies



© Inter-Parliamentary Union, 2023

For personal and non-commercial use, all or parts of this publication may be reproduced on condition that copyright and source indications are also copied and no modifications are made. Please inform the Inter-Parliamentary Union on the usage of the publication content.

ISBN 978-92-9142-886-1

Cover picture: Religious leaders were invited to the New Zealand Parliament after the Christchurch mosque attacks in 2019. The interfaith group includes representatives of the Islamic, Jewish, Buddhist, Sikh, Hindu, Ratana, Catholic, Anglican and Presbyterian faiths and churches. © VNP/Daniela Maoate-Cox

Design and layout by Philippe Boisson, Graphisme

Contents

Foreword by the Secretary General	2
Introduction	3
Executive summary	6
1. Religion, belief and the legislative system	9
1.1. Religious influence and religious heritage	9
1.2. Legislation regulating religious practice	12
1.3. Different laws for different communities	13
2. Parliamentary committees	14
3. Representation: Reserved seats	17
4. Consultation	19
4.1. Committee meetings	19
4.2. Inviting religious groups to parliament	19
4.3. Public participation	21
5. Parliamentary activities	22
5.1. Non-partisan common interest groups	22
5.2. Annual debate on freedom of religion or belief	23
5.3. Religious celebrations	24
5.4. Ad hoc symbolic events	24
6. Parliamentary attitudes towards religion and belief	25
6.1. Prayers before parliamentary sittings	25
6.2. Dress codes	27
6.3. Commemoration of religious events and religious heritage by parliament	29
6.4. Oaths and affirmations of office	30
7. Regional and international parliamentary engagement	31
7.1. Inter-parliamentary dialogue and networking	31
7.2. Extra-parliamentary dialogue and networking	33
Outlook	35
References	36
Methodology and data sources	45
Acknowledgements	46
Participation in the data collection for this report	47

Foreword by the Secretary General

Religion and belief play a significant role in our States and societies. Over 100 States refer to God in their constitutional or similar instruments, and religion and belief are often present in different branches of government or are interwoven into a State's self-understanding. The right to freedom of religion or belief is enshrined in the 1948 Universal Declaration of Human Rights.

Parliamentarians have an important role to play in meaningfully engaging with the values and worldviews of their constituents, many of which are influenced by religion or belief. Parliaments must ensure that human rights are upheld, without distinction of any kind. Many religions or beliefs have positions on areas of parliamentary concern, such as marriage and divorce, reproductive rights and freedom of expression, to name a few. In our increasingly globalized world, societies are also becoming more diverse, which has an impact on social cohesion and the values and needs of citizens.

The IPU is committed to working towards more peaceful and inclusive societies and to including religion and belief in this conversation. At the 127th IPU Assembly in Quebec City in 2012, parliaments addressed issues of citizenship, identity and linguistic and cultural diversity in a globalized world. They recognized the importance of balancing respect for diversity with social inclusiveness and cohesion as a means of building trust and as a precondition for progress and prosperity. At the 137th IPU Assembly in St. Petersburg in 2017, IPU Member Parliaments recognized that dialogue with faiths, cultures and ethnicities is essential to peace and cultural pluralism. At our recent 146th IPU Assembly in Manama, parliaments acknowledged that people, on the basis of their religion or belief, can become targets of different types of intolerance, while they can also be important agents in encouraging collaborative networks promoting dialogue and joint projects in service to the community.

At the IPU, we believe in the central role of parliaments in guaranteeing the rule of law and justice and also in contributing to more inclusive societies. Our strategy encourages parliaments to view themselves as part of broader ecosystems with which they must engage for the promotion of peace, democracy and sustainable development for all.

The present report explores the institutional engagement of parliaments with different aspects of religion and belief. It reviews and assesses parliamentary mechanisms and activities and also highlights how parliaments promote inclusion and engage with religion and belief in a way that reflects different needs, values and parliamentary cultures.

It is a pleasure to introduce this unique report, which invites readers to a meaningful dialogue about religion and belief in the work of national parliaments



Martin Chungong
Secretary General
Inter-Parliamentary Union



Symbols of Christianity, Buddhism, Islam and Judaism: Bible, crucifix, Kippah, Allah monogram and mala © Fred de Noyelle/ Godong/Leemage via AFP

Introduction

This *Parliamentary Report on Religion and Belief* is part of a broader engagement of the Inter-Parliamentary Union (IPU), the world organization of national parliaments, to promote inclusive and peaceful societies where the rights of all, regardless of religion or belief, are guaranteed and protected.

Parliaments are the guardians of the rule of law, human rights and justice in societies, through their key functions of law-making, oversight, budgeting and representation. Religion and belief constitute an important dimension of the identity, values and decision-making processes of individuals and communities.

An oft-cited study conducted by Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life in 2012 revealed that 84% of people worldwide are religiously affiliated and that this number is increasing. In many societies, religion and belief are not merely matters for personal reflection but are interwoven into the social fabric. Religious organizations have long been important providers of social welfare, education, humanitarian assistance, social justice, and spiritual and moral guidance. Some religions or beliefs also desire to shape their societies, as reflected in the agendas of certain politicians, political parties and governance structures. Religious stakeholders can wield an influence comparable to political actors.

The relevance of religion and belief for parliamentary work was recognized at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg in 2017, which valued the contribution of interfaith dialogue for promoting cultural pluralism and recognized that, as representatives of the people, the world's parliaments were committed to strengthening normative processes and legal frameworks aimed at enhancing intercultural and interfaith dialogue. At the 146th IPU Assembly in Manama in 2023, parliaments acknowledged the importance of dialogue, education and awareness-raising as tools for countering different forms of intolerance and fostering inclusion and peaceful coexistence.

Objectives

The report follows a number of aims. It is intended firstly as a tool to facilitate mutual learning. It provides insights into how different parliaments protect and represent religions and beliefs within society through legislation and activities. It also outlines parliamentary engagement with religions and beliefs to promote inclusion, peaceful coexistence and dialogue. The report endeavours to highlight the breadth of parliamentary cultures worldwide and to create awareness of the different facets of religion and belief in many societies and parliaments.

The report is also an invitation to parliaments to scrutinize their own legislation and to bring it in line with international human rights frameworks, as well as to review their own practices to ensure that they are informed by up-to-date demographic data and fulfil their intended mandate. Being informed by different practices of other parliaments could be a valuable tool in this process.

Lastly, the report is an invitation to inter-parliamentary and interfaith dialogue, particularly for promoting and protecting the rule of law and peace and inclusion. Sharing different practices and experiences to better guarantee human rights and fundamental freedoms, or to promote peace, inclusion and the rule of law, is a valuable area of focus for dialogue.

The two parts of the *Parliamentary Report on Religion and Belief*

The report is divided into two parts. Part 1 showcases examples of ways that religion and belief are institutionally present in the life and work of parliaments, such as through:

- Highlighting the relationship of religion or belief to the identity of the State, as outlined in the constitution or basic law, which can be reflected in areas such as legislation, budgetary allocation, selection criteria for certain offices or the allocation of reserved seats.
- Parliamentary committees which consider issues relating to religion and belief, including draft legislation, budgetary allocation and oversight of government.
- Consultation mechanisms to advise parliaments on the conduct of their daily work.
- Parliamentary traditions reflecting the religious identity, values or heritage of broader society, such as through prayers, faith-based oaths of office and dress codes.
- Voluntary cross-party common interest groups which allow parliamentarians to engage with political issues that intersect with religious issues.

- Parliamentary participation in or acknowledgement of faith-based events to promote diversity and inclusion, such as religious celebrations, prayer breakfasts, fellowship networks, days/weeks/months dedicated to different languages, cultures and faiths, and commemorations in relation to crimes targeting religious or belief communities.
- Dialogue with representatives of religions or beliefs around common issues or between parliamentary and non-parliamentary actors around issues with a religious or belief dimension.

Part 2 will consider the individual experiences of parliamentarians engaging with religion and belief in their work with constituents and within parliament.

Sources

The report draws on two key sources: firstly, a survey which was shared with IPU Member Parliaments and Permanent Observer organizations in March 2022 which elicited responses from 53 parliaments and 1 permanent observer organization.¹ Secondly, key informant interviews which were conducted with 55 parliamentarians, parliamentary staff and experts throughout 2022. This report is intended to be a living document that will continue to grow as more parliaments share experiences.

The report also draws on input from the General Debate of the 137th IPU Assembly in St. Petersburg, the workshop on *Good parliamentary practices to promote interfaith dialogue* at the 143rd IPU Assembly in Madrid in 2021, the Global Parliamentary Report 2022, and the IPU's open-data platform (Parline), as well as other open-access literature.

In order to remain consistent in its use of sources, the report uses English language translations of national constitutions and basic laws as found on the Constitute website (constituteproject.org), a platform developed by the Comparative Constitutions Project at the University of Texas in Austin and the University of Chicago, which contains in-force constitutions and basic laws from 193 States. The report uses demographic data found in the annual International Religious Freedom Reports of the US Department of State (US DoS). This report makes use of the 2021 US DoS reports, which were released in June 2022.² The US DoS reports draw on national census data in their demographic estimates where available and are a helpful alternative to solely relying on national sources, which would reduce the reliability of the information across the board.

¹ A list of IPU Member Parliaments can be found at: <https://www.ipu.org/about-ipu/members>.

² This report also uses the terms given by the US Department of State (US DoS) to describe religious traditions.

Limitations of this report

Some areas fall outside the scope of the present report.

Firstly, the report acknowledges that the existence of legislation or activities ostensibly protecting freedom of religion or belief, guaranteeing minority rights and representation, and promoting cultures of peace and inclusion, is not a statement about whether these provisions are being implemented freely or fully. Further, parliamentary practices, such as allocated seats for minorities and quotas, are not always used to uphold the rights of these groups, nor do they always reflect the demographic reality of society.

Secondly, the report focuses mainly on the rights and visibility of religious communities and their members and less on those of people who have no religious affiliation. It is often challenging to define and collect reliable data on those professing no religious affiliation, whose rights are curtailed in a number of societies. At the same time, non-affiliation is on the rise in a number of States: census data from Australia and

the United Kingdom published in 2022 revealed for the first time that the number of people professing a religious affiliation dropped below 50% of the population, while the number of those professing no religious affiliation continues to rise.

Thirdly, religion and belief is also an intersectional issue, closely related to other issues such as gender, youth, citizenship, human rights and minority rights. The IPU supports an inclusive approach, encouraging parliaments to consider issues of religion and belief within the broader context of upholding the rights and freedoms of all groups.

Issues of religion and belief often include an associated value system. At times, values of religion and belief can stand in tension with other rights. Part 2 of this report will consider some of these issues in more detail.

Despite these limitations, the report hopes to be a valuable resource for the global parliamentary community and serve as a stepping stone for dialogue and the exploration of related issues.



Executive summary

The *Parliamentary Report on Religion and Belief* examines how parliaments and parliamentarians engage with issues of religion and belief in their work to build peaceful and inclusive societies. It recognizes that religion and belief constitute an important dimension of the identity, values and decision-making processes of individuals and communities. They can influence how people participate in society, how they exercise their civic and political rights, and how they view their allegiance to the State. Religion and belief are also reflected in political and other governance structures.

Part 1 of the report focuses on different ways in which religion and belief are institutionally integrated into parliamentary activities. Part 2 will engage with the experiences of parliamentarians in approaching issues in which parliamentary work and religion and belief intersect.

The IPU promotes political dialogue for the promotion of peace and cooperation among peoples and for the solid establishment of representative institutions. As the global organization of national parliaments, its work is guided by the Charter of the United Nations and the Universal Declaration of Human Rights. It seeks to better understand the broader systems in which parliaments are embedded. The information and findings in this report therefore aim to contribute to the broader learning of the parliamentary community about the diversity of parliamentary cultures and the unique context of each society, determined by its history, parliamentary system and own blend of religions, beliefs and traditions. It also seeks to identify where religion and belief can promote or hinder the work of parliaments in upholding the rule of law, citizenship, human rights and justice in our societies.

His All Holiness Ecumenical Patriarch Bartholomew I of Constantinople, on his first visit to Lithuania, delivers a speech at a conference in the Seimas of the Republic of Lithuania. From left to right: Ingrida Šimonytė, Prime Minister of the Republic of Lithuania; Viktorija Čmilytė-Nielsen, Speaker of the Seimas of the Republic of Lithuania; His All Holiness Ecumenical Patriarch Bartholomew I of Constantinople; and the Archbishop Metropolitan of Vilnius Gintaras Grušas. 22 March 2023.
© Džoja Gunda Barysaitė, Office of the Seimas

Religion, belief and the legislative system

An important function of parliament is to draft legislation. This has to be consistent with the State's constitution or basic law. In these texts, we variously find articles that designate an official religion or belief, that have provisions for religious rulings in certain areas of law, whose values or principles are religiously influenced, as well as different understandings of secularism and how it relates to religion or belief. A number of constitutions or basic laws contain a reference to religion or belief in the preamble, which creates a link to heritage, origins and recent history.

The majority of constitutions or basic laws also contain statements on how the State approaches religious freedom. Guided by these statements, parliaments are tasked with ironing out the details of how religions or beliefs present within the State are integrated into or protected by the legislative framework of the State, which may be secular and/or influenced by religion or belief.

States vary with regard to how the legislative systems engage with religion and belief. Some States have one set of laws which apply to all members of society, regardless of religion or belief. Others allow for different religions or beliefs to exercise their own laws in certain areas. Exceptions are often made in areas of personal or family law, including marriage, divorce, adoption, inheritance and succession. Still others are guided by the laws of one tradition, within the boundaries of which different religions or beliefs can practise.

Parliamentary committees

Many parliaments have committees in one or both chambers dealing with issues relating to religion and belief. The mandate of these committees is not standardized across parliaments. They can be variously responsible for oversight, legislation and/or consultation on issues relating to the expression of religion and belief, human rights, the rights of religious minorities, compliance with international laws, drafting or reviewing legislation and its implementation, and scrutinizing the behaviour of government. Some parliaments have entire committees dedicated to religion and belief. Others distribute issues impacting religion and belief to committees with overlapping mandates. Work relating to religion and belief can be found in committees dealing with issues such as youth, sports and culture, human rights, justice and governance.

Representing diversity of religion and belief

Parliaments have different tools for promoting the political representation of persons from different religions and beliefs. Some parliaments have reserved seats for certain groups – sometimes including religious or ethno-religious groups – in one or both chambers. The number of reserved seats is often based on early census data. Other parliaments have no regulation here, understanding that the composition of parliament, through directly elected members, will organically reflect the changing face of society.

Consultation mechanisms

A number of parliaments have mechanisms in place that facilitate consultation with stakeholders with expertise and from a spectrum of interest groups in society, including representatives of religions and beliefs. Key ways of consulting with external voices are through inviting experts to committee meetings, inviting representatives of religions or beliefs to parliament, holding public hearings, and inviting written submissions.

When the public is invited to participate in parliamentary processes, religious actors and representatives of beliefs and faith-based organizations can participate in their capacity as members of the public as well as community leaders who influence public opinion.

Parliamentary activities

Parliaments have additional, non-institutional activities centred around religion or belief. Some parliaments have cross-party groups around faith-based issues. These are not parliamentary bodies but rather dialogue mechanisms created by parliamentarians which bring together members across party lines to engage in issues of common interest or concern. Cross-party cooperation can also extend to prayer groups, fellowships or prayer breakfasts, which can be confessional, ecumenical or interfaith in outlook.

Some parliaments participate in religious celebrations by sharing messages of peace and goodwill or by individual members of parliament attending services during religious holidays. Other parliaments respond ad hoc to events that impact society, such as by showing solidarity after acts of violence or discrimination towards a religious or belief community.

Parliamentary attitudes towards religion and belief

Parliaments stand at the nexus between the tradition that the country is steeped in and upon which its institutions were established, and the values of its contemporary citizens. This is often visible in how religion or belief is expressed in parliament.

A number of parliaments begin each session of either one or both chambers with a prayer. For many of these, the prayer has been adapted over the years, having its text altered, being read in different languages or accompanied by a period of silent reflection for those who do not wish to participate. In some instances, there are specific religious clergy assigned to parliament to cater for the spiritual needs of members and to exercise religious functions.

Parliamentary dress codes can evoke debates around religious freedom where provisions exist on certain items of clothing or the wearing of conspicuous religious symbols.

During major religious celebrations or religiously significant events, parliament may choose to adapt its working mode to allow members to participate in observances such as breaking fast or celebrating a religious holiday that does not have public holiday status in the country.

Oaths of office are part of the swearing-in of parliamentarians, required before they are permitted to assume parliamentary duties. A number of oaths are sworn in the name of God. Parliaments have several ways of catering for members of parliament who belong to different religions or who profess no belief. Some parliaments offer the possibility of swearing an affirmation, from which religious references are omitted, instead of an oath. Others offer different religious texts which can be sworn upon.

Regional and international parliamentary engagement

There are a number of inter-parliamentary organizations which work to promote common interests and support parliamentary work. These organizations appeal to shared values of different parliaments, for example by drawing on a common religious heritage and cooperating to preserve it, or bringing parliaments of different religious or belief traditions together on the basis of promoting peace.

Parliaments and parliamentary organizations also engage in dialogue with extra-parliamentary actors. There are instances of parliamentary cooperation with religious actors in the spirit of partnership for common ends, such as on climate change or nuclear non-proliferation.

What next?

It is hoped that this report can open an avenue for experience-based inter- and intra-parliamentary dialogue around the engagement of parliaments with religion and belief to promote more peaceful, just and inclusive societies.

The report is a living document to be enriched as new information is received. As such, we invite parliaments to share further examples of how they engage with religion and belief by contacting us at: postbox@ipu.org.

1. Religion, belief and the legislative system³

1.1. Religious influence and religious heritage

The variety of religions and beliefs worldwide, combined with the uniqueness of parliamentary structures, means that speaking about parliamentary engagement with religion and belief is highly subjective. Constitutions or basic laws often make statements about religion or belief – its exercise or its role within the State – and subsequent legislation must be consistent with these. As parliaments in most cases also decide on amendments to the constitution or basic law, the role of religion in the constitution basic law is therefore also an expression of how parliament understands the State.

According to a 2017 study from the Pew Research Center, of 199 countries analysed, 43 have an official state religion and a further 40 have a preferred religion, while 106 have no official/preferred religion and 10 are actively hostile to religious institutions.⁴

In order to elicit further information about the attitude of the State towards religion and belief and whether it is reflected in its legislature, the IPU asked parliaments whether their legislative system was influenced by the laws or values of religions or beliefs.

In a number of parliaments of Muslim-majority States there exists a connection between Islam being the state religion and a religious legal apparatus, which is often a source of legislation. Islamic traditions have religious laws, called the Sharia, two principal sources of which are the Qur'an and the sayings and practices of the prophet Mohammed, the Sunna. This Sharia is often mentioned in the constitution or basic law:⁵

- Article 227 of the Constitution of Pakistan states, "All existing laws shall be brought in conformity with the Injunctions of Islam as laid down in the Holy Quran and Sunnah, in this part referred to as the Injunctions of Islam, and no law shall be enacted which is repugnant to such Injunctions." A qualification is subsequently added: "In the application of this clause to the personal law of any Muslim sect, the expression 'Quran and Sunnah' shall mean the Quran and Sunnah as interpreted by the sect."⁶

- In Palestine, Article 4.1 of the Basic Law states: "Islam is the official religion in Palestine. Respect for the sanctity of all other divine religions shall be maintained" and Article 4.2 states: "The principles of Islamic Shari'a shall be a principal source of legislation."⁷

In Egypt, there is the unique case of the existence of Al-Azhar, the traditional seat of learning for Sunni Islam. The Egyptian Constitution establishes in Article 1 that the system of the State is based "[...] on citizenship and the rule of law"; and in Article 2 clarifies that "Islam is the religion of the State [...]". The principles of Islamic Sharia are the principle source of legislation.⁸ Article 3 allows for the principles of the laws of Egyptian Christians and Jews to serve as the main source of laws governing their personal status and religious affairs.⁸ In Article 7, Al-Azhar is mentioned as:

"an independent scientific Islamic institution, with exclusive competence over its own affairs. It is the main authority for religious sciences, and Islamic affairs. It is responsible for preaching Islam and disseminating the religious sciences and the Arabic language in Egypt and the world.
[...]

Al-Azhar's Grand Sheikh is independent and cannot be dismissed."⁹

Al-Azhar claims it is the most authoritative source on religious matters, with reference to the constitution. There is also another body advising on interpretation of Islamic laws: Dar al-Ifta, a religious body formally under the Ministry of Justice, but whose head, or Grand Mufti, is nominated by Al-Azhar via secret ballot. Dar al-Ifta issues religious rulings and fatwas, and provides advice to the government, parliament and broader society on religious matters. The Ministry of Religious Endowments is another source of authority regarding religious matters. It is a governmental body not affiliated with Al-Azhar.

³ An informative document in this regard is the 2018 Report of the Special Rapporteur on freedom of religion and belief concerning the relationships between the State and religion and their impact on freedom of religion or belief. See: Shaheed, 2020.

⁴ Pew Research Center, 2017.

⁵ Sharia is not a static code and is mentioned here to indicate its presence in a number of legal texts. An exploration of its process and application is beyond the scope of this report.

⁶ Pakistan 1973 (reinst. 2002, rev. 2018) Constitution.

⁷ Palestine 2003 (rev. 2005) Basic Law.

⁸ Egypt 2014 (rev. 2019) Constitution.

⁹ Ibid.

Case study: Indonesia's "unity in diversity"

Indonesia is the largest Muslim-majority democracy in the world, with 87% of its 275 million-strong population identifying as Muslim. The State officially recognizes six religions confessions: Islam, Catholicism, Protestantism, Buddhism, Hinduism and Confucianism.¹⁰ Since 2017, other belief systems including traditional religious groups and minorities have also been recognized on identity cards. There is no official data on people professing no belief. Indonesia is also an ethnically diverse country, with over 1,000 ethnic groups speaking more than 700 languages spread across the 17,000 islands of the Indonesian archipelago.

The State's attitude to religion is not determined by one particular tradition. Rather, Article 29 of the Constitution puts forward monotheism as the guiding religious principle ("The State shall be based upon the belief in the One and Only God"), while in the next sentence guaranteeing freedom of religion or belief (Article 29.2, also 28E and 28I).¹¹ This corresponds with the five principles underlying the Indonesian state philosophy, known as Pancasila.¹² The first of these principles is the acknowledgement of monotheism, making the status of religious non-affiliation unclear.

Indonesia's national motto *bhinneka tunggal ika* – which translates as "unity in diversity" – reflects this hyper-diversity and is enshrined in Article 36A of the Constitution.¹³ It is written on the national coat of arms, alongside the Pancasila eagle.

Various religious practices exist in the country, with some provinces, such as Aceh, enforcing Sharia law.

Parliamentarian Putu Supadma Rudana from Bali, a Hindu-majority Indonesian province, says, "The Indonesian experience reconfirms that religion and democracy can coexist and make a constructive contribution to a more prosperous and peaceful world." Fellow parliamentarian Fadli Zon, of the Muslim-majority West Java province, extends this thought to the work of parliament, saying, "if parliaments can participate in this interfaith dialogue, in the long run we will have more tolerance and understanding about the differences among religious beliefs and that is the source of peace. After all, we are the same."

Craftsmen make a statue of Garuda Pancasila in the Greater Bali area, Kalimantan, East Jakarta. © Dasril Roszandi / NurPhoto / NurPhoto via AFP



¹⁰ US DoS, 2022j.

¹¹ Indonesia 1945 (reinst. 1959, rev. 2002) Constitution.

¹² Encyclopaedia Britannica, 2013.

¹³ Indonesia 1945 (reinst. 1959, rev. 2002) Constitution.

In Buddhist-majority States in Asia, some constitutions make reference to or show a preference for Buddhist values and practices. The Constitution of Sri Lanka states that the Republic of Sri Lanka shall “give to Buddhism the foremost place and accordingly it shall be the duty of the State to protect and foster the Buddha Sasana...” (teachings or practices). The Constitution also guarantees freedom of religion or belief. Although Sri Lanka is a Buddhist-majority State (70.2%), it also has significant Hindu, Muslim and Christian populations estimated at 12.6%, 9.7% and 7.4%, respectively.¹⁴

In Thailand, the Constitution obliges the State to “support and protect” Buddhism and other religions. Section 67 states in this regard:

“In supporting and protecting Buddhism, which is the religion observed by the majority of Thai people for a long period of time, the State should promote and support education and dissemination of dharmic principles of Theravada Buddhism for the development of mind and wisdom development, and shall have measures and mechanisms to prevent Buddhism from being undermined in any form. The State should also encourage Buddhists to participate in implementing such measures or mechanisms.”

Data from the 2010 census indicates that 93% of the population is Theravada Buddhist and 5% is Muslim. There are also small populations of animists, Christians, Confucians, Hindus, Jews, Sikhs and Taoists.¹⁵

Cambodia is a predominantly Buddhist State (93% of the population) which recognizes Buddhism as the religion of the State.¹⁶ The State’s motto is “nation, religion, king”. When the King dies, Buddhist religious representatives are included in the Royal Council of the Throne, which selects his successor. The Constitution fosters Buddhist education, encouraging the State to promote Pali schools and Buddhist institutes.¹⁷

Other systems are implicitly influenced by religion or belief. For instance, the 1987 Political Constitution of the Republic of Nicaragua, under Title I. Fundamental Principles, Article No. 5, states that “Christian values” are amongst the principles of the nation. The third paragraph states: “Christian values ensure brotherly love, the reconciliation between the members of the Nicaraguan family, the respect for individual diversity without any discrimination, the respect for and equal rights of persons with disabilities, and the preference for the poor.”¹⁸ This statement does not attach itself to a specific religious law or statement, but rather intends to summarize its essence.

Religious heritage

A number of constitutions make reference to the religious heritage of the State. In the Constitution of Bhutan, Article No. 3.1 states: “Buddhism is the spiritual heritage of Bhutan, which promotes the principles and values of peace, non-violence, compassion and tolerance.”¹⁹

An amendment to the Constitution of the Russian Federation from March 2020 also has recourse to religious heritage. Article 67-1.2 states: “The Russian Federation, united by a thousand-year history, preserving the memory of ancestors who conveyed the ideals and faith in God to us, as well as continuity in the development of the Russian State, recognizes the historically formed state unity.”²⁰ This amendment has been commented on by the Constitutional Court as still being consistent with the secular nature of the Russian State:

“The reference in the text of the Constitution of the Russian Federation to faith in God conveyed to the people of Russia by their ancestors does not mean a rejection of the secular nature of the Russian State, since the texting is not associated with any confessional affiliation ... and it is intended only to emphasize the need to give due regard, when implementing the state policy, to the historically significant social and cultural role that the religious component played in the formation and development of the Russian statehood.”²¹

A feature of the Russian State is that it also has seven Muslim-majority republics and one Buddhist-majority region. Kalmykia is the only Buddhist-majority region in Europe.

A number of other constitutions acknowledge the State’s religious heritage in their preamble.

- For instance, the preamble of the Constitution of Poland states: “Beholden to our ancestors [...] for our culture rooted in the Christian heritage of the Nation and in universal human values.”²²
- The preamble of the Constitution of Hungary states: “We are proud that our king Saint Stephen built the Hungarian State on solid ground and made our country a part of Christian Europe one thousand years ago. [...] We recognise the role of Christianity in preserving nationhood. We value the various religious traditions of our country.”²³
- The preamble to the Constitution of Algeria includes Islam as one of the “fundamental constituents of [Algeria’s] identity.”²⁴

14 US DoS, 2022v.

15 US DoS, 2022w.

16 US DoS, 2022d.; Cambodia 1993 (rev. 2008) Constitution, Article 43.

17 Cambodia 1993 (rev. 2008) Constitution.

18 Nicaragua 1987 (rev. 2014) Constitution.

19 Bhutan 2008 Constitution.

20 Russian Federation 1993 (rev. 2020) Constitution. The new amendments are available in the original Russian but have not yet been updated on the Constitute website. The English translation of the quotation is provided by the Russian Parliament. The US DoS 2021 Report on International Religious Freedom: Russia also refers to this.

21 Ibid.

22 Poland 1997 (rev. 2009) Constitution.

23 Hungary 2011 (rev. 2016) Constitution.

24 Algeria 2020 Constitution.

- The preamble to the Constitution of Argentina invokes the “protection of God, source of all reason and justice.”²⁵
- The preamble to the Constitution of Timor-Leste gives special mention to the Catholic Church, although the Constitution itself clearly states that religion and the State are separate. The preamble reads: “In its cultural and humane perspective, the Catholic Church in East Timor has always been able to take on the suffering of all the People with dignity, placing itself on their side in the defence of their most elementary rights.”²⁶
- The reason for this mention was to recognize the Catholic Church’s support in Timor-Leste’s path to independence, both under the Portuguese colonial mandate and subsequently during the annexation by Indonesia, until independence in 2002.²⁷

In the Constitution of Bosnia and Herzegovina, the issue of ethno-religious identity is also mentioned in the preamble. Part of the preamble refers to international declarations which have inspired the Constitution, including: “the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenants on Civil and Political Rights and on Economic, Social and Cultural Rights, and the Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities, as well as other human rights instruments.” The preamble also mentions “Bosniacs, Croats, and Serbs, as constituent peoples (along with Others).”²⁸ Generally speaking, the Croats predominantly identify as Roman Catholic, the Bosniacs as Muslim and the Serbs as Serbian Orthodox. The Presidency is occupied by a three-member body, consisting of a Bosniac, Serb and Croat representative. Article IV of the Constitution guarantees representation of all three ethno-religious communities in the upper chamber (the House of Peoples) of the Parliamentary Assembly.

1.2. Legislation regulating religious practice

In addition to giving insight into the position of the State vis-à-vis religion or belief, the constitution or basic law also contains statements on how the State approaches religious freedom. According to data from the Constitute website, an open-access resource which contains English translations of current constitutions and basic laws of 193 States, 184 (or 95% of) States contain provisions on freedom of religion.²⁹ The Pew Forum on Religion & Public Life states that 76% of the 198 States and territories that participated in its 2009 study on *Global restrictions on religion* established freedom of religion or belief in their constitutions or basic laws and 20% protect some religious practices.³⁰ This statistic indicates that almost all constitutions/basic laws wholly or partly guarantee religious freedom.

A central function of parliament is drafting and/or reviewing legislation. Guided by the constitution or basic law, parliaments are tasked with ironing out the details of how religions or belief systems present within the State – along with the laws, rituals and structures specific to each tradition – are integrated into or protected by the legislative framework of the State, which can be secular and/or influenced by religions, beliefs and values. This includes where different aspects of freedom of religion or belief require clarifying legislation or where any issue at the national level threatens the rights of citizens on the basis of religion or belief.

Parliaments worldwide have varying approaches to legislation on issues related to religion and belief. Some examples of this include:

- Legislation allowing certain areas of law, such as personal or family law governing marriage, divorce, adoption and/or succession, to be regulated by religious communities. This point is expanded on below.
- Legislation requiring all citizens, regardless of their world view, to follow the same set of laws. In Belgium, for instance, all marriages must be conducted by a registrar and a religious ceremony is optional.³¹
- Legislation that subsumes religious rights, usually of minorities, under those of the official or majority religion. The Constitution of Afghanistan of 2004 states that Islam is the religion of the State (Articles 1 and 2), laws shall not contravene the tenets of Islam (Article 3) and “followers of other faiths shall be free within the bounds of law in the exercise and performance of their religious rituals” (Article 2).³²
- Legislation which restricts certain practices. In Slovenia, the slaughter of animals without pre-stunning has been banned since 2012 on the grounds of animal welfare. As this violates the conditions needed to guarantee Jewish ritual slaughter, Jewish communities observing Kashrut – the set of laws regulating what Jews are allowed to eat – have to import their meat from other countries.³³
- Legislation in which freedom of religion or belief is restricted by state-approved religions and practices. In China, the Constitution provides for freedom of religious belief (Article 36). It protects the “normal religious activities” of officially recognized religions which do not “disrupt public order, impair the health of citizens or interfere with the educational system of the state.”³⁴ A number of countries apply limitations to religious freedom.³⁵
- Legislation banning religious communities. According to Pew Research Center data from 2019, 41 countries banned certain religious groups, among them Jehovah’s Witnesses, Baha’is and the Ahmadiyya Muslim Community.³⁶

25 Argentina 1853 (reinst. 1983, rev. 1994) Constitution.

26 Timor-Leste 2002 Constitution.

27 US DoS, 2022x.

28 Bosnia and Herzegovina 1995 (rev. 2009) Constitution.

29 Constitute, 2022.

30 Pew Research Center, 2009.

31 Belgium, Civil Code, Article 166.

32 Afghanistan 2004 Constitution.

33 Udin, 2020.

34 China (People’s Republic of) 1982 (rev. 2018) Constitution.

35 Majumdar, 2021.

36 Ibid.

Each parliament is tasked with scrutinizing its own legislation and frameworks regarding religion and belief, as well as the work of government regarding religious freedom and the treatment of different communities, and with using its mechanisms to bring legislation in line with the international human rights frameworks.

1.3. Different laws for different communities

Parliaments were asked whether their legislative system allowed for different religions or beliefs to exercise their own laws in certain areas. Positive responses were received from secular and non-secular States. Exceptions were often made in areas of personal law, including marriage, divorce, adoption, inheritance and succession. In many States, additional efforts are required to ensure the effective implementation of existing legislation.

The Republic of Bangladesh is a multi-religious society with a Muslim-majority population and a significant Hindu minority, as well as smaller Buddhist and Christian communities. According to census data from 2013, a total of 89% of the population identifies as Muslim (Sunni) and 10% as Hindu. The next biggest communities are Roman Catholic and Theravada-Hinayana Buddhist.³⁷ Bangladesh has a secular constitution³⁸ which, while designating a state religion (Islam), guarantees freedom of religion or belief and includes provisions for religious communities to practise their own religion. Its Constitution states in Article 2A: “The state religion of the Republic is Islam, but the State shall ensure equal status and equal right in the practice of the Hindu, Buddhist, Christian and other religions.”³⁹ Article 12 of the Constitution says that it follows the principles of secularism vis-à-vis religion by “the elimination of: (a) communalism in all its forms; (b) the granting by the State of political status in favour of any religion; (c) the abuse of religion for political purposes; (d) any discrimination against, or persecution of, persons practicing a particular religion.”⁴⁰ The legislative system of Bangladesh does not interfere in the exercise of the laws of different religions – within the bounds of the law, morality and public order – but it does codify them. The Succession Act of 1925 covers issues relating to inheritance for different religious groups, as does the Hindu Law of Inheritance (Amendment) Act.

There are acts covering marriage and divorce for different religions, for instance the Parsi Marriage and Divorce Act, Christian Marriage Act, Divorce Act, Hindu Marriage Registration Act, Hindu Married Women's Right to Separate Residence and Maintenance Act, Muslim Family Laws Ordinance and Muslim Marriages and Divorces (Registration) Act. The Special Marriage Act exists for those who do not belong to one of the codified religious traditions or for interfaith marriages.

The Indian Constitution and legislative system exhibits similarities. India is a Hindu-majority country – about 79.8% according to 2011 census data – with many religious minorities, including Muslim, Christian, Sikh, Buddhist, Jain, Parsi, Baha'i and Jewish. The largest minority is Islam, constituting about 14% of the population.⁴¹ Due to the sheer size of India, minorities can still constitute significant communities. For instance, there are close to 200 million Muslims in India. There are also regions where minority communities – Sikh, Christian and Muslim – constitute the majority of the population.⁴² The Indian legislative system reflects the right to freedom of religion or belief, as granted by the Indian Constitution in Article 25.1.⁴³ It allows people of different religious groups to follow their respective religious values, beliefs and traditions in matters of marriage, divorce, adoption and inheritance. Hindu Code Bills regulate Hindu personal law and also govern the personal law of the Jain, Sikh and Buddhist communities. Christian, Muslim, Jewish and Parsi communities have their own regulations for personal law.

Lebanon has always been a country of high religious diversity, especially within Christian and Muslim communities. Its last census took place in 1932, the results of which led to the recognition of initially 17 religious communities: 5 Muslim groups (including the Druze), Judaism and 11 Christian groups.⁴⁴ Resolution No. 60 L.R. of 1936 on the *Adoption of the system of religious sects* allowed for personal status laws for recognized sects in Lebanon to be developed in accordance with the provisions of different religious systems. Lebanon has 15 personal-status laws and courts. In parliament, laws and regulations imposed by the personal status of the sects are taken into consideration during the discussion, elaboration or adoption of new laws. Data from the Statistics Lebanon organization estimates that today 65% of the population is Muslim (with 32% Sunni, 31.3% Shia and 1.6% Alawite and Ismaili). It approximates the Christian population to be at 32%, with Maronite Catholics comprising 52.5% of the Christian population and Greek Orthodox about 25%.⁴⁵

37 US DoS, 2022a. The report states that there are small groups of Shia Muslims, Ahmadi Muslims, Baha'is, agnostics, atheists and animists.

38 Bangladesh 1972 (reinst. 1986, rev. 2014) Constitution, preamble, Article 8 and Article 12.

39 Bangladesh 1972 (reinst. 1986, rev. 2014) Constitution.

40 Ibid.

41 US DoS, 2022i.

42 Kramer, 2021.

43 India 1949 (rev. 2016) Constitution.

44 The Coptic Orthodox Church was also officially recognized as a Christian group in 1995, making it the 18th religious community recognized in Lebanon.

45 US DoS, 2022o.

2. Parliamentary committees

Many parliaments have committees dealing with issues relating to religion and belief, which exist under different names. The mandate of these committees is not standardized across parliaments. They can be variously responsible for oversight, legislation and/or consultation on issues relating to the expression of religion and belief, human rights, the rights of religious minorities, compliance with international laws, drafting or reviewing legislation and its implementation, and scrutinizing the behaviour of government.

A few examples shared by member parliaments are included in the following.

Both chambers of the Parliament of Argentina have committees dealing with religious affairs: the Unicameral Committee for Foreign Affairs and Worship within the Senate, and the Commission on Foreign Relations and Worship within the Chamber of Deputies. Their mandates include ruling on matters related to the exercise of worship by churches established in the Republic, admission of new religious orders, and other matters relating to worship.⁴⁶

The Parliament of Bangladesh has a Standing Committee on Parliamentary Religious Affairs. The function of a parliamentary standing committee, as outlined in Rule of Procedure 248 of the Bangladesh Parliament, is to “examine any Bill or other matter referred to it by Parliament, to review the works relating to a Ministry which falls within its jurisdiction, to inquire into any activity or irregularity and serious complaint in respect of the Ministry and to examine, if it deems fit, any such other matter as may fall within its jurisdiction and to make recommendations.”⁴⁷

The Parliament of Denmark has an Ecclesiastical Affairs Committee which addresses any issue related to church policies including the Danish Church, other denominations and burial services. The committee’s mandate is the handling of bills and motions within its remit and parliamentary scrutiny of how the government addresses ecclesiastical policy and observes laws and mandates relating to ecclesiastical affairs. Scrutiny is exercised through the standing committee members tabling questions to the Minister for Ecclesiastical Affairs.

The Parliament of Ghana has a Committee on Youth, Sports and Culture. The committee’s mandate is to investigate and report to parliament on issues concerning youth, sports and culture, generally including matters relating to religion and interfaith harmony. The committee is also responsible for parliamentary oversight of the ministries, departments and agencies handling religious issues.

The Parliament of Hungary has a Parliamentary Committee on Justice. One of its responsibilities is to address questions concerning religious affairs. It handles constitutional and legal affairs along with human rights and religious questions, civil affairs and legislation relating to public administration and local governments.

The Parliament of India has a Parliamentary Standing Committee on Social Justice and Empowerment which directly oversees the functioning of the Ministry of Minority Affairs of the Government of India. Furthermore, the National Commission for Minorities in India, which was established through the National Commission for Minorities Act of 1992, deals with six religious communities (Muslims, Sikhs, Christians, Buddhists, Zoroastrians (Parsis) and Jains). It monitors their progress and the effective implementation of safeguards for the protection of the interests of minorities.

The Parliament of Montenegro has a Standing Committee on Human Rights and Freedoms. Its mandate is outlined in Article 44 of the parliament’s Rules of Procedure and includes scrutinizing legislative proposals, regulations and issues relating to individual freedoms and rights, with a special focus on minority rights and implementing ratified international agreements relating to the realization of these rights. It further considers initiatives with the goal of helping implement citizens’ rights and monitors different initiatives aimed at promoting equality. The committee monitors and evaluates the compliance and implementation of Montenegro’s laws with European legislation. The committee has discussed the Draft Law on Freedom of Religion or Belief and the Legal Position of Religious Communities, as well as the Draft Law on Amendments to these.⁴⁸

The Parliament of Nicaragua has a Commission for Peace, Defence, Government and Human Rights. Within the mandate of this commission lies the protection of human rights, especially of vulnerable individuals. There is also a Commission for the Affairs of Native Peoples, Afro-descendants and Autonomous Regimes. The mandate of this commission includes protecting the livelihoods, interests, customs and traditions of the native populations and Afro-descendants.

The Parliament of Pakistan has a Standing Committee on Religious Affairs and Inter-Faith Harmony whose function is to oversee matters relating to religion and belief and to make recommendations to the government.

The upper chamber (Federation Council) of the Parliament of Russia has a Committee on Constitutional Legislation and State Building which is responsible for religious organizations. It also has a permanent advisory body, the Council on Interethnic Relations and Interaction with Religious Associations. Along with government representatives, its members include religious leaders, subject matter experts and civil society organizations.

⁴⁶ Argentina Chamber of Deputies, 2022; Argentina Senate, 2022.

⁴⁷ Bangladesh Parliament, 2007.

⁴⁸ Parliament of Montenegro, 2017.

The Parliament of Rwanda has a Standing Committee on Political Affairs and Governance. One of its responsibilities is to monitor the organization and functioning of faith-based organizations through the Rwanda Governance Board.

The Parliament of Switzerland has Political Institutions Committees within the two chambers. The committees' main task is to examine the bills assigned to them before the councils (plenaries) debate them. The committees make recommendations to the plenary and are also tasked with observing developments in the assigned areas and preparing responses to them. One of their responsibilities is to deal with issues relating to religion. Most matters relating to religion are, however, dealt with at the local or cantonal level.

The Parliament of Thailand has a House of Representatives Standing Committee on Religions, Arts and Culture. The committee's mandate is to oversee issues pertaining to the patronage, preservation and protection of religions and cultural and historical sites, and the conservation and promotion of local arts, tradition and culture. In addition, there is a Senate Standing Committee on Religions, Morals, Ethics, Arts and Culture. This committee considers bills and investigates matters concerning religions, such as the patronage and protection of religions, the conservation of local cultures and wisdom, and the promotion of morals, virtues and ethics, Thai culture, and identity. The committee also has the mandate to monitor and make recommendations about national reform and master plans of the national strategy.

The Parliament of the United Kingdom has a Committee on Human Rights and a statutory Ecclesiastical Committee. Both are joint committees. The Committee on Human Rights examines matters relating to human rights within the United Kingdom, including freedom of religion or belief. It considers government bills for their compatibility with human rights standards and "scrutinises the Government's response to court judgments concerning human rights, and the UK's compliance with its human rights obligations contained in a range of international treaties."⁴⁹ The Ecclesiastical Committee's mandate is to examine draft measures which have been submitted by the Legislative Committee of the General Synod of the Church of England.⁵⁰ Both committees consist of members who have been appointed from the House of Commons and the House of Lords.

The Constitution of Guyana stipulates the requirement to have an Ethnic Relations Commission. The commission comprises representatives of religious bodies, the labour movement, the private sector, youth and women. Nominated members require a two-thirds majority of parliament to be selected. One of the mandates of this committee is to "encourage and create respect for religious, cultural and other forms of diversity in a plural society."⁵¹ It organizes activities to promote social cohesion, reviews legislation, makes recommendations to the National Assembly and investigates allegations of discrimination. It submits a yearly report to the Speaker of the National Assembly on its activities as well as ad hoc reports on matters of importance.⁵²



A seminar for parliamentary staff on interfaith dialogue, featuring panellists representing Buddhism, Islam and Christianity (March 2022). © Parliament of Thailand

49 UK Parliament, 2022c.

50 UK Parliament, 2022d.

51 Guyana 1980 (rev. 2016) Constitution, Article 212 D (f).

52 Guyana 1980 (rev. 2016) Constitution, Articles 212 A–212 F.

Case study: Human rights committees of the Parliament of Romania

Romania is a religiously plural country with high ethnic diversity. According to provisional data from the 2022 census, the majority confessions in Romania are Eastern Orthodox Christianity belonging to the Romanian Orthodox Church (85.3%) and Roman Catholicism (4.5%).⁵³ There are also small numbers of Greek Catholics and other Christian denominations, as well as non-Christian religions. Less than 1% of the population is not affiliated with a religion or belief.⁵⁴ Romania has 20 recognized ethnic-minority communities, and these fall within the mandate of the committees. Six per cent of the population is Hungarian and 3.4% is Roma (though unofficial data gives a higher number for the Roma population). Other groups include Ukrainians, Germans, Turks, Lipovan Russians, Tartars, Serbs, Slovaks, Bulgarians, Croats, Italians, Jews (variously recognized as a religious or ethnic community), Poles, Greeks, Czechs, Armenians, North Macedonians, Ruthenians and Albanians.⁵⁵

The Parliament of Romania has a Committee for Human Rights, Cults and National Minorities Issues in the Chamber of Deputies and a Committee for Human Rights, Equal Opportunities, Cults and Minorities in the Senate.

The Chamber of Deputies committee is responsible for legislating on human and citizens' rights, minority issues, freedom of conscience, the problems of religious cults and freedom of expression through other means than the press.⁵⁶ The committee can invite interested persons, representatives of non-governmental organizations and specialists from public authorities, professional bodies or other specialized institutions to participate in its work. The invited external participants can, upon request, present their opinions on issues discussed in the committee or can provide to the chair of the committee documentation related to the topic under discussion.

The Senate committee has the following main tasks:

- a. It examines, with a view to adopting reports or opinions, draft laws and legislative proposals concerning human rights, national minorities, religious cults and the equality of chances and treatment between men and women.
- b. It requests reports, information and documents from public authorities, conducts inquiries at the request of the Senate's Standing Bureau and reports back to the Standing Bureau.

- c. It oversees the observance by ministries and other public administration bodies, in their respective fields of activity, of human rights and the rights of national minorities and religious cults, as well as the observance of equal opportunities and the equal treatment of men and women.
- d. It invites specialists and representatives of public authorities to its debates.
- e. It may hold joint meetings together with other parliamentary committees, with a view to drafting a joint report.
- f. It may initiate parliamentary inquiries, within the limits and according to the terms set out in the Senate's standing orders.
- g. It decides on the modalities of solving the petitions referred to the committee by the Standing Bureau or those addressed directly to the committee for examination.
- h. It conducts hearings of the candidates for the position of minister with responsibilities in the fields of human rights, equal opportunities, cults and national minorities, together with the corresponding committee of the Chamber of Deputies or other standing committees of the Senate or Chamber of Deputies.
- i. It draws up and submits to the Senate, for debate and adoption, reports on the nominations, confirmations or opinions for the positions for which, according to the Constitution and the law, the appointments are made by the Senate.

The draft legislation examined by the Senate committee, relating to religion and belief, aims at:

- Eliminating all forms of discrimination based on sex, race, nationality, ethnicity, language, religion, social category, beliefs, sexual orientation, culture, economic and social status, marital status, or disabilities.
- Eliminating all forms of discrimination whose objective or consequence is the restriction or removal of fundamental human rights and liberties or other rights recognized by law in the political, economic, social, cultural or other fields.

Traditionally, both committees have been chaired by a parliamentarian from one of the minority communities. This allows the minority members of parliament to exert an influence over the work of the committee.⁵⁷

⁵³ Romania National Institute of Statistics, 2022.

⁵⁴ US DoS, 2022r.

⁵⁵ Minority Rights Group International, 2020; Romania National Institute of Statistics, 2022.

⁵⁶ Romania Camera Deputatilor, 2022.

⁵⁷ IPU and UNDP, 2010.

3. Representation: Reserved seats

Parliaments were asked to share examples of practices promoting the political representation of persons from different religions and beliefs. This builds on previous IPU publications about minority and indigenous representation in parliament.⁵⁸

Parline, the IPU platform which provides open access to data on national parliaments, contains data from 61 parliaments which have reserved seats for certain groups in parliament in one or both chambers.⁵⁹ This data encompasses a variety of categories where seats have been reserved for certain groups. Such categories include gender, ethnicity and religion. Below are a few examples of how parliaments ensure the political representation of persons from different religions and beliefs.

In the National Assembly of the Parliament of Pakistan, 10 seats (out of 342) are reserved for non-Muslims. In the Senate, 4 seats (out of 100) are reserved for non-Muslims.⁶⁰ According to the 2017 census, 96% of the population of Pakistan is Muslim (Sunni or Shia) and the remaining 4% comprises more than 10 different religious groups.⁶¹

The Parliament of the Islamic Republic of Iran has 5 reserved seats (out of 290) for the different ethno-religious communities recognized by the Constitution, including 1 seat for Zoroastrians, 1 seat for Jews, 1 seat for Assyrian and Chaldean Christians and 2 seats for Armenian Christians.⁶² According to data from the Iranian Government, 99.4% of the population is Muslim – about 90–95% is Shia and 5–10% is Sunni. The remaining less than 1% is believed to comprise Baha'is, Christians, Kakai/Yarsans, Jews, Sabean-Mandaeans and Zoroastrians.⁶³

The Constitution of Cyprus provides that the Armenians, the Latins and the Maronites, as religious groups, may choose to belong to either the Greek-Cypriot or the Turkish-Cypriot community. The religious groups of the Armenians, the Latins and the Maronites opted to belong to the Greek-Cypriot community and therefore were represented in the Greek Communal Chamber by elected representatives, until the transfer of the Chamber's legislative functions to the House of Representatives in March 1965. In 1970, the House enacted the Law on Religious Groups (Representation), which provides for the representation of each religious group in the House by one representative, who is elected among his/her respective group according to the provisions of the electoral law. Ever since, the three representatives of the religious groups have been elected for a term of five years, like representatives of the House. They attend committee meetings to express their views on matters concerning their group. The three representatives of the religious groups also attend plenary meetings of the House without, however, a

right to vote. They also enjoy the same rights and privileges (non-liability, immunity, remuneration, tax exemptions) as other representatives. According to the 2011 census, 89.1% of the population is Greek Orthodox, 2.9% is Roman Catholic, 2% is Protestant and 1.8% is Muslim. Approximately 1% of the population is Buddhist, 0.5% is Maronite Catholic and 0.3% is Armenian Orthodox. There are also smaller populations of Jews, Jehovah's Witnesses and Baha'is.⁶⁴

The Parliament of Iraq (Council of Representatives) has 9 seats (out of 329) which are reserved for minority ethno-religious groups. Of those, Christians have five allocated seats, and the Sabean-Mandean and Yazidi communities each have one.⁶⁵ The most recent government statistics from Iraq are from 2010 and indicate that 97% of the population is Muslim (55–60% Shia and 40% Sunni). Other ethno-religious communities consist of Christians, Yazidis, Sabean-Mandaeans and Kakai (or Yarsan).⁶⁶

The lower chamber (House of Representatives) of the Parliament of Jordan has 12 (out of 115) seats reserved for minority groups, and of those 9 are for Christians.⁶⁷ The United States Government estimates the religious demographics of Jordan to be 97.1% Muslim (Sunni) and 2.1% Christian. Other communities which comprise less than 1% of the population include Buddhist, Baha'i, Hindu and Druze.⁶⁸

The Parliament of Mauritius has 8 seats (out of 70) reserved for ethno-religious communities to ensure their representation. The First Schedule to the Constitution acknowledges the existence of four communities in Mauritius: a Hindu community, a Muslim community and a Sino-Mauritian community, plus the general population, regarded as a fourth community comprising persons who do not identify with the other three communities. Data from a 2011 census indicates a religiously diverse population of which 48% is Hindu, 26% is Roman Catholic, 17% is Muslim (largely Sunni), 6% are non-Roman Catholic Christian and 3% are Buddhist, Baha'i, animists or non-affiliated.⁶⁹ The Constitution of Mauritius states that "[i]n order to ensure a fair and adequate representation of each community, there shall be 8 seats in the Assembly, additional to the 62 seats for members representing constituencies, which shall so far as is possible be allocated to persons belonging to parties who have stood as candidates for election." This is known as the "Best Loser System" as the seats are allocated to candidates who were not able to independently win one of the 62 seats. The first four of the eight seats are allocated to candidates who have the best results from the most under-represented ethno-religious community. The second four seats are allocated to candidates from the political party which has attained the highest number

58 IPU and UNDP, 2010.

59 Considering lower chambers, upper chambers and unicameral parliaments. See: IPU 2022b.

60 IPU, 2022c.

61 US DoS, 2022q.

62 IPU, 2022d. Iran (Islamic Republic of) 1979 (Rev. 1989) Constitution, Articles 13 and 64.

63 US DoS, 2022k.

64 Data is from the 2011 census, as reported in: US DoS 2022f.

65 IPU, 2022e.

66 US DoS, 2022l.

67 IPU, 2022f.

68 US DoS, 2022n.

69 US DoS, 2022p.



A creation by Sigmund Pollitzer, depicting the sun as life-giver, surrounded by Arabic and Cypro-Syllabic script, ancient vessels, a Franco-Byzantine church, part of a mosque (a minaret) and Saint Mamas on a lion's back, all framed by tragedy and demon masks. © Parliament of Cyprus

of seats in the election, but those candidates are selected from the most under-represented ethno-religious group.

The upper chamber (House of Lords) of the Parliament of the United Kingdom allocates 26 seats (out of 776, currently) to the Lords Spiritual, comprising archbishops and bishops of the Church of England. Upon retirement, their seat is inherited by the next most senior bishop, with the exception of the Archbishop of Canterbury, who is usually appointed a life peer.⁷⁰

In Lebanon, power sharing between different religions has existed since the National Pact of 1943. It stipulated that the Speaker of Parliament would be a Shia Muslim while the Prime Minister would be a Sunni Muslim and the President a Maronite Christian – in line with the relative size of religious communities as determined by the 1932 census. Quotas for representative seats were outlined by the National Pact and revised by the Taif Agreement of 1989 which helped end the long civil war.

The upper chamber (House of Peoples) of the Parliamentary Assembly of Bosnia and Herzegovina has reserved seats based on ethnic affiliation. Its 15 members are from two entities that constitute the Bosnian State. Ten are from the Federation of Bosnia and Herzegovina (five Croats and five Bosniacs) and five are from the Republika Srpska (Serbs).⁷¹ These quotas based on ethnicity can also be viewed as

ethno-religious quotas as, generally speaking, the Croats predominantly identify as Roman Catholic, the Bosniacs as Muslim and the Serbs as Serbian Orthodox.⁷² This division of the House of Peoples is laid out in the Constitution from 1995,⁷³ following the end of a conflict that had a strong ethno-religious dimension.

Other parliaments did not have quotas but stated that, as their societies diversified, this too was reflected in the identity of the elected representatives. Milton Dick, Speaker of the Australian House of Representatives, was elected to his first term as Speaker following federal elections in May 2022. Speaker Dick believes that the current Parliament of Australia is the most diverse the country has ever seen. For the first time, Australia has a senator wearing a hijab in its national parliament. According to the 2021 census, Islam constitutes 3.2% of the population of Australia, up from 2.6% in the 2016 census.⁷⁴

The Parliament of Austria reflects similarly:

“In recent years, parliamentarians have come from more diverse religious backgrounds and beliefs and started to make those public. The political representation of persons from different religions and beliefs is not the result of specific practices but a delayed effect of religious pluralization as well as the general decline of religion in Austrian society.”⁷⁵

70 UK Parliament, 2022a.

71 IPU, 2022g.

72 US DoS, 2022c.

73 Bosnia and Herzegovina 1995 (rev. 2009) Constitution, Article IV (1).

74 Australian Bureau of Statistics (ABS), 2022; ABS, 2017.

75 Interview conducted in 2022.

4. Consultation

A number of parliaments have mechanisms in place that facilitate consultation with stakeholders with different expertise from a spectrum of interest groups in society, including religious actors and representatives of belief systems. Key ways of consulting with external voices are through inviting experts to committee meetings, inviting religious actors to parliament and holding public hearings.⁷⁶

4.1. Committee meetings

Many parliaments have the obligation or the opportunity to invite witnesses or experts to give testimony at committee meetings or to submit written input. A number of parliaments shared examples of their own consultation mechanisms in which representatives of religions or belief systems could participate in parliamentary work.

In the Parliament of Canada, individuals can participate in studies undertaken by parliamentary committees, either by appearing before the committee in person or by providing written submissions. Individuals and entities can also petition parliament using a well-established petition process.

In the Gambia, relevant actors are asked by parliament to submit input on particular draft legislation, which is reviewed before the legislation is adopted.

In the Parliament of Latvia, any public non-governmental organization may apply to participate in the parliamentary body's meetings when draft laws are being discussed.

The Rules of Procedure of the National Assembly of Lebanon explicitly state that, during the meetings of the parliamentary committees, leaders or representatives of religious bodies can be summoned to attend and share their opinions during the discussion of bills or proposals of relevant laws.

In the Parliament of Spain, in all legislative procedures, the standing orders of the lower and upper chambers provide for the possibility of expert hearings, the opinions from which are presented in the commissions.

In the Parliament of Switzerland, there is a statutory consultation procedure, where draft bills are evaluated for accuracy, enforceability and acceptability. If a draft bill touches on religious beliefs, the relevant bodies are invited to review the draft bill before it is submitted to the parliament.

4.2. Inviting religious groups to parliament

A number of parliaments invite representatives of religious groups and belief systems to parliament periodically for exchanges on issues of common interest.

The Republic of Ireland is a Roman Catholic-majority country (78%) with 10% professing no religious affiliation and 3% identifying as Anglican. Muslims, Orthodox Christians, other Christians and other religions constitute 5% of the population.⁷⁷ The Ceann Comhairle (Speaker) of the Dáil Éireann (lower chamber) of the Oireachtas (parliament) of Ireland, Seán Ó Fearghail, introduced a practice of inviting representatives of all the religious groups into parliament for a twice-yearly dinner followed by cross-party discussions on relevant issues and how they might be approached. One such example was looking at the housing crisis in Ireland. Religious representatives and faith-based organizations are relevant actors for the parliament as many are active in combating poverty. In addition to meeting with religious leaders, Speaker Ó Fearghail has also met with the atheist representative group in Ireland. His personal motivation for starting this initiative he explains as follows:

“Politics is not just about leading, it is also about service, and religion in one shape or another is about leading and it is also about service, so we have a common interest in serving the needs of the people that we represent. It is far better that we at least understand each other if we are not in fact going to be working hand in glove with each other.”⁷⁸

This sentiment is echoed by a young MP from the United Arab Emirates, Meera Al-Suwaidi, who said: “When you look at interfaith, there is a very strong correlation to serving the public. It’s a very important aspect to look at from a parliamentary view.”⁷⁹

⁷⁶ The Global Parliamentary Report 2022 contains a broader section on consultation and emphasizes that “[t]he most widespread and established form of consultation is committee hearings”. See: IPU and UNDP, 2022, p. 28.

⁷⁷ US DoS, 2022m.

⁷⁸ Interview conducted in 2022.

⁷⁹ Interview conducted in 2022.



Ghana, a Christian-majority country with a strong Muslim community. © Musa Alcan / Anadolu Agency / Anadolu Agency via AFP

In the Seychelles, a small Roman Catholic-majority country with Anglican, Hindu, Muslim, Baha'i and other Christian minorities, there is an active interfaith scene.⁸⁰ The Seychelles Interfaith Council (SIFCO) was launched in 2012 during the World Interfaith Harmony Week, an annual UN Observance week.⁸¹ SIFCO is invited by parliament to present its views on various issues of national importance and is also in dialogue with the government.

Similarly, in Sierra Leone, the Inter-Religious Council of Sierra Leone (IRCSSL) has a number of functions, including advising the government – up to the president – and the parliament in their work, and also promoting social cohesion throughout the country. The IRCSSL was founded in 1997 and played an important role in shaping the Lomé Peace Agreement of 1999, which contributed to ending the eight-year civil war.⁸² Sierra Leone is a country of about 7 million people. Government statistics from 2020 indicate that 77% of the population is Muslim and 22% is Christian. Traditional religions are practised by about 2% of the population.⁸³ Sierra Leone has a history of peaceful interfaith coexistence, including intermarriage.

In Ghana – a Christian-majority country with a strong Muslim community of about 18% and smaller communities of other believers – parliamentary consultations with religious groups on interfaith issues are a regular feature.⁸⁴ The interests of different religions are represented by identified groups and

associations. These groups include the Christian Council of Ghana, the Ghana Pentecostal Council, the Catholic Bishops' Conference and the Office of the National Chief Imam.

In Belarus, a Christian Orthodox-majority country with Roman Catholic and non-affiliated minorities, dialogue exists between the national parliament and representatives of religious communities who are invited to the parliament to discuss issues of common interest in the form of dialogue platforms and expert sessions.⁸⁵ For instance, in 2021, a visiting session of the upper chamber of the Parliament of Belarus was held on the prevention of alcoholism and drug addiction, with the active participation of the Belarusian Orthodox Church.

The Federation Council of Russia holds "Christmas parliamentary meetings" which are attended by leaders of groups from religious traditions such as Christianity, Islam, Buddhism and Judaism, together with legislators, cultural and educational figures. According to the Russian Parliament, these meetings contribute to interreligious dialogue and promote cooperation. According to a 2021 poll, over 60% of the Russian population identifies as Orthodox Christian and 7% as Muslim. There are also small communities of Buddhists, Protestants, Catholics, Jews and others. Twenty-six per cent report having no religion.⁸⁶

80 US DoS, 2022t.

81 United Nations, 2022.

82 Turay in Lord, 2000.

83 US DoS, 2022u.

84 US DoS, 2022h.

85 US DoS, 2022b.

86 US DoS, 2022s.

4.3. Public participation

When the public is invited to participate in parliamentary processes, religious actors and organizations can participate in their capacity as individual members of the public, as well as community leaders who have influence over public opinion. A number of parliaments shared insights from their own public consultation processes.

In the Parliament of Denmark, public hearings are an integrated part of all new legislation.

The legislative process in the Parliament of Rwanda actually requires the consultation of citizens. Any revision of a bill must see the participation of the branch of the population directly concerned. Faith-based organizations are involved in processes through their representatives and by the coordination of the Rwanda Governance Board.

In the Parliament of Kenya, public participation in the work of parliament is guaranteed by the Constitution. Article 118.1.b of the 2010 Kenyan Constitution states that “Parliament shall [...] facilitate public participation and involvement in the legislative and other business of Parliament and its committees.”⁸⁷ Former Kenyan MP Jacqueline Oduol says that radio and newspapers are heavily used as tools to make the public aware of an issue and invite them to share input.

In Montenegro, public participation is conducted by consulting specific organizations and individuals in the preparation of a bill followed by a public discussion on the text of the bill. The latter occurs by the ministry publishing the text of the bill on its website and e-governance portal and inviting the public to share comments within a set time frame. After the public consultation is completed, the ministry compiles a report which is also published on its website and e-governance portal. Since organizations and individuals can be engaged in the public discussion process, representatives of different religious and belief groups can be included in this procedure.

Case study: Consultation via an intermediary – the Public Defender in Georgia

Georgia is a country of high ethnic and religious diversity. A 2014 census estimated that 83.4% of the population belonged to the Georgian Orthodox Church, 10.7% identified as Muslim and 2.9% as belonging to the Armenian Apostolic Church. The other 3% of the population was divided between Roman Catholics, Yezidis, Greek Orthodox, Jews and other newer religious communities, such as Baptists, Jehovah’s Witnesses, Pentecostals, the International Society of Krishna Consciousness and those of no religious affiliation.⁸⁸

In Georgia, religious bodies – especially the Georgian Orthodox Church – hold significant influence in society, though there is no established parliamentary mechanism to engage with them. One way this is achieved is through the Public Defender, a national human rights mechanism which is written into Article 35 of the Georgian Constitution.⁸⁹ The mandate of the Public Defender is the “supervision of the protection of human rights within the territory of Georgia”.⁹⁰ The Public Defender is elected by parliament for a term of six years, by a three-fifths majority of members.

The Public Defender is an independent constitutional mechanism for the observation of human rights, though as this mechanism reports to parliament it can also be viewed as a parliamentary tool. The Public Defender reports to parliament on a permanent basis on rights-based issues, including those relating to freedom of religion or belief, and also shares recommendations. The Public Defender established a Council of Religions in 2005 which comprises 32 religious associations. It brings together the representatives of the religious groups in Georgia and offers a platform for them to share concerns, such as infringements of minority or other rights, and to exchange on different topics. This provides an indirect opportunity for parliament to be aware of the concerns and needs of religious groups. The Public Defender also has a Council of Ethnic Minorities and has established a Tolerance Centre which promotes social cohesion in Georgia through different activities and also monitors and addresses instances of intolerance perpetrated against ethnic, religious or other minority groups.⁹¹

87 Kenya 2010 Constitution.

88 US DoS, 2022g.

89 Public Defender (Ombudsman) of Georgia, 2022a.

90 Georgia 1995 (rev. 2018) Constitution.

91 Public Defender (Ombudsman) of Georgia, 2022b.

5. Parliamentary activities

In addition to engaging with religion and belief in the formal work of parliament, through legislation, committees, hearings and different types of consultation processes, parliaments have additional activities centred around religion or belief.

5.1. Non-partisan common interest groups

A number of parliaments lack standardized advisory and consultation mechanisms. Some of them have cross-party groups around certain faith-based issues. While they are located in parliament, they are not parliamentary bodies. They exist due to the efforts of parliamentarians who come together across party lines to engage in issues of common interest or concern.

The Parliament of the United Kingdom has a number of All-Party Parliamentary Groups (APPGs) which focus on issues related to religion and belief. They bring together members of both chambers on the basis of a common interest in a policy area, region or country and can also involve external individuals or organizations in their work.⁹² The list of current APPGs is updated every six weeks. As of February 2023, the UK Parliament counted more than 700 APPGs.⁹³

A number of APPGs are concerned with religion and belief. Currently there are APPGs on International Freedom of Religion or Belief, Alevis, Safeguarding in Faith Communities, Baha'i Faith, Faith and Society, Ahmadiyya Muslim Community, Muslim Women, Antisemitism, British Jews, British Sikhs, British Muslims, Hajj and Umrah, Religious Education, Christianity in the Holy Land, and the Council of Sri Lankan Muslim Organisations UK. Several other APPGs address issues which have, at least partly, a faith-based dimension, such as APPGs on Hate Crime, Inclusive Growth, Rohingya, and Uyghurs.

In the Parliament of Canada, neither the Senate nor the House of Commons has an official parliamentary body to deal with religions or beliefs. Senators and members of the House of Commons can form unofficial caucuses on any topic of their choosing, including religion and beliefs. An All-Party Parliamentary Interfaith Caucus was launched in 2021 "with the goal of bringing together parliamentarians interested in the intersection of faith and politics."⁹⁴ Caucuses do not receive funding or administrative support from parliament and their deliberations are not considered parliamentary proceedings.

The Interfaith Caucus aims to promote dialogue between Canadian parliamentarians and national religious communities on issues of common interest or concern and to increase Canadian parliamentarians' understanding and appreciation of Canada's religious communities and their contribution to society. It engages with civil society and supports initiatives which promote understanding between different religions and beliefs. The Interfaith Caucus also organizes an interfaith prayer breakfast.⁹⁵

The Co-Chair of the Caucus, MP Daniel Blaikie, sees great value in these kinds of interfaith initiatives as providing an opportunity for people to express, in an appropriate way, their religious commitments and how these influence their politics. Although Canada does not have an official religion, Blaikie acknowledges the important role that religion can play in influencing people's political views. While he does not believe that the views or values of one particular religion should influence the Canadian State's position on issues, he underlines the importance of acknowledging people's religion or belief and the role it plays in shaping their political position. He sees in the Interfaith Caucus:

"an opportunity to try and identify some kind of hot button political issues [...] and to try and set the stage for exactly this kind of dialogue we're talking about where we can get different faith perspectives on a particular issue and hear from experts who are situated themselves within a certain faith tradition. And then also hear from Parliamentarians too in order to try and foster a positive and a safe place for that kind of discussion of how faith can inform people's political positions on various important issues of the day."

In a similar vein, the Parliament of Australia has Parliamentary Friendship Groups, though at present none have a specific focus on religion or belief.

92 UK Parliament, 2022b.

93 UK Parliament, 2023.

94 Longhurst, 2021.

95 Canadian Interfaith Conversation, 2021.

The Parliament of Kenya has a network called Catholic MPs Spiritual Support Initiative (CAMPSSI). It is a cross-party caucus consisting of Catholic members of the Kenyan Parliament, with the goal of providing them “with spiritual accompaniment and formation, network them with like minds globally and provide the missing link between the political regime within the Kenyan Parliament and the Church hierarchy aimed at increasing interactive relations for the common good.”⁹⁶ The origins of the network began in 2008 when the country was experiencing post-election violence and there was a concern to bridge the gap between the parties on the basis of shared common values, such as those that are faith-based. Informal meetings began in 2011, and in 2012 the CAMPSSI caucus was founded when the network of Catholic parliamentarians began a formal partnership with Tangaza University College in Tanzania. The goal was to complement the cross-party networking with an institution that could support parliamentarians in particular in the areas of socio-economic development. The caucus meets weekly, celebrating a eucharist and then holding a network meeting. Once a month they hold a School of Politics, which is an opportunity for parliamentarians to further educate themselves on different legislation passed in parliament. CAMPSSI also supports projects of local churches and organizes interfaith activities. In 2013, CAMPSSI was officially recognized by the Kenya Conference of Catholic Bishops.⁹⁷

5.2. Annual debate on freedom of religion or belief

The UK Parliament has an annual debate on freedom of religion or belief, which focuses on threats to religious freedom worldwide. In 2022, the UK Government held an International Ministerial Conference on Freedom of Religion or Belief, which was attended by government members, parliamentarians, civil society representatives, subject matter experts and representatives of religions and beliefs, to discuss contemporary global issues threatening freedom of religion or belief. This conference attracted international attention and high-profile panellists.⁹⁸



US President Joe Biden speaks during the 71st National Prayer Breakfast at the US Capitol in Washington, DC, on 2 February 2023. © Andrew Caballero-Reynolds / AFP

⁹⁶ CAMPSSI, 2022.

⁹⁷ Ibid.

⁹⁸ Foreign, Commonwealth & Development Office, 2022.

5.3. Religious celebrations

The Parliament of Ghana organizes a Festival of Nine Lessons and Carols, a service celebrating the coming birth of Jesus. It is traditionally held on Christmas Eve, though the service organized by the parliament is held a few days before Christmas. It is attended by the Speaker of Parliament, parliamentarians, members of government and some clergy. The Parliament of Ghana also holds a celebration for Eid al-Adha. On both occasions, Members from both the Christian and Muslim religions participate in the services.

A number of parliaments have cross-party prayer groups. The Parliament of Lithuania has a Provisional Prayer Group for Roman Catholic members. The Parliaments of Romania and Hungary have ecumenical prayer groups. In Hungary, the prayer group is led by the chair of the Committee on Justice, which is one of the committees also responsible for religious affairs. The Hungarian ecumenical prayer group conducted a 24-hour prayer chain on the first anniversary of the Russian invasion of Ukraine.

The Parliament of Australia has a Parliamentary Christian Fellowship, which comes together weekly for a prayer session in Parliament House. The Fellowship also organizes the annual prayer breakfast in the Australian Parliament.

Other parliaments which celebrate an annual national prayer breakfast include the United Kingdom (National Parliamentary Prayer Breakfast), Kenya (National Prayer Breakfast) and the US Congress (National Prayer Breakfast).

5.4. Ad hoc symbolic events

Following the Christchurch mosque shootings in 2019, in which 51 people died and 40 were injured when an armed man entered two mosques during Friday prayer and shot worshippers, the Parliament of New Zealand invited a delegation of interfaith religious leaders for a service in parliament. The parliament suspended its rules for this service, which would normally not allow for “strangers” – or non-parliamentarians – to enter into the debate chamber. Former MP Louisa Wall said, “the country came together, we were united in our grief”.

In 2019, Pope Francis and the Grand Imam of Al-Azhar, Ahmed El Tayeb, jointly signed a watershed interfaith *document on Human Fraternity for World Peace and Living Together*, which has since laid the foundation for many interfaith conferences and is also behind the UN-designated International Day of Human Fraternity, celebrated on 4 February each year. In 2022, Timor-Leste became the first country to adopt the principles of the document on human fraternity into its national values. Following the presidential elections in March/April 2022, the newly elected President José Ramos-Horta submitted the document to the national parliament, which unanimously agreed to adopt it and commit to its values of global peace, dialogue and respect for human rights. The President further intends to include this document in school curricula, and the parliament encouraged the government and citizens to promote its values of peaceful coexistence.⁹⁹ Timor-Leste is one of two Christian-majority countries in Asia, the other being the Philippines. Census data indicates that 97.6% of the population is Catholic, 2% is Protestant and less than 1% is Muslim.¹⁰⁰

⁹⁹ Ramos-Horta, 2022.

¹⁰⁰ US DoS, 2022x.

6. Parliamentary attitudes towards religion and belief

Parliaments stand at the nexus between the tradition in which a country is steeped and upon which its institutions were established, and the values of its contemporary citizens. This is often visible in how religion or belief is expressed in parliament. There can be an ambivalence in the respective practices depending on whether or not they have been updated to reflect the actual diversity of society.

6.1. Prayers before parliamentary sittings¹⁰¹

A number of parliaments, including the parliaments of Tanzania, Malta, the United Kingdom, Ireland, New Zealand, Australia, Guyana and Canada, begin each session of one or both chambers with a prayer. For many of these, the prayer has been adapted over the years.

At the beginning of each sitting of the National Assembly of the Parliament of Guyana, a prayer is recited. When Guyana gained independence from Britain in 1966, the tradition of the prayer was kept but it was adapted to reflect the country's ethnic and religious diversity and heritage. Speaker Manzoor Nadir explained: "It is a general prayer. We have so many religions and the three main religions – Christians, Muslims, Hindus – are basically treated equally. We also have other faiths – Baha'i, Rastafarian and persons with their own beliefs." The prayer is adapted from the words of the Indian poet Rabindranath Tagore:

"Almighty God, we, who are here gathered together, do most humbly beseech Thee, to guide us in all our consultations, so that we may together build a land where knowledge is free, where the mind is without fear, and the head is held high, and where words come from the depth of truth.

Grant us, O God, Thine aid and guidance, so that we may deal justly, with the several causes that come before us, laying aside all private interests, prejudices and personal preferences, so that the result of our counsels may be to the glory of thy Blessed Name, the maintenance of true religion, the preservation of justice, the safety, honour and happiness of the President, and the peace and prosperity of Guyana.

Grant us, O God, the vision so to lead, that all the people of this fair land may enter into that state of brotherhood and unity, where the mind is led forward by thee into ever widening thought and action."¹⁰²

The lower chamber of the Parliament of Ireland begins each day with a Christian prayer which is recited by the Speaker. A period of quiet reflection has been added for those who do not wish to participate in the prayer.

In the Parliament of New Zealand, the prayer or karakia is read out in a variety of languages, including the official spoken languages of New Zealand: English and te reo Māori (the language of the indigenous population of mainland New Zealand, the Māori people). New Zealand also celebrates different language weeks throughout the year, and the parliament may read the prayer in the language of that week, for instance in Mandarin or one of the Pacific Island languages.

In the Parliament of Canada, a prayer is read each sitting day in both the Senate and the House of Commons. The prayer is read in private, prior to the doors of either chamber having been opened to the public. The prayer is the first order of business in both chambers, pursuant to the Rules of the Senate and the Standing Orders of the House of Commons. According to the House of Commons Procedure and Practice from 1994, "the House concurred in a report recommending a new form of prayer more reflective of the different religions embraced by Canadians."¹⁰³

The Standing Orders for both the Senate and the House of Commons of the Parliament of Australia require each daily session to begin with a prayer and an acknowledgement of country. Both the Speaker of the House of Representatives and the President of the Senate read the acknowledgement of country, which refers to the traditional custodians of the land on which the parliamentary session is taking place, before a prayer for the work of parliament and the Lord's Prayer.¹⁰⁴

In the House of Commons of the Parliament of the United Kingdom, daily prayers are carried out before the commencement of a public sitting. The prayers are conducted by the Speaker's Chaplain.

¹⁰¹ For a detailed analysis of parliamentary prayers, see also: Library & Research Service (L&RS), 2016. This report also provides some insights into spaces such as a prayer room, chapel, meditation room or mosque in some parliaments.

¹⁰² Parliament of Guyana, 2018.

¹⁰³ Bosc and Gagnon, 2017.

¹⁰⁴ Parliament of Australia, 2022a; Parliament of Australia, 2022b.

Prayers in the UK House of Commons and the Speaker's Chaplain

The tradition of reading daily prayers in the House of Commons is believed to date back to the 16th century when, records suggest, these tasks were undertaken by the Clerk of the House of Commons. In 1660, a chaplain replaced the Clerk in this function, earning the title Chaplain for the Commons. In the 1830s, the Chaplain became salaried and the role gradually expanded beyond prayers. It became tradition for the Speaker to select the Chaplain. When the Chaplain conducts the daily prayers, there is a degree of ritual attached to it:

“Prayers take place immediately after the Speaker’s procession to the Chamber. Only Members are allowed to be present in the Chamber during prayers, and by tradition, they stand up and face the benches rather than the centre of the House while prayers are said. The origins of this custom are unclear, but it is thought this practice developed due to the difficulty Members would historically have faced of kneeling to pray while wearing a sword.”¹⁰⁵

The tasks of the present day Speaker’s Chaplain include reading the given daily prayers in the House of Commons chamber and introducing topical elements, conducting a weekly Eucharist at the Parliamentary Chapel (St. Mary Undercroft), occasional special services and a monthly service followed by a speaker and discussion

in St. Margaret’s Westminster Abbey for MPs and Peers. The Chaplain also cares for the pastoral needs of parliamentarians and members of staff, as part of which they officiate at baptisms, weddings and memorial services. The Speaker’s Chaplain also has a ceremonial function, working with the Speaker’s team on acts of commemoration, celebration and consolation for the parliamentary community such as the marking of Holocaust Memorial Day, Armed Forces Day and events to mark the death of a serving MP.

The Speaker’s Chaplain works closely with the Christians in Parliament APPG, which holds Bible study and prayer groups, speaker events and discussion groups, policy discussion and briefings – all related to issues intersecting with Christian faith and theology. This APPG also organizes a National Parliamentary Prayer Breakfast.¹⁰⁶

In recent times it has been possible to restore the previously long-standing link with Westminster Abbey, and the Speaker’s Chaplain also serves as a Canon of Westminster.



Lindsay Hoyle, Speaker of the UK House of Commons with chaplain to the Speaker of the House of Commons, Reverend Tricia Hillas. © UK Parliament

¹⁰⁵ UK Parliament, 2022e.

¹⁰⁶ Christians in Parliament (APPG), 2022.

6.2. Dress codes

In some traditions, religion or belief can also be expressed through clothing. Common examples include the turban, worn by Sikh men, a kippah – also known as a yarmulke, skullcap or koppel – worn by some Jewish men, or head coverings, worn by some Muslim women. A number of parliaments have a dress code and there have been debates in some parliaments about the degree to which this infringes upon the religious rights of parliamentarians.

Some examples of different attitudes towards clothing in parliaments include:

Article 209 of the Rules of the House of Councillors of the Parliament of Japan states: “No one shall enter the Chamber or Committee meeting rooms with a hat, overcoat, scarf, umbrella, stick and the like on or with him.”

In the Parliament of Canada, Speakers of the Senate and House of Commons have by convention allowed Senators and MPs to wear religious clothing when participating in debates in both chambers.

In 2018, the lower chamber (Assemblée nationale) of the Parliament of France amended its Rules of Procedure to introduce a “neutral” dress code which banned members from “the wearing of conspicuous religious symbols, uniforms, logos or commercial messages or political slogans.”¹⁰⁷ This regulation not only banned Muslim women from wearing headscarves, but also Jewish men from wearing skullcaps or Sikh men from wearing a turban. The ruling was prompted by a member of parliament wearing a football jersey while speaking about taxing the transfer of football players. Article 9 of the General Instructions for the National Assembly now clarifies that “in the hemicycle, expression is exclusively oral.”

In 2021, the Government of Tanzania released a pamphlet visually depicting the dress code guidelines for public servants, including members of parliament. The pamphlet, which references a public service document from 2020, shows acceptable and unacceptable clothing for female and male public servants in casual, smart casual and smart settings. The new guidelines clarify that for a woman, a headscarf is permitted to be worn with any of the prescribed clothing choices.¹⁰⁸

Case study: Head and face coverings

The issue of head and face coverings has been debated in different parliaments around the world, especially with regard to the veiling of Muslim women.

Legislation exists in some States which requires women to wear a head covering in public. The Islamic Republic of Iran has made veiling in public mandatory since 1983, with punishment for non-adherence outlined in the Islamic Punishment Law.

Other States have legislation which prohibits certain coverings – ranging from a veil which covers the head and hair, to a covering where either only the eyes of the woman are visible (niqab) or the whole face is covered (burqa)– in public spaces or in public schools, universities and government buildings. In 2004, the French Parliament passed a law on secularity and conspicuous religious symbols, banning symbols or clothing which clearly show religious affiliation, including head coverings, from public schools. This was followed in 2010 by a law prohibiting the concealment of the face in public spaces.¹⁰⁹ This ban includes anything that hides the face, not only the niqab or burqa but also masks, balaclavas or helmets, but it does not prohibit head coverings such as the hijab, skullcap or turban, which do not obscure the face.

The Swiss Confederation organized a national referendum in March 2021 responding to an initiative from the Swiss People’s

Party on whether to ban full-face coverings. The Swiss Federal Council and Parliament itself spoke out against the proposal and offered a counter-proposal – valid if the referendum were to fail – which demanded that people show their face when necessary for identification purposes. This suggestion also included measures to strengthen women’s rights, for instance, to encourage efforts to integrate immigrant women instead of further excluding them through prohibitions which come with referendums.¹¹⁰ Despite this alternative suggestion, the referendum passed with a majority of 51.2% voting “yes”. It is now prohibited to wear full face coverings in public, including a burqa or a niqab. Internationally, a total of 16 States have a full or partial ban on face coverings.

The majority of States have no official regulation about wearing face or head coverings in public, though religious authorities’ stance towards religious dress can be influential. Islam has its own legal framework which includes making Islamic legal rulings, known as fatwas. National legislation is therefore not the only or even the primary authority in some communities with regard to religious dress and behaviour.

The reasons that some religious authorities or state legislation oblige women to wear a face or head covering comes from an interpretation of the Qur’an and the Hadith, two pillars of Islamic jurisprudence.

107 Assemblée nationale, 2018.

108 President’s Office Public Service Management and Good Governance, 2020.

109 Law No. 2010-1192 of 2010.

110 Federal Council, 2022.



Turkish MP Ravza Kavakci Kan attending the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain. © IPU/Parliament of Bahrain

There are varying reasons given for banning women from wearing face coverings or a veil. In Chad, a Muslim-majority country in the Sahel region of Africa where religious extremism is threatening regional stability, the burqa was banned by the government after suicide bombings were perpetrated by Nigerian Boko Haram militants wearing burqas. Security concerns have been cited by other parliaments and governments as the reason behind bans on face veils, especially as a full-face covering makes it more difficult to identify someone.¹¹¹ Other reasons for banning or criticizing the face veil, especially in the Western European context, include viewing it as incompatible with the values of different expressions of secularism, as incompatible with the broader culture and values of society or with liberal democracy, as a sign of radical or political Islam, as a tool of oppression or coercion of women, and as impeding the reciprocity inherent in communication.¹¹²

There have been criticisms of these reasons as being disingenuous. Dissenting voices say that these laws are driven in some societies

by Islamophobia and anti-Muslim sentiment. Canadian Muslim Senator Salma Atallahjan observes that the regulations around masking since the coronavirus pandemic have clearly shown that the debate around the burqa is highly racialized. The recommendation to wear masks can lead to a similar result in one's appearance, but is free of the stigma attached to the niqab or burqa.

Banning different forms of Islamic dress has been criticized by some as contravening the right to externally manifest religion or belief. Turkish MP Ravza Kavakci Kan described a long-standing ban on wearing headscarves in public institutions in Türkiye as "an institutional form of discrimination". Ms. Kavakci Kan says that she wore the veil out of her own religious conviction. As she was not allowed to wear a veil at any public university she decided to complete her studies in the United States of America, where her religious freedom was guaranteed. The ban on wearing the veil in public institutions in Türkiye was lifted in 2013.

111 Grillo and Shah, 2012.

112 Ibid.

6.3. Commemoration of religious events and religious heritage by parliament

A number of parliaments commemorate certain days with a religious association, such as National Bible Day or International Holocaust Remembrance Day.¹¹³

The Parliament of Canada celebrates the diverse faces of Canadian identity. In recent years, indigenous peoples' ceremonies and cultural/spiritual practices have started appearing more prominently in parliament. Smudging ceremonies (during which plants, usually sage, are burned to cleanse and purify) have been conducted before some events in the parliamentary precinct. Indigenous languages are also increasingly being used in parliament, most notably during committee hearings, allowing indigenous witnesses and parliamentarians to interact in their mother tongue. In addition, significant religious communities are singled out in different months. For instance, April is Sikh Heritage Month, May is Canadian Jewish Heritage Month, in September there is a Mennonite Heritage Week and October is Canadian Islamic History Month. There is also a National Day of Remembrance of the Quebec City Mosque Attack and Action Against Islamophobia on 29 January.

Parliaments have other ways of honouring different religions or beliefs. The Israeli Knesset adapts its daily work to cater for events within the religious calendar. Avi Dichter, Israeli Member of the Knesset and current Minister of Agriculture and Rural Development, explains:

“When we have voting during Ramadan, they give you a gap of a few hours to make sure that the Muslim members of the Knesset will be able to break the fast. Whenever there’s a special holiday – Eid Al Adha, Eid Al Fitr – you honour them and you don’t bring bills to vote unless there is a total agreement and there’s no problem about it. [...] We do it with Jewish members and we do it with Muslim members.”¹¹⁴

During Ramadan in 2023, Speaker Amir Ohana hosted representatives from Albania, Bahrain, Kosovo, Kazakhstan, Morocco, Nigeria, Tanzania, Türkiye and the United Arab Emirates for an iftar dinner in the Knesset.

In the Parliament of Egypt, working hours are generally shorter during the month of Ramadan so that Muslim members are able to break their fast with the iftar meal. This is not a rule but a general courtesy that is observed when possible. In Egypt, it is estimated that 90% of the population is Muslim (majority Sunni) and 10% is Christian. The biggest Christian group is the Coptic Orthodox Church, which constitutes about 90% of the Christian community.¹¹⁵ While the Coptic Orthodox Christmas, which is celebrated on 7 January – following the Julian calendar –, is a public holiday, parliament also observes the tradition of not holding any sessions on 25 December, the Christmas Day observed by Western churches (following the Gregorian calendar).



Speaker Amir Ohana of the Israeli Knesset hosted representatives of countries with Muslim populations for an Iftar meal during Ramadan, 2023. © Parliament of Israel

¹¹³ International Holocaust Remembrance Day commemorates all victims of the holocaust, including not only Jewish people but also other minorities.

¹¹⁴ Interview conducted in 2022.

¹¹⁵ US DoS, 2022f.

6.4. Oaths and affirmations of office

Oaths of office are frequently part of the swearing-in of parliamentarians, required before they are permitted to assume parliamentary duties. A number of oaths are sworn in the name of God. Parliaments have several ways of catering for members who belong to different religions or who profess no belief. Some parliaments offer the possibility of swearing an affirmation instead of an oath, in which religious references may be omitted. Others offer different religious texts which can be sworn upon.

In the Swiss Parliament, new members must either swear an oath or make a solemn promise before assuming office. The text of the oath states: "I swear by the Almighty God to uphold the Constitution and the law and to fulfil the duties of my office to the best of my abilities." The text of the solemn promise states: "I solemnly promise to uphold the Constitution and the law and to fulfil the duties of my office to the best of my abilities"¹¹⁶

The oath taken by incoming parliamentarians to the Parliament of Ghana is detailed in the Standing Orders of the Parliament of Ghana. It makes explicit reference to God, can be sworn on the Bible or Qur'an or also as an affirmation without

any religious reference.¹¹⁷ The same practice exists in the Parliament of Sierra Leone.¹¹⁸

The procedures for swearing in at the Islamic Parliament of Iran are reflected in its rules of procedure. Members of the Assembly take an oath either at the first session of the Assembly or at the first session they attend. They swear "in the Name of God [...] in the presence of the Glorious Qur'an..." Religious minorities are permitted to take the same oath but swearing on their holy book.¹¹⁹ After swearing the oath, members will also sign a text of it.

The Manual of Rules of Procedure, Practices and Conventions of the Parliament of Guyana states that incoming members of parliament have the option of swearing an oath on the Qur'an, the Bible or the Bhagavad Gita – the scriptures of the three main religions of the State – or of making a solemn affirmation instead of taking an oath.¹²⁰ The wording of the oath itself is not faith-based.

Incoming members of parliament in the Indonesian People's Representative Council must swear an oath in the name of God, part of which states their commitment to uphold the Pancasila, the five principles underlying the national ideology of Indonesia.¹²¹ The first principle of the Pancasila is the acknowledgement of monotheism.

116 Confédération suisse, 2021.

117 Parliament of Ghana, 2000; Ghana 1992 (rev. 1996) Constitution; statements about swearing on the Bible or Qur'an from an interview with a Ghanaian parliamentarian.

118 Sierra Leone 1991 (reinst. 1996, rev. 2013) Constitution, Third Schedule to the Constitution.

119 Iran (Islamic Republic of) 1979 (rev. 1989) Constitution; see: Islamic Parliament of Iran, 2014.

120 Parliament of Guyana, 2007.

121 House of Representatives of the Republic of Indonesia, 2015.

7. Regional and international parliamentary engagement

There are a number of (inter-)parliamentary organizations which work to promote common interests and support parliamentary work. Examples are given below of inter-parliamentary initiatives with a religious or belief dimension, including the Interparliamentary Assembly on Orthodoxy, a network of parliaments brought together by their shared Orthodox Christian faith, and the International Parliament for Tolerance and Peace, whose mandate is to engage parliamentarians worldwide in working to promote peaceful coexistence and respect, including through interfaith dialogue.

7.1. Inter-parliamentary dialogue and networking

[Interparliamentary Assembly on Orthodoxy](#)

The Interparliamentary Assembly on Orthodoxy (IAO) is an inter-parliamentary organization that works for cooperation between parliaments of countries with a Christian Orthodox community, guided by the common values of the shared Orthodox faith and a desire to work for the institutional promotion and protection of the Orthodox Christian tradition. It was founded in 1994 at the initiative of the Greek (Hellenic) Parliament in response to many changes occurring in Europe resulting from the dissolution of the Soviet Union (1988–1991) and the foundation of the European Union (1993). A need was identified to found an organization which drew on the contribution of Orthodoxy, as a common cultural expression of a large number of people, to shape this new Europe and to provide guidance in responding to spiritual, sociocultural and political challenges.

Article 3 of the Founding Act from the first convention in 1994 names the following key objectives behind the founding of the IAO:

- “[...] b. The enhancement of the role of Orthodoxy within the framework of the European Union and the consolidation of Orthodoxy as an important and necessary political cultural and spiritual entity geared towards the shaping of a new European reality.
- c. The contribution of the ecumenical and unifying spirit of Orthodoxy both towards the transcendence of extreme nationalistic, confessionary and religious contradictions and the discovery of effective means for the protection of ethnic or religious minorities. [...]

- e. The support of the role of Orthodox culture as a unifying force in Eastern Europe and as a bridge for Europe in its relationships with the other cultures. [...]
- h. The encouragement of contacts between parliamentary, political, ecclesiastical, academic and spiritual figures, or institutions geared towards the development of an Orthodox cultural heritage and their contribution to the contemporary global dialogue on human rights and the peaceful coexistence of peoples.
- i. The fuller activation of Orthodoxy with the purpose of its promoting solutions to the critical problems of contemporary European society and the ecological environment.”¹²²

The IAO was initially called the European Interparliamentary Assembly on Orthodoxy (EIAO). It changed its name to the Interparliamentary Assembly on Orthodoxy in 2001 when it allowed groups of Orthodox extra-European parliamentarians to attend its assemblies. It has since expanded its cooperation agreements to include non-Orthodox parliamentary assemblies.

In 2018, the IAO, together with the Lebanese National Assembly and in cooperation with the Arab Inter-Parliamentary Union, organized a conference in Beirut entitled *Unity in diversity and fundamental freedoms for Christians and Muslims in the Middle East: A conference for parliamentary dialogue*. It was attended by approximately 75 parliamentarians from 16 European, Arab and Asian countries. The Final Declaration highlighted the importance of national legislation being in line with universal human rights, encouraged participants to promote the identity of national, cultural, language, religious or ethnic groups as well as their right to live in community with others, and supported interreligious and inter-ethnic dialogue at the national and international level.¹²³

[International Parliament for Tolerance and Peace](#)

The International Parliament for Tolerance and Peace (IPTP) is the legislative arm of the Global Council for Tolerance and Peace (GCTP).

The GCTP is a non-governmental organization founded in 2017 by Ahmed Al Jarwan, an Emirati politician who served on the Federal National Council of the United Arab Emirates from 2011 to 2019 and as President of the Arab Parliament from 2012 to 2016. Reacting to the fractured state of the world and the spread of extremism and violence, the GCTP was founded to contribute to the promotion of a culture of tolerance and peace. The organization is guided by the principles of the United Nations and international law in its work. The GCTP has its headquarters in Malta.¹²⁴

¹²² EIAO, 1994.

¹²³ Declaration in: Mygdalis, 2021, pp.199–202.

¹²⁴ GCTP, 2022a.



2018 meeting of the IAO in Beirut. © IAO

The IPTP was launched in 2018 by the Parliament of Malta, as the representative body and legislative arm of the GCTP. It was launched within the term of the current Speaker of the House of Representatives of Malta, Angelo Farrugia. Speaker Farrugia sees an important role for his parliament, which is very engaged in the IPTP, in using interfaith dialogue as a peacebuilding tool:

“We embrace interfaith as a culture, and we embrace intercultural dialogue. We feel that parliament has a very important role. It is parliament itself, politicians themselves – the representatives of the people – that must act to raise strong awareness not only of the rights and obligations relating to diversity and religious tolerance, but also of the benefits, spearheading the development of equality policies, in order to achieve real change to fight discrimination.”¹²⁵

The IPTP comprises members of national parliaments and aims to meet quarterly to discuss and provide recommendations on issues raised by the General Assembly and the Governing Body of the GCTP, as well as other topics of current international importance which relate to tolerance and peace. Parliamentarians from over 85 national parliaments belong to the IPTP.¹²⁶

The IPTP is active in global discussions relating to interfaith and intercultural dialogue. The GCTP co-organized two sessions at the 2021 G20 Interfaith Forum on *The role of parliamentarians in interfaith dialogue*. The inclusion of sessions about parliamentarians and interfaith dialogue was a new addition to the programme of the 2021 G20 Interfaith Forum, as were ministerial sessions.

The IAO and the IPTP are both Permanent Observers of the IPU.

¹²⁵ Interview conducted in 2022.

¹²⁶ GCTP, 2022b.

7.2 Extra-parliamentary dialogue and networking

Many parliaments and parliamentary organizations, including the IPTP, are engaged in relationship-building and dialogue with extra-parliamentary actors. This often occurs when two organizations share common goals. There are many instances of parliamentary cooperation with religious actors in the spirit of partnership for common ends.

[Climate change](#)

Climate change is an area where many interfaith actors and organizations are active. Pope Francis made it the topic of his second encyclical, *Laudato si'*, in 2015.¹²⁷ In September 2021, ahead of the COP26 UN Climate Change Conference, he also published a joint statement on the environment together with Ecumenical Patriarch Bartholomew I and the Archbishop of Canterbury, Justin Welby. The statement, entitled *A joint message for the protection of creation*, calls for common action to prevent climate change.¹²⁸ On 4 October 2021, a broader interfaith statement, *Faith and science: An appeal for COP26*, was signed by the Pope and interfaith leaders in the Vatican, before it was handed to the COP26 President, British MP Alok Sharma.¹²⁹

Only a few days later, the IPU also co-organized a pre-COP26 Parliamentary Meeting, together with the Italian Parliament in Rome, Italy on 8 and 9 October 2021. Part of this meeting included an audience with the Pope, where he presented the *Appeal for COP26* to the delegation. Rick Nimmo, Director of the British Group to the IPU, said:

“We sat in a room and basically found that we had the same common view [...]. We saw it as adding credibility and weight to our plea for action, the fact that we could associate the Pope’s name with our work. To that degree it was a huge multiplier for us. And I can imagine he was seeing it in the same way [...] he can say he has also engaged [with] parliamentarians.”

The Outcome Document of the Parliamentary Meeting held during COP26 on 7 November 2021 referenced the meeting with the Pope and the *Appeal for COP26*.¹³⁰

[Nuclear disarmament and non-proliferation](#)

The field of nuclear disarmament and non-proliferation of weapons is also one where both parliamentarians and religious actors have been jointly engaged. In 2013, the global interfaith non-governmental organization Religions for Peace

first published a *Resource guide on nuclear disarmament for religious leaders and communities*.¹³¹ It contained a number of references to parliamentary organizations, publications, resolutions and quotes from individual parliamentarians.

A subsequent milestone came in 2015, when three organizations – Parliamentarians for Nuclear Non-proliferation and Disarmament (PNND), Religions for Peace, and Mayors for Peace – issued a joint statement in Hiroshima, Japan, entitled *A nuclear-weapon-free world: Our common good*. This marked the dropping of the first nuclear bombs on Hiroshima and Nagasaki, as well as the founding of the United Nations, both of which had taken place 70 years earlier, in 1945. The statement, with the stated goal “to support multilateral negotiations for the elimination of nuclear weapons”,¹³² said:

“Together – as mayors, parliamentarians and religious leaders – we support the common good of nuclear abolition. We reject nuclear weapons, which threaten our humanity, contravene our moral principles, violate international law and thwart the safety and well-being of current and future generations.

We commit to principled action to advance shared security and well-being based on deeply held and widely shared moral principles, the rule of law and a profound commitment to non-violent conflict resolution.”¹³³

The joint statement was subsequently presented to the United Nations in Geneva on 25 September, the International Day for the Total Elimination of Nuclear Weapons. The UN Office in Geneva, the main location for diplomacy around disarmament and non-proliferation, is also the home of the Conference on Disarmament, a body for multilateral disarmament negotiations which provides support for many disarmament agreements.¹³⁴ The joint statement was also presented to the head of the United Nations General Assembly, Mogens Lykkesoft, in New York on 29 September 2015. The statement was presented in all three cities by representatives of the three organizations behind it, including Saber Chowdhury, Co-President of the PNND and then-President of the IPU.

In September 2022, the Strategic Concept for the Removal of Arms and Proliferation (SCRAP Weapons) initiative, in collaboration with the IPU, organized a hybrid seminar themed around the activation of a fourth special session of the UN General Assembly devoted to disarmament. One of the panels focused on the role of interreligious dialogue for peace and disarmament. One of its goals is to build a global coalition of different religious actors working together for peace.¹³⁵ SCRAP Weapons is housed within the Centre for International Studies and Diplomacy at SOAS University of London.

¹²⁷ Francis, 2015.

¹²⁸ Francis, Bartholomew I and Welby, 2021.

¹²⁹ Francis and others, 2021; see also: Foreign, Commonwealth & Development Office, 2021.

¹³⁰ IPU, 2021.

¹³¹ Ware, 2013.

¹³² Mayors for Peace, Religions for Peace, and PNND, 2015.

¹³³ Ibid.

¹³⁴ UNODA [no date].

¹³⁵ SCRAP Weapons, 2022.

Other dialogues with a faith dimension

There are also examples where religious identity is one of the factors within a broader dialogue process. Members of the Federation Council of Russia are active in a number of intercultural exchanges, including with the Russia–Islamic World Strategic Vision Group, the Organization of Islamic Cooperation (OIC) and the OIC Parliamentary Union.

The Russia–Islamic World Strategic Vision Group was established in 2006 after Russia gained observer status at the OIC. It was founded by Evgeny Primakov and Mintimer Shaimiev. Primakov was an Arabist by training who held various high-ranking positions within the Government of the Russian Federation and the Supreme Soviet of the USSR. Shaimiev was the first President of Tatarstan (1991–2010), a republic within the Russian Federation where Muslim Tatars are the biggest ethno-religious group. The chair of the Group is the current President of the Republic of Tatarstan, Rustam Minnikhanov, and the deputy chair of the Group is Deputy Chair of the Federation Council Committee on Foreign Affairs and former Prime Minister of Tatarstan, Farid Mukhametshin.

The mission of the Russia–Islamic World Strategic Vision Group is to strengthen relations between the Russian Federation and the nations of the Islamic world. At the inaugural meeting in 2006, Primakov gave two reasons for the importance of this Group:

“The first reason, which unites us all, is understanding of one of the main dangers in the modern world – its division on the basis of religious and civilizational principle [...] Russia is one of the great powers that influences the international life and in this capacity it can and already is doing everything in order to prevent the development of this tendency that threatens the entire humanity.

The second reason for the creation of our Group aimed at the dialogue between Russian and leading Islamic representatives is the special ethnic-religious situation in Russia. Millions of Muslims live there. And they are not immigrants, like in many Western countries, but an organic part of the indigenous population. Perhaps there is no other State, the indigenous population of which consists of a Christian majority and a Muslim minority, that can be an example of peaceful living, cultural interpenetration and the creation of a unique community, like Russia. At the same time the position of Russia as “the bridge” between Europe and Asia is unique.”¹³⁶

The Group has members from 27 States in the Islamic world. Meetings have been held in Moscow, Kazan, Istanbul, Jeddah and Kuwait to discuss issues of common concern, including countering terrorism, international relations, and Russia–Islamic world relations. The Group cooperates with the OIC.

136 Russia–Islamic World Strategic Vision Group, 2019.

Outlook

This report is intended as a contribution to dialogue and learning between political, religious and other spheres about issues of common concern. Part 1 of the report focuses on showcasing examples of different ways that religion and belief are institutionally present in the life and work of parliaments.

The present report hopes to encourage parliaments to engage in self-reflection, especially to assess whether the mechanisms they have in place to engage with religion and belief are inclusive, transparent and representative. Another related issue that merits more in-depth exploration is the role of parliaments in promoting freedom of religion or belief and in countering expressions of intolerance against people on the basis of their religion or belief.

The conversation will be continued at the Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue (Marrakesh, June 2023), which will bring together political and religious leaders along with representatives of faith-based and civil society organizations and subject matter experts to explore avenues for joint action to promote the rule of law, peace and inclusion in our societies.

Part 2 of the report will subsequently combine takeaways from the Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue with insights of individual parliamentarians into how their work engages with religion and belief.

The IPU welcomes further input from national parliaments, associate members and permanent observer organizations, and other interested individuals and organizations. We invite you to contact us at: postbox@ipu.org.

References

Afghanistan 2004 Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Afghanistan_2004?lang=en

Algeria 2020 Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Algeria_2020?lang=en

Argentina 1853 (reinst. 1983, rev. 1994) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Argentina_1994?lang=en

Argentina Chamber of Deputies, 2022. "Commission on Foreign Affairs and Worship." Available at: <https://www.hcdn.gob.ar/comisiones/permanentes/creyculto/competencia/>

Argentina Senate, 2022. "Unicameral Committee for Foreign Affairs and Worship." Available at: <https://www.senado.gob.ar/parlamentario/comisiones/info/51>

Assemblée nationale, 2018. "Instruction Générale Du Bureau – Textes de Référence – Article 9" Available at: <https://www2.assemblee-nationale.fr/decouvrir-l-assemblee/textes-de-reference/instruction-generale-du-bureau/titre-ier/article-9>

Australian Bureau of Statistics, 2017. "2016 Census: Religion," Media Release, 27 June 2017. Available at: <https://www.abs.gov.au/AUSSTATS/abs@.nsf/mediareleasesbyReleaseDate/7E65A144540551D7CA258148000E2B85>

Australian Bureau of Statistics, 2022. "Cultural Diversity: Census, 2021," 28 June 2022. Available at: <https://www.abs.gov.au/statistics/people/people-and-communities/cultural-diversity-census/latest-release>

Bangladesh 1972 (reinst. 1986, rev. 2014) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Bangladesh_2014?lang=en

Bangladesh Parliament, 2007. "Rules of Procedure of Parliament of The People's Republic of Bangladesh," 11 January 2007. Available at: <http://www.parliament.gov.bd/index.php/en/parliamentary-business/procedure/rules-of-procedure-english>

Belgium 2019 Civil Code. Available at: https://www.ejustice.just.fgov.be/cgi_loi/change_lg_2.pl?language=fr&nm=1804032150&la=F

Bhutan 2008 Constitution. Constitute. Available at : https://www.constituteproject.org/constitution/Bhutan_2008?lang=en

Bosc, M. and Gagnon, A., eds., 2017. *House of Commons Procedure and Practice*, 3rd edition. Available at: https://www.ourcommons.ca/procedure/procedure-and-practice-3/ch_10_1-e.html

Bosnia and Herzegovina 1995 (rev. 2009) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Bosnia_Herzegovina_2009?lang=en

Cambodia 1993 (rev. 2008) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Cambodia_2008.pdf?lang=en

Canadian Interfaith Conversation, 2021. "All-Party Parliamentary Interfaith Caucus." Available at: <https://www.interfaithconversation.ca/all-party-parliamentary-interfaith-caucus>

Catholic MPs Spiritual Support Initiative (CAMPSSI), 2022. "About Us." Available at: <http://www.campssi.org/about-us/>

China (People's Republic of) 1982 (rev. 2018) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/China_2018?lang=en

Christians in Parliament (APPG), 2022. "About Us." Available at: <https://www.christiansinparliament.org.uk/about/>

Confédération suisse, 2021. "171.10 Federal Act of 13 December 2002 on the Federal Assembly (Parliament Act, ParlA)." Fedlex – La plateforme de publication du droit fédéral. Available at: <https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2003/510/en>

Constitute (website), 2022. "'Freedom of Religion". Available at: https://www.constituteproject.org/constitutions?lang=en&key=freerel&status=in_force

Egypt 2014 (rev. 2019) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019?lang=en

Encyclopaedia Britannica, 2013. "Pancasila." *Encyclopaedia Britannica*, 18 October 2013. Available at: <https://www.britannica.com/topic/Pancasila>

European Interparliamentary Assembly on Orthodoxy (EIAO), 1994. "Founding Act." Available at: <https://eiao.org/statutory-texts/>

Foreign, Commonwealth & Development Office, 2021. "Holy See: Faith and Science: An Appeal for COP26." News story, 4 October 2021. Available at: <https://www.gov.uk/government/news/holy-see-faith-and-science-an-appeal-for-cop26>

Foreign, Commonwealth & Development Office, 2022. "International Ministerial Conference on Freedom of Religion or Belief." Available at: <https://www.gov.uk/government/topical-events/international-ministerial-conference-on-freedom-of-religion-or-belief-london-2022>

Francis, and others, 2021. "Faith and Science: An Appeal for COP26." 4 October 2021. Available at: <https://www.oikoumene.org/resources/documents/faith-and-science-an-appeal-for-cop26>

Francis, 2015. "Laudato Si'". The Holy See, 24 May 2015. Available at: https://www.vatican.va/content/francesco/en/encyclicals/documents/papa-francesco_20150524_enciclica-laudato-si.html

Francis, Bartholomew I, Welby, J., 2021. "Joint Message of the Holy Father Francis, His Holiness Bartholomew I, Ecumenical Patriarch of Constantinople, and His Grace Justin Welby, Archbishop of Canterbury, for the Protection of Creation", 1 September 2021. Available at: <https://www.vatican.va/content/francesco/en/messages/pont-messages/2021/documents/20210901-messaggio-protezionedelcreato.html>

Georgia 1995 (rev. 2018) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Georgia_2018?lang=en

Ghana 1992 (rev. 1996) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Ghana_1996?lang=en

Global Conference for Tolerance and Peace, 2022a. "About GCTP". Available at: <https://gctpnews.org/why-gctp/>

Global Conference for Tolerance and Peace, 2022b. "Parliament for Tolerance and Peace". Available at: <https://gctpnews.org/who-we-are/parliament-for-tolerance-and-peace/>

Grillo, R. and Shah P., 2012. *Reasons to Ban? The Anti-Burqa Movement in Western Europe*. MMG Working Paper 12-05. Available at: <https://www.mmg.mpg.de/59749/wp-12-05>

Guyana 1980 (rev. 2016) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Guyana_2016?lang=en

House of Representatives of the Republic of Indonesia, 2015. "About the House: Membership". Available at: <https://www.dpr.go.id/en/tentang/keanggotaan>

Hungary 2011 (rev. 2016) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Hungary_2016?lang=en

India 1949 (rev. 2016) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/India_2016?lang=en

Indonesia 1945 (reinst. 1959, rev. 2002) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Indonesia_2002?lang=en

Institute for Economics & Peace (2014). *Five Key Questions Answered on the Link between Peace & Religion*. IEP Report 29. Available at: <https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Peace-and-Religion-Report.pdf>

Institute for Economics & Peace (2022). *Global Peace Index 2022. Measuring Peace in a Complex World*. June 2022. Available at: <https://www.visionofhumanity.org/peacefulness-declines-to-lowest-level-in-15-years/>

IPU and United Nations Development Programme (UNDP), 2010. *The Representation of Minorities and Indigenous Peoples in Parliament: A Global Overview*. Available at: <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/representation-minorities-and-indigenous-peoples-in-parliament-global-overview>

IPU and UNDP, 2022. *Global Parliamentary Report 2022 – Public Engagement in the Work of Parliament*. Available at: <https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/global-parliamentary-report/global-parliamentary-report-2022-public-engagement-in-work-parliament>

IPU, 2021. "Parliamentary Meeting at the 26th United Nations Climate Change Conference (COP26)"; 7 November 2021. Available at: <https://www.ipu.org/event/parliamentary-meeting-26th-united-nations-climate-change-conference-cop26>

IPU, 2022a. "Strategy 2022–2026". Available at: <https://www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2022-01/strategy-2022-2026>

IPU, 2022b. "IPU Comparative Data on Parliaments". IPU Parline: Global data on national parliaments. Available at: https://data.ipu.org/compare?field=chamber%3A%3Afield_is_reserved_seats&structure=any_lower_chamber

IPU, 2022c. "Pakistan". IPU Parline: Global data on national parliaments. Available at: <https://data.ipu.org/content/pakistan>

IPU, 2022d. "'Iran (Islamic Republic Of)". IPU Parline: Global data on national parliaments. Available at: <https://data.ipu.org/content/iran-islamic-republic>

IPU, 2022e. "Iraq". IPU Parline: Global data on national parliaments. Available at: <https://data.ipu.org/content/iraq>.

IPU, 2022f. "Jordan". IPU Parline: Global data on national parliaments. Available at: https://data.ipu.org/content/jordan?chamber_id=13434

IPU, 2022g. "Bosnia and Herzegovina". IPU Parline: Global data on national parliaments. Available at: https://data.ipu.org/content/bosnia-and-herzegovina?chamber_id=13347

Iran (Islamic Republic of) 1979 (rev. 1989) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989?lang=en

Islamic Parliament of Iran, 2014. "The Rules of Procedure", Iran Data Portal. Available at: <https://irandataportal.syr.edu/the-parliament-majlis/the-rules-of-procedure-of-the-islamic-parliament-of-iran>

Kenya 2010 Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Kenya_2010?lang=en

Klocek, J. and Bledsoe, S., 2022. *Special Report: Global Trends and Challenges to Protecting and Promoting Freedom of Religion or Belief*. USIP Special Report No. 510. Available at: <https://www.usip.org/publications/2022/06/global-trends-and-challenges-protecting-and-promoting-freedom-religion-or>

Kramer, S., 2021. "Key Findings about the Religious Composition of India". Pew Research Center, 21 September 2021. Available at: <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2021/09/21/key-findings-about-the-religious-composition-of-india/>

Law No. 2010-1192 of 11 October 2010 Prohibiting the Concealment of the Face in Public Space (1). Available at: <https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000022911670/>

Lebanon 1926 (rev. 2004) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004?lang=en

Library & Research Service (L&RS) of the Houses of the Oireachtas, 2016. "Prayers in Plenary and Other Religious Services in Parliaments". L&RS Note. 10 May 2016. Available at: https://data.oireachtas.ie/ie/oireachtas/libraryResearch/2016/2016-05-10_lrs-note-prayers-in-plenary-and-other-religious-services-in-parliaments_en.pdf

Longhurst, J., 2021. "All-Party Caucus to Explore Where Faith, Politics Meet". Winnipeg Free Press, 29 June 2021. Available at: <https://www.winnipegfreepress.com/arts-and-life/life/faith/2021/06/18/all-party-caucus-to-explore-where-faith-politics-meet>

Majumdar, S., 2021. "41 Countries Ban Religion-Related Groups; Jehovah's Witnesses, Baha'is among the Most Commonly Targeted". Pew Research Center, 15 November 2021. Available at: <https://www.pewresearch.org/fact-tank/2021/11/15/41-countries-ban-religion-related-groups-jehovahs-witnesses-bahais-among-the-most-commonly-targeted/>

Mayors for Peace, Religions for Peace, and Parliamentarians for Nuclear Non-proliferation and Disarmament (PNND), 2015. "A Nuclear-Weapon-Free World Our Common Good: Legislators and Religious Leaders Join Forces for Nuclear Abolition", Press Release and Joint Statement, Religions for Peace, 6 August 2015. Available at: <https://rfp.org/sites/default/files/A%20Nuclear%20Weapon%20Free%20World.pdf>

Minority Rights Group International, 2020. "World Directory of Minorities & Indigenous Peoples – Romania", May 2020. Available at: <https://minorityrights.org/country/romania/>

Mygdalis, K., ed., 2021. *Coexistence of Christians and Muslims in the Middle East*. Athens: PEDIO Publications S.A. Available at: <https://eiao.org/coexistence-of-christians-and-muslims-in-the-middle-east/>

National Legislative Bodies / National Authorities, 1989. *The National Accord Document – The Taef Agreement*, 5 November 1989. Available at: <https://www.presidency.gov.lb/Arabic/LebaneseSystem/Documents/TaefAgreementEn.pdf>

Nicaragua 1987 (rev. 2014) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Nicaragua_2014?lang=en

Pakistan 1973 (reinst. 2002, rev. 2018) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Pakistan_2018?lang=en

Palestine 2003 (rev. 2005) Basic Law. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Palestine_2005?lang=en

Parliament of Australia, 2022a. "Standing Orders", 2 August 2022. Available at: https://www.aph.gov.au/About_Parliament/House_of_Representatives/Powers_practice_and_procedure/House_of_Representatives_Standing_Orders

Parliament of Australia, 2022b. "Standing Orders", September 2022. Available at: https://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Chamber_documents/Senate_chamber_documents/standingorders/b00

Parliament of Ghana, 2000. "Standing Orders of the Parliament of Ghana", 1 November 2000. Available at: <https://www.youthvote.youthbridgefoundation.org/wp-content/uploads/2021/02/Standing-Orders-of-Parliament2000.pdf>

Parliament of Guyana, 2007. "Manual of Rules of Procedure, Practices and Conventions Used by Parliamentarians in the Conduct of the Business of the National Assembly". Available at: https://parliament.gov.gy/documents/documents-laid/3810-manual_of_rules_of_procedures,_practices_and_conventions_used_by_parliamentarians_in_the_conduct_of_the_business_of_the_national_assembly.pdf

Parliament of Guyana, 2018. "National Assembly's Prayer". Available at: <https://www.parliament.gov.gy/parliamentcorner/detail/national-assemblys-prayer>

Parliament of Montenegro, 2017. "Rules of Procedure", 20 September 2017. Available at: <https://www.skupstina.me/en/rules-of-procedure>

Pew Research Center, 2009. "Global Restrictions on Religion", 17 December 2009. Available at: <https://www.pewresearch.org/religion/2009/12/17/global-restrictions-on-religion/>

Pew Research Center, 2017. "Many Countries Favor Specific Religions, Officially or Unofficially", Pew Research Center's Religion & Public Life Project, 3 October 2017. Available at: <https://www.pewresearch.org/religion/2017/10/03/many-countries-favor-specific-religions-officially-or-unofficially/>

Poland 1997 (rev. 2009) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Poland_2009?lang=en

Public Defender (Ombudsman) of Georgia, 2022a. Office Website. Available at: <http://www.ombudsman.ge/eng>

Public Defender (Ombudsman) of Georgia, 2022b. "Tolerance Centre". Available at: <http://www.ombudsman.ge/eng/tolerantobis-tsenti>

President's Office Public Service Management and Good Governance, 2020. "Mwongozo wa mavazi kwa watumishi wa umma - bango", 1 January 2020. Available at: <https://www.utumishi.go.tz/documents/guidelines>

Ramos-Horta, J., 2022. "Timor-Leste adopts document on human fraternity". Available at: <https://ramoshorta.com/timor-leste-adopts-document-on-human-fraternity/>

Romania Camera Deputatilor, 2022. "Parliamentary Committees of the Chamber of Deputies: Committee for Human Rights, Cults and National Minorities Issues". Available at: <http://www.cdep.ro/pls/parlam/structura2015.co?leg=2020&idl=2&idc=5>

Romania National Institute of Statistics (INSSE), 2022. "Provisional Data of the Population and Housing Census 2021". Available at: https://www.recensamanromania.ro/wp-content/uploads/2022/12/Date-provizorii-RPL_cu-anexe_30122022.pdf

Russia-Islamic World Group of Strategic Vision, 2019. "Evgeny Maksimovich Primakov", 8 May 2019. Available at: <https://russia-islworld.ru/en/o-gruppe/osnovateli-gruppy/evgeny-maksimovich-primakov/>

Russian Federation 1993 (rev. 2020) Constitution. The new amendments are available in the original Russian but have not yet been updated on the Constitute website. See: Конституция российской федерации: последние изменения, дополнения и Комментарии. Available at: <https://konstitutsiia.ru/67-1>

SCRAP Weapons – Strategic Concept for the Removal of Arms and Proliferation, 2022. "Convening a UNGA Special Session on Disarmament". Available at: <https://scrapweapons.com/convening-a-unga-fourth-special-session-on-disarmament/>

Shaheed, A., 2020. *Report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief (focus: State-religion relationships and their Impact on Freedom of Religion or Belief)*. A/HRC/37/49, OHCHR, United Nations. Available at: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/report-state-religion-relationships-and-their-impact-freedom-religion-or-belief>

Sierra Leone 1991 (reinst. 1996, rev. 2013) Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/Sierra_Leone_2013?lang=en

Timor-Leste 2002 Constitution. Constitute. Available at: https://www.constituteproject.org/constitution/East_Timor_2002?lang=en

Turay, T.M. "Civil society and peacebuilding: the role of the Inter-Religious Council of Sierra Leone." In Lord, D. ed., 2000. *Paying the Price: The Sierra Leone Peace Process*. Accord Series No. 9. London: Conciliation Resources. pp. 50–54. Available at: <https://www.c-r.org/accord/sierra-leone/civil-society-and-peacebuilding-role-inter-religious-council-sierra-leone>

Udin, Z., 2020. *Factsheet: Ritual Slaughter Restrictions in Europe*. United States Commission on International Religious Freedom. Available at: <https://www.uscirf.gov/publication/factsheet-ritual-slaughter-restrictions-europe>

UK Parliament, 2022a. "How Members Are Appointed". Available at: <https://www.parliament.uk/business/lords/whos-in-the-house-of-lords/members-and-their-roles/how-members-are-appointed/>

UK Parliament, 2022b. "All-Party Parliamentary Groups". Available at: <https://www.parliament.uk/about/mps-and-lords/members/apg/>

UK Parliament, 2022c. "Joint Committee on Human Rights – Role". Available at: <https://committees.parliament.uk/committee/93/human-rights-joint-committee/role/>

UK Parliament, 2022d. "Ecclesiastical Committee – Role". Available at: <https://committees.parliament.uk/committee/174/ecclesiastical-committee-joint-committee/role/>

UK Parliament, 2022e. "Speaker's Chaplain". Available at: <https://www.parliament.uk/business/commons/the-speaker/supporting-the-speaker/speakers-chaplain/>

UK Parliament, 2023. "APPGs – Registers Published in 2023". Available at: <https://www.parliament.uk/mps-lords-and-offices/standards-and-financial-interests/parliamentary-commissioner-for-standards/registers-of-interests/register-of-all-party-party-parliamentary-groups/registers-published-in-2023/>

United Nations, 2022. "World Interfaith Harmony Week". Available at: <https://www.un.org/en/observances/interfaith-harmony-week>

United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), [no date]. "Disarmament in Geneva". Available at: <https://www.un.org/disarmament/disarmament-in-geneva/>

US Department of State, 2022a. *2021 Report on International Religious Freedom: Bangladesh*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/bangladesh/>

US Department of State, 2022b. *2021 Report on International Religious Freedom: Belarus*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/belarus/>

US Department of State, 2022c. *2021 Report on International Religious Freedom: Bosnia and Herzegovina*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/bosnia-and-herzegovina/>

US Department of State, 2022d. *2021 Report on International Religious Freedom: Cambodia*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/cambodia/>

US Department of State, 2022e. *2021 Report on International Religious Freedom: Cyprus*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/cyprus/>

US Department of State, 2022f. *2021 Report on International Religious Freedom: Egypt*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/egypt/>

US Department of State, 2022g. *2021 Report on International Religious Freedom: Georgia*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/georgia/>

US Department of State, 2022h. *2021 Report on International Religious Freedom: Ghana*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/ghana/>

US Department of State, 2022i. *2021 Report on International Religious Freedom: India*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/india/>

US Department of State, 2022j. *2021 Report on International Religious Freedom: Indonesia*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/indonesia/>

US Department of State, 2022k. *2021 Report on International Religious Freedom: Iran*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/iran/>

US Department of State, 2022l. *2021 Report on International Religious Freedom: Iraq*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/iraq/>

US Department of State, 2022m. *2021 Report on International Religious Freedom: Ireland*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/ireland/>

US Department of State, 2022n. *2021 Report on International Religious Freedom: Jordan*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/jordan/>

US Department of State, 2022o. *2021 Report on International Religious Freedom: Lebanon*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/lebanon/>

US Department of State, 2022p. *2021 Report on International Religious Freedom: Mauritius*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/mauritius/>

US Department of State, 2022q. *2021 Report on International Religious Freedom: Pakistan*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/pakistan/>

US Department of State, 2022r. *2021 Report on International Religious Freedom: Romania*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/romania/>

US Department of State, 2022s. *2021 Report on International Religious Freedom: Russia*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/russia/>

US Department of State, 2022t. *2021 Report on International Religious Freedom: Seychelles*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/seychelles/>

US Department of State, 2022u. *2021 Report on International Religious Freedom: Sierra Leone*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/sierra-leone/>

US Department of State, 2022v. *2021 Report on International Religious Freedom: Sri Lanka*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/sri-lanka/>

US Department of State, 2022w. *2021 Report on International Religious Freedom: Thailand*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/thailand/>

US Department of State, 2022x. *2021 Report on International Religious Freedom: Timor-Leste*. Available at: <https://www.state.gov/reports/2021-report-on-international-religious-freedom/timor-leste/>

Ware, A., 2013. *Guide to Action – Nuclear Disarmament For Religious Leaders and Communities*. Available at: <https://www.rfp.org/resources/guide-to-action-nuclear-disarmament-for-religious-leaders-and-communities/>

Methodology and data sources

The report makes use of a range of data sources:

Interviews: Over the course of 2022, a total of 48 interviews were conducted with 55 parliamentarians, parliamentary staff, staff of the IPU Secretariat and subject matter experts. The interviews were conducted in a hybrid manner. In-person interviews took place during the Annual Parliamentary Hearing at the United Nations (New York, USA) in February 2022, the 144th IPU Assembly (Bali, Indonesia) in March 2022, and the 145th IPU Assembly (Kigali, Rwanda) in October 2022. Remote interviews took place online from February to May 2022. Three interview responses were submitted in written form. Of the people interviewed, 22% were young persons.

Survey: A survey was issued to IPU Member Parliaments and Permanent Observer organizations in March 2022. Responses were received from 53 parliaments and 1 Permanent Observer organization.

Written input: To supplement the literature available about parliamentary engagement with religion and belief, the report also drew on relevant parliamentary input, such as that recorded in the detailed summary records from the General Debate of the 137th IPU Assembly in St. Petersburg in 2017 on *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue*, and on the minutes of the international conference organized in 2018 by the IAO together with the Lebanese National Assembly and in cooperation with the Arab Inter-Parliamentary Union on *Unity in diversity and fundamental freedoms for Christians and Muslims in the Middle East: A conference for parliamentary dialogue*. Further input was also provided by the contributions of participants at the workshop held during the 143rd IPU Assembly in Madrid in 2021 on *Good parliamentary practices to promote interfaith dialogue*, the Global Parliamentary Report 2022, and the IPU's open-data platform, Parline.

Consultation and review

Consultations: Two internal consultations were held with members of the IPU Secretariat. The first consultation was held in February 2022 to invite feedback on the research design. The second consultation was held in June 2022 to solicit input about key research outcomes and optimize the design of the final report. Two external consultations were held in May 2022 with researchers and practitioners active in the field of interfaith dialogue and issues impacting religion and belief. These consultations served to provide input into the methodology and process underlying the report.

Review process: The document underwent an internal review process as well as an external peer review from subject matter experts.

Acknowledgements

This *Parliamentary Report on Religion and Belief (Part 1)* is a publication of the IPU.

The research was made possible by individuals, parliaments and organizations who contributed their thoughts, experiences and insights. A consultation process with international faith-based, governmental and non-governmental organizations throughout 2021 and 2022 supported the IPU in learning about different ways in which religion and belief are reflected in national parliaments. In this regard we would like to extend our gratitude to Religions for Peace, the United Nations Alliance of Civilizations, the World Council of Churches, the Sovereign Order of Malta and the Supreme Council of Islamic Affairs.

Project management was led by Anda Filip, IPU Director for Member Parliaments and External Relations, in cooperation with Mokhtar Omar, Senior Advisor to the IPU Secretary General.

Dr. Sarah Markiewicz led the research for the report. She designed a survey for IPU member parliaments and observer organizations and also conducted interviews with parliamentarians, parliamentary staff, IPU staff and subject matter experts. She was supported in this work by Hafssa Kouskous and Alfonso Carvajal Zuleta. Andy Richardson provided expertise on research, good practice and methodology. Alexander Lowe and Hafssa Kouskous supported with the design and implementation of the survey.

The report was written by Dr. Sarah Markiewicz, supported by Agnès Bouché.

We are indebted to Professor Andreas Feldtkeller, Professor of Religious Studies and Intercultural Theology at the Humboldt University of Berlin [Germany], to Professor Alfonso Santiago, Director of the School of Politics, Government and International Relations of the Universidad Austral, [Argentina] and to Katherine Thane, Peacebuilding and Religious Freedom Policy Coordinator at Tearfund [United Kingdom], for their generous advice and guidance throughout the preparation of this report. The report also benefited from input received from Sam Sweeney, Dominika Hadrysiewicz, Brigitte Brenner, Rima Al-Azzawe, Vartika Neeraj, Josh Cass, Mona Hein, Dr. Johannes Eckstein, Jordan Kynes, Joshua Levkowitz, Nora Monzer and Agnès Bouché.

The IPU is grateful to all the parliaments, individual parliamentarians, parliamentary staff and subject matter experts who participated in the survey, interviews and other consultations.

Participation in the data collection for this report

COUNTRY	INTERVIEWS	SURVEY	COUNTRY	INTERVIEWS	SURVEY
Afghanistan	●		Ethiopia		●
Algeria		●	France	●	
Argentina	●	●	Gambia (The)		●
Australia	●		Georgia	●	
Austria	●	●	Germany		●
Bahrain	●		Ghana	●	●
Bangladesh	●	●	Greece		●
Belarus		●	Guyana	●	
Belgium		●	Hungary		●
Benin	●		India		●
Cambodia		●	Indonesia	●	
Cameroon	●		Ireland	●	
Canada	●	●	Israel	●	
Cabo Verde		●	Japan		●
Chad	●		Jordan		●
Chile		●	Kenya	●	●
Columbia	●		Kuwait		●
Cyprus		●	Latvia		●
Czech Republic		●	Lebanon		●
Denmark		●	Lithuania		●
Egypt	●		Luxembourg		●
Estonia		●	Malaysia	●	●

COUNTRY	INTERVIEWS	SURVEY
Malta	●	
Mexico	●	
Montenegro		●
Morocco	●	
Mozambique		●
Nepal		●
New Zealand	●	
Nicaragua		●
North Macedonia		●
Pakistan		●
Paraguay		●
Poland		●
Portugal	●	
Republic of Korea		●
Republic of Moldova		●
Romania	●	●
Russian Federation	●	●
Rwanda		●
Saudi Arabia	●	
Seychelles		●
Sierra Leone	●	

COUNTRY	INTERVIEWS	SURVEY
Slovenia		●
Spain		●
Sri Lanka	●	
Suriname		●
Sweden		●
Switzerland	●	●
Thailand	●	●
Timor-Leste	●	
Trinidad and Tobago		●
Türkiye	●	
Ukraine	●	
United Arab Emirates	●	
United Kingdom	●	●
United Republic of Tanzania		●
Viet Nam	●	
Zimbabwe	●	
<i>Permanent Observer</i>		
Inter-Parliamentary Assembly on orthodoxy	●	



Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

T +41 22 919 41 50

F +41 22 919 41 60

E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org